الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية
قسم: العلوم انسانية
مسار: تاريخ

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر

الموسومة بـ:

دور الجنرال ليوتي في تثبيت الحماية الفرنسية بالمغرب الأقصى (1912-1925)

اعداد الطالبات:
بوشعيب مريم
قوشام فاطمة

اشراف الأستاذ:
د. كمال بن صحراوي

لجنة المناقشة:

د .لزغم فوزية	رئيسا
د. كمال بن صحراوي	مشرفا و مقررا
أ. بوسلامة محمد	مناقشا

السنة الجامعية:
2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد و على آله وصحبه أجمعـين.

عملا بقوله تعالى:" **وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** "ابراهيم الآية 7

نشكر الله على نعمته التي لا تقدر و لا تحصى و منها توفيقه تعالى على اتمام هذا العمل. لذا نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان و خالص العرفان و التقدير إلى الأستاذ المؤطر بن صحراوي كمال الذي شرفنا بقبوله الاشراف على هذه المذكرة و على دعمه و توجيهاته القيمة فجزاه الله خير جزاء.

كما يسرنا ان نوجه أسمى آيات التقدير و العرفان إلى موظفي المكتبات داخل الجامعة و خارجها وكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل.

و قبل و بعد فالشكر لله، و لله الحمد في الأول و الأخير.

الاهداء

إلى معنى الحب و الحنان إلى ملاكي في الحياة و سر وجودي الذي بدعائه سر نجاحي و بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب والدي العزيز.

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من بها أكتسب قوة و محبة لا حدود لها إلى من عرفت معها معنى الحياة أمي الحبيبة.

إلى اخوتي: بلال، جمال

إلى آخر عنقود منزلنا إلى من يرسم البسمة في عائلتنا إلى أخي وليد.

و إلى القلوب الطاهرة النقية صديقاتي: مريم، كلتوم، فاطمة.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الدنيا و إلى كل من نصحني لأدرس.

فاطمة

الاهداء

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمار قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد ... والدي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني، إلى بسمة الحياة و سر الوجود، إلى من كان دائما سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة و معك سرت الدرب خطوة بخطوة و ما تزال ترافقني حتى الآن، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي : أختي صارة.

إلى اخوتي: سفيان، رضوان، يوسف، لحسن، ابراهيم.

إلى زوجة أخي: فاطمة.

إلى صديقاتي: فاطمة، فطيمة، كلتوم.

إلى كل من علمني حرفا في هذه الحياة و إلى كل من نصحني لأجل الدراسة.

مريم

قائمة المختصرات و الترجمة

مختصرات بالعربية	مختصرات بالفرنسية
تح: تحقيق	**Op.cit**: المرجع السابق
تر: ترجمة	**Ibid**: المرجع نفسه
ج: جزء	**s.p**: دون صفحة
ص ص : صفحات	
ص : صفحة	
تع: تعريب	
تق: تقديم	
ط: طبعة	
د.ط: دون طبعة	
د..ب.ن: دون بلد نشر	
د.ت: دون تاريخ	
د.ص: دون صفحة	
مج: مجلد	
م: ميلادي	
هـ: هجري	

مقدمة

مقدمة:

يمتاز المغرب بأهمية اقتصادية واستراتيجية كبيرة نظرا لموقعه الجغرافي المهم كونه يقع على ساحلي البحر المتوسط والمحيط الأطلسي مع ملائمة مناخه وخصوبة أراضيه وتنوع ثرواته المعدنية، مما جعله محط أنظار الدول الكبرى التي تنافست فيما بينها للاستحواذ عليه، فقد كانت تسعى كل من فرنسا، اسبانيا، إنجلترا، ألمانيا وإيطاليا على توفير سوق لمنتجاتها والسيطرة على ثرواته مبررين ذلك بعجز المغرب، بعدما اتسم نظام حكمه بالضعف وتميزت الحياة الاقتصادية بالركود والبطالة بسبب العزلة التي اتبعها سلاطين المغرب خلال منتصف القرن 19 وبداية القرن 20م، إضافة إلى اعتماده على سياسة القروض الدولية وتراكم الديون، كما أن ميزانية المغرب المالية كانت وفق نظام تقليدي موروث عن الماضي، لم يكن يخضع لترتيب مسبق للنفقات والموارد اللازمة، فقد كان عبارة عن صيغة حسابية تتم بتقييد ما تم تحصيله من أموال وتقييد ما تم تنفيذه في دفاتر خاصة، الأمر الذي شجع الدول الاوربية للاندفاع نحوه.

لقد كانت فرنسا من أبرز الدول الاوربية التي اهتمت بالمغرب وأدركت أهميته الاستراتيجية بالنسبة لمصالحها السياسية والاقتصادية منذ احتلالها الجزائر وفرضها الحماية على تونس عام 1881، لذا سعت لاحتلاله بعدما عقدت معاهدات عدة مع الدول الاوربية التي كانت تنافسها وتسعى للسيطرة على الأرض المغربية، ومن أهم هذه المعاهدات معاهدة الحماية الثنائية التي تم توقيعها بين فرنسا واسبانيا، هدفها تحديد مصالح كل دولة في المنطقة حيث تم تقسيم المغرب بموجب هذه الاتفاقية إلى جزئين: قسم شمالي تابع للنفوذ الاسباني وقسم جنوبي كان من نصيب فرنسا.

جاء هذا الاتفاق بعد معاهدة الحماية التي فرضتها فرنسا على المغرب عام 1912 والتي كانت تهدف من ورائها إلى تجسيد مفهوم الحماية والتوسع في شمال إفريقيا أكثر وذلك بعد أن خاضت تجربة الاستعمار المباشر في الجزائر عام 1830. بعدها توجهت إلى هذا النظام بتجربته في تونس في عام 1881 ثم المغرب عام 1912، حيث يعتبر هذا النظام شكلا

من أشكال الاستعمار، يمكن البلد المستعمر من الاحتفاظ بنظامه الاداري و السياسي لكن تحت إشراف سلطات الحماية التي تمثلها الإقامة العامة أو المندوبية السامية ومن ضمن أجهزة الحماية مقيم عام يسهر على تطبيق النظام، فقد قامت فرنسا باختيار الجنرال ليوتي (Lyautey) كمقيم عام في المغرب خلال سنوات (1912-1925)، والذي يرجع له الفضل في توطيد دعائم الحماية الفرنسية بالمغرب من خلال إحداثه لإدارة استعمارية تتحكم في كافة سلطات المخزن وذلك بالاستعانة ببعض الشخصيات من قياد وباشوات دون أن ينسى أن يترك للسلطان بعض الصلاحيات والتى تمثلت في دوره الديني وتوقيع الظهائر واصدارها.

عرف هذا المقيم بذكائه الواسع وخبرته الطويلة في مختلف المستعمرات والتي مكنته من كسب قلوب المغاربة وذلك من خلال اعتماده على سياسة الرفق واللين واحترام الشعائر الدينية والتآزر مع الأهالي في كل عمل يقوم به، الأمر الذي جعل المغاربة يعجبون بسياسته الرشيدة ويعتبرونه باني المغرب، بالرغم أنه كان يطبق سياسة في صالح فرنسا.

وعليه نطرح الاشكالية التالية:

ما دور الجنرال ليوتي في خدمة نظام الحماية في المغرب الأقصى؟

وهل يمكن اعتباره حقا بانيا لهذا البلد في ظل نظام الحماية؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية أسئلة فرعية أخرى من بينها:

من هو المقيم العام ليوتي الذي عينته فرنسا بالمغرب؟

ما هي أهم الاصلاحات التي قام بها من أجل اعادة بناء المغرب وفق مصالح فرنسا؟

ما درجة نجاحه في تنفيذ المخطط الاستعماري الفرنسي بالمغرب الأقصى؟

كيف كان تعامله مع الشعب المغربي؟

إن اختيارنا لمعالجة هذا الموضوع أملته علينا عدة أسباب منها رغبتنا في التعرف على واقع المغرب خلال القرن 20 بداية من علاقاته مع الدول الأوربية التي تطورت إلى إبرام عدة

اتفاقيات كان جلها لصالح هذه الدول، وانتهت بانفراد فرنسا باحتلاله مع تخصيص جزء لاسبانيا.

كما أن شخصية ليوتي شدتنا فقررنا انجاز ترجمة لها، مع تركيز الاهتمام على ما حققه بالمغرب الأقصى لتثبيت ركائز الحماية الفرنسية عليه.

أما فيما يخص المنهج المستعمل بغرض معالجة البحث و الالمام به من كل الجوانب فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي.

لمعالجة هذه الاشكالية وضعنا خطة منهجية تشمل مقدمة وتمهيدا وفصلين وخاتمة إضافة إلى مجموعة من الملاحق المرتبطة بعناصر الموضوع.

حددنا في المقدمة أهمية الدراسة والعوامل التي تحكمت في اختيارنا لهذا الموضوع مع تحديد الاشكالية وضبط عناصرها واستعراض مختلف مراحل الموضوع وأهم المصادر والمراجع التي استعنا بها في معالجته، وتحديد المنهج المعتمد في هذه الدراسة، ثم تطرقنا لمختلف المشاكل والصعوبات التي اعترضتنا اثناء البحث.

في الفصل التمهيدي تعرضنا لواقع المغرب خلال القرن 19 وبداية القرن 20 وكيف تم التغلغل الأوربي في الاراضي المغربية من خلال جعل المغرب يوقع على عدة اتفاقيات تخدم الدول الأوربية بالدرجة الأولى وتمنح لهم حق التدخل في شؤونه، ثم كيف تم التفاهم الأوربي من أجل تقسيم وحدة المغرب وكيف انفردت كل من فرنسا واسبانيا به من خلال توقيعهما لمعاهدة الحماية وكيف جاءت ردود فعل المغاربة على هذا التفاهم.

في الفصل الأول تناولنا حياة الجنرال ليوتي منذ نشأته إلى تاريخ تعيينه بالمغرب وصولا إلى تاريخ خروجه منه، حيث تطرقنا إلى طفولته وكيف عاشها و هو يصارع مختلف الأمراض التي تعرض لها بداية من سقوطه حتى اصابته بمرض التهاب الكبد، ثم تحدثنا عن أهم المناصب التي تولاها منذ أن دخل إلى المدرسة العسكرية سانت سير وتعيينه مقيما في الجزائر ثم وهران ثم

عين الصفراء، فمدغشقر وأخيرا بالمغرب حيث كان أول مقيم عام بها بداية من 1912 حتى 1925، كما تطرقنا إلى خروج الجنرال من المغرب بعد نهاية مهمته وصولا إلى وفاته.

وفي الفصل الثاني تناولنا أهم الاصلاحات التي جاء بها من أجل إعادة بناء المغرب والتي تمثلت في اعادة هيكلة الجيش المغربي وإدخال عدة اصلاحات عليه، ثم اعتنائه بالجانب الاقتصادي حيث اهتم بالأراضي الفلاحية واعتمد سياسة الاستيطان القروي. اضافة إلى استحداثه لنظام اداري محاولا محاربة البيروقراطية وتنظيم الجهاز القضائي والنظام التعليمي والاعتناء بالمنظومة الصحية.

ثم أنهينا الدراسة بخاتمة تضمنت جملة من الاستنتاجات العامة المتعلقة بالموضوع كله.

لانجاز هذا البحث اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع التاريخية باللغتين العربية والفرنسية نذكر منها:

المراجع:

1- عبد الوهاب بن منصور: مشكل الحماية القنصلية في المغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880 الذي اعتمدنا عليه بشكل كبير خاصة فيما يتعلق بأهم الاتفاقيات المغربية الأوربية.

2- محمد قبلي: تاريخ المغرب تحيين وتركيب، الذي ساعدنا في إثراء البحث و توسيعه في مجال التغلغل الأوربي في الاراضي المغربية بالرغم من عدم تطرقه إلى بعض الامور التي كان يجب ان يتوسع فيها أكثر مثل الاصلاحات التي اتبعها الجنرال ليوتي بالمغرب.

3- ألبير عياش: المغرب والاستعمار: حصيلة السيطرة الفرنسية، اعتمدنا عليه فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية التي اتبعها الجنرال ليوتي بالمغرب.

4- Hubert Lyautey (1854-1934) collection "mémoire et citoyenneté" ساعدتنا هذه الوثيقة في تلخيص البعض من مراحل حياته.

5- Paul Doury, la grande maladie de Lyautey تمكنا من خلال هذه الوثيقة من التعرف على أمراض التي مست ليوتي منذ طفولته إلى حين تعيينه مقيما عاما بالمغرب.

المصادر:

6- علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الذي اعتمدنا عليه بشكل كبير فيما يخص ردود الفعل المغربية من الحماية الفرنسية مثل ثورة فاس و ثورة الريف.

7- سمط اللئالئ في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي لكاتبه علي الطرابلسي وإضافة إلى عبد الرحيم الورديغي صاحب كتاب المارشال ليوطي المؤسس الاول للمغرب الحديث حيث أفادانا في دراسة حياة المارشال وإن لم يكن في شكل مفصل، لكن فيما يخص أهم الاصلاحات التي اتبعها الجنرال فقد اعتمدنا عليهم بشكل كبير.

لكن انجاز هذه الدراسة لم يتم بدون صعوبات وعراقيل و التي من بينها قلة المصادر والمراجع حول حياة الجنرال ليوتي إضافة إلى صعوبة الإلمام بالموضوع وتنسيق الأفكار.

و في الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في هذه الدراسة وساهمنا بعمل يمكن أن يفتح المجال واسعا أمام الطلبة لأجل مواصلة البحث فيه. وقد بذلنا قصارى جهدنا لإخراج هذا العمل في حلة تليق به، فإن وفقنا فذلك المرجو والمبتغى وإلا فحسبنا أننا حاولنا، وسنستفيد من توجيهات اللجنة الموقرة لاستدراك النقائص المسجلة.

الفصل التمهيدي:المغرب و الدول الأوربية في مطلع القرن العشرين

أولا : التغلغل الأوربي في الأراضي المغربية

ثانيا: التفاهم الأوربي على احتلال المغرب

ثالثا: ازدواجية الحماية الفرنسية و الاسبانية على المغرب

رابعا: ردود الفعل المغربية من الحماية الفرنسية

حين يتابع الملاحظ الأحداث والتطورات التي عرفها العالم في القرن 18 م والنصف الأول من القرن 19م يجد أن عالمين ظلا يتصارعان منذ عصور ما قبل النهضة الأوربية هما: العالم الغربي والعالم الإسلامي حيث كان البحر المتوسط مستقر هذا الصراع لأن دوله متقاربة، كان الصراع يأخذ أبعاد مختلفة، فقد كانت الدول العربية تأخذ طريقها نحو التطور في مختلف المجالات[1] ما جعلها تتعرض كلها تقريبا لأنواع مختلفة من سياسة التسلط الأوربية لكن المغرب شهد صورة عنيفة من صور التوسع الإستعماري[2].

وذلك بسبب بحث أوربا عن أسواق جديدة لتحقيق غايتها وهي تصريف الإنتاج والبحث عن مصادر لتزويد مصانعها بالمواد الأولية لضمان تنمية الإنتاج واستمراره، و قد نشأت غاية أخرى هي الإستيطان*هدفها إنشاء مشاريع اقتصادية في البلدان المغربية لصالح أوربا [3]، ومن هنا كانت كلمة الاستعمار تنطبق على المغرب بمعناها الفني الضيق حيث ترك ذلك النوع من الاستعمار مشاكل معقدة في حياة المغرب المعاصر مثل اختراق الإنسان في فكره وثقافته ولغته[4]، بداية من مشكلة الجزائر عام 1830 التي مهدت الطريق امام التوسع الاستعماري الفرنسي في شمال افريقيا لتليها تونس في 1881 ثم المغرب عام 1912 وذلك بعد توقيع معاهدة الحماية[5].

---

[1] عبد الكريم غلاب،قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2005، ص 49.

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر: الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، 1993، ص 130.

*الاستيطان :يمكن اعتبار الاستطان على انه شكل من أشكال الاستعمار و اخطر سياسية يتبعها المستعمر للسيطرة على الأرض و استغلال ثرواتها و خيراتها و ذالك بتعميره و استيطانه من طرف الأجانب الذين تسمح لهم الإدارة الاستعمارية بحق تملك الأرض و انتزاعها من أصحابها بمختلف الطرق و الوسائل ليحل العنصر الأجنبي محل العنصر المحلي.(ينظر عبد الله العروي ، مجمل تاريخ المغرب، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط2 ،2009 ، ص 575).

[3] آفا عمر، التجارية المغربية في القرن 19م، البيانات و التحولات (1830-1912)، الرباط:مكتبة دار الأمان، 2006، ص 23-24.

[4] صلاح العقاد ،المرجع السابق، ص 130.

[5] محمد قبلي ، تاريخ المغرب تحيين و تركيب ، الرباط:منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1،2011، ص459.

أولا : التغلغل الأوربي في الأراضي المغربية:

دخل المغرب الأقصى مع بداية القرن الثالث عشر هجري (13هـ) نهاية القرن الثامن عشر ميلادي (18م) منعطفا تاريخيا جديد، فقد تزايدت الأطماع الأوربية، وفي طليعتها بريطانيا وفرنسا على مستوى البحر المتوسط بوجه عام، والمغرب بوجه خاص، وتتضح هذه الظرفية الجديدة في تحولين أساسيين : يتعلق أولهما بالثورة الصناعية وما أحدثته من مؤثرات هائلة من حيث اتساع حجم التجارة العالمية التي شكلت وسيلة من وسائل التغلغل الأوربي بالمغرب، أما الثاني فتمثل في الثورة الفرنسية والحروب النابليونية التي انتقلت من أوروبا إلى البحر المتوسط حيث ألقت بظلالها على المغرب في سياق التنافس الأوربي على مناطق النفوذ[1].

حيث بدأ الأوربيون يتحكمون في المسار التاريخي للمغرب وذلك من خلال البحث عن مواقع النفوذ في المغرب بواسطة المبادلات التجارية ، مما أفضى مع مرور الزمن دخول البلاد في شبكة معقدة من العلاقات الدبلوماسية والقانونية التي مهدت للقضاء على سيادتها بكيفية تدريجية[2]، ولذلك منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين أرض الجزائر أصبحت سياسة العزلة أمرا عسيرا، فقد اجتذب مولاي عبد الرحمان*إلى المشكلة الجزائرية عندما طلب أهل تلمسان حماية مراكش**، حيث اضطر إلى الخروج من مبدأ العزلة.

لكن فرنسا احتجت على وجود السلطة المراكشية في تلمسان وأرسلت بعثة خاصة إلى فاس* للإحتجاج في أوائل سنة 1832، جعل مولاي عبد الرحمان يسارع الى سحب ممثليه من الجزائر لكن النزاع تجدد بسبب حركة الأمير عبد القادر وما كانت تلقاه من تأييد لدى القبائل

---

[1] محمد قبلي، المرجع السابق ،ص 447.

[2] المرجع نفسه، ص 447.

* المولى عبد الرحمان: صعد إلى الحكم في سن 39 فجأة بعد موت والده المولى عبد الرحمان كان الاكبر بين اخوته سجل المؤرخون المهتمون بسيرته أنه كان له رغبة صادقة في التزود بالعلوم و المعارف و الاقبال عليها(ينظر عبد الكريم الفيلالي، التاريخ السياسي للمغرب، ج5، القاهرة :شركة ناس للطباعة، ط1، 2016، ص233-234)

**مراكش :وردت تسمية مراكش في اغلب المصادر العربية و الأجنبية للدلالة على المغرب الأقصى ،و اعتبر الباحثين أن تسمية "المغرب الأقصى"هي الأصح لكون مراكش إحدى مدن المغرب ،و أن المغاربة كانوا يستخدمون اسم المغرب الأقصى لبلادهم.(ينظر جمال هاشم الذويب ،التطورات السياسة الداخلية في المغرب الأقصى، طرابلس:مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، 2003،ص11).

المراكشية المجاورة لحدود الجزائر، جعل الاحتجاجات الفرنسية تتوالى بواسطة قنصلها في طنجة** 1835، وبلغت تلك الخصومة ذروتها ما جعل فرنسا تقيم الحصون على الحدود غير مبالية لحدود الدولة الإسلامية المجاورة، حيث بنى لامورسيير حصنا في لالة مغنية التي تقع داخل مراكش على بعد بضعة كيلومترات من مدينة وجدة وفي أثناء ذلك وقعت اشتباكات انتقل على إثرها بيجو إلى منطقة الحدود أين أجرى مفاوضات مع حاكم وجدة[1].

بعد أن سحقت جيوشه عبد الرحمان في معركة ايسلي أغسطس 1844[2]، حيث كادت فرنسا أن تحتل القسم الشرقي من مراكش بعدما هددت مدافعها مينائي طنجة والصويرة ، ولقد دفع انهزام الجيش المراكشي في هذه الموقعة بالمولى محمد بن عبد الرحمان ونخبته إلى التفكير في أسباب الهزيمة وظروفها لينتبها المغاربة إلى أن الأنظمة العتيقة في الجيش والدولة لم تعد بجدية إزاء التقدم الأوربي الحديث حيث تعتبر هزيمة إيسلي الفجر الأول للنهضة المراكشية الحديثة[3].

ليتم بعد هذا توقيع اتفاقية طنجة يوم 10 سبتمبر 1844 التي التزم فيها السلطان بعدم مساندة الأمير عبد القادر ومعاهدة لالة مغنية في ماي 1845 التي رسمت الحدود بين البلدين فكانت بنودها غامضة أكثر من أي معاهدة أخرى فقد اقتصر التحديد فيها على البحر وتعداد بعض الأماكن التي تفصل الدولتين إذ يقول البند 1: أن الحدود سوف لن تعين

---

*فاس: تقع في منطقة جبلية بين منطقتين الأطلس و الريف، تغمرها الغابات، أكثر سكانها في مدن الساحل صيادون، فلاحون تعتبر احدى المراكز العلمية الاسلامية، أنشأ بها ادريس الثاني جامعة القرويين عام 192هـ/870م و هي أقدم الجامعات الاسلامية، درس بها الكثير من زعماء الحركة الوطنية بالمغرب الأقصى (ينظر محمود السيد، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، الاسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2006،ص 203-204)

** طنجة: تقع في الشمال الغربي من منطقة الهبط و هي من أهم مدنها بين المحيط الأطلسي و البحر الأبيض في مواجهة الشاطئ الاسباني، تعتبر مركز للتجمع العسكري العربي المغربي منذ عهد طارق بن زياد في عهد الدولة المرينية (ينظر محمود السيد، المرجع نفسه، ص 203)

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص205.

[2] ألبير عياش، المغرب و الاستعمار : حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر شناوي و نور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة و النشر، ط 1، 1985، ص 43.

[3] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الدار البيضاء: مؤسسة علال الفاسي، ط6، 2013، ص98-99.

بالأحجار ويضيف البند 2 :أن تعداد هذه الأماكن كافي لدرجة أن هذه الحدود أصبحت بنفس وضوح و بداهة خط مسطرة ويقول البند 3: تجريد المغرب من أراضيه الممتدة غرب واد تافنا بصفة عامة ويقول البند 4: لا يمكن إقامة حدود ترابية في الصحراء بين البلدين نظرا لأن الأراضي لا تحرث...[1]

وهكذا تم تعداد القبائل التابعة لهذا البلد وذاك كما اتفق الطرفان المتعاقدان على حقهما في متابعة القبائل التابعة لسلطتهما لكن دون المساس بالقبائل الأخرى وبموجب هذا الحق الواسع جدا للمتابعة قاد الجنرال دومرتنبرى(Demartempra) حملة عسكرية ضد سكان جبال بني يزناس 1859م كما لاحق الجنرال ويمفن (Wimpfen) ولاد سيد شيخ المتمردين فيما بين (1864 – 1870).وقد طالب السلطان مولاي الحسن* فيما بعد بتعيين خط الحدود لكن يظهر كما يقول هوسير(Hauser) أن الممثلين الفرنسيين تجاهلوا مقترحات تعيين الحدود 1845م فقد كانت مصلحة فرنسا تقضي المحافظة على الغموض القائم .

أما اسبانيا قلم تبقى مكتوفة الأيدي إذ قام جيش مكون من 50.000 جندي باحتلال تطوان**سنة (1859- 1860) وعلى اثر هذا طلبت تعويضات حربية بمقدار 20 مليون دورو (100 مليون فرنك) الجمارك الشريفة. وترجع هذه المساعدة إلى موقف انجلترا الذي كانت تراقب بحذر المشاريع الفرنسية و الإسبانية فممثلوها الدبلوماسيين هم الذين أوقفوا الحكومة الفرنسية التي كانت تطمح بعد معركة إيسلي إلى تحديد حدود الجزائر عند واد ملوية

[1] ألبير عياش ، المرجع السابق، ص 43.

* الحسن الأول: ولد الحسن بن محمد بن عبد الرحمان بن هشام عام 1247هـ حسب ما ذكر ابن زيدان الذي يضيف أنه وجد تاريخ ميلاد الحسن مقيدا بخط قاضي الجماعة العلامة الثبت أبي العباس أحمد بن طالب بن سودة يبدو أن هناك اختلاف كبير حول تاريخ ولادته بالسنوات الميلادية، فيذهب البعض إلى أنه ولد عام 1836 حتى عام 1843 لكن المرجح أنه ولد عام 1831م ينتمي إلى الأسرة العلوية فيما ينتهي نسبه البعيد إلى الجد 35 و هو علي ابن ابي طالب (ينظر عبد الرحمان ابن زيدان، الدرر الفاخرة بمآثر ملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1937،ص97)

** تيطوان: تقع على البحر المتوسط شمالا تكثر فيها المجاري المائية و هي أرض خصبة وفيرة الانتاج، يعمر فيها السكان بالسهول و الوديان تم بناؤها في عهد يوسف المريني عام 685 هـ/1286م (ينظر محمود السيد، المرجع السابق، ص 205).

كما أوقفوا الحكومة الإسبانية سنة 1860 التي اضطرت إلى توقيف زحف جيشها نحو طنجة وإخلاء تيطوان.

و إن عدم اهتمامها الظاهري بالمغرب مكنها من اكتساب نفوذ متفوق وفقا لمصالحها الإقتصادية، كما اهتمت دول أوروبا الرأسمالية بفتح أسواق لمنتوجاتها في المغرب، ومن ثمة فرضت معاهدات تجارية بعد الحملات العسكرية وهي معاهدات لا متكافئة لا تفتح المراسي أمام الدول العظمى الموقعة عليها بل تعطي امتيازات باهظة للتجار الأجانب حيث كانت هذه المعاهدات تقضي التعامل بالمثل بين الدول الأوربية إلا أن مضمونها تغير فيما بعد[1]، فبموجبها تمكنت الدول الأوروبية من الحصول على حرية التصرف في المغرب كما تريد[2] .

ومن هنا نستعرض نماذج من هذه المعاهدات:

1-المعاهدة المغربية السويدية 1763:

أبرمت يوم 16 ماي 1763م نص فصلها 15 "على أن للسويديين الحق في اختيار القناصل والسماسرة كما يريدون... وكل من أضاف إليهم من أهل الذمة وممن يقضون لهم أغراضهم ولا يكلفون بوظيف ولا مغرم إلا الجزية فإنها لا تسقط عن أهل الذمة" ، كما نص فصلها 17 على "أن القنصل السويدي هو الذي يفصل في الخصومات التي تنشأ بين رعايا دولته حسب شريعة بلده، وإذا حدث خصام بينهم وبين غيرهم فالحاكم المغربي والقنصل السويدي يفصلان نازلتهما إلا إذا أدى الخصام إلى الجرح فيرفع الأمر حين إذ إلى السلطان"[3].

2-المعاهدة المغربية الفرنسية 1767م:

أبرمت يوم 28 ماي 1767 ورد في فصلها 11 "إن من استخدمه قناصل فرنسا من كتاب وترجمان وسماسرة وغيرهم لا يتعرض لهم بوجه من الوجوه ولا يكلفون بشيء من التكاليف في نفوسهم وبيوتهم كيف ما كانت هذه التكاليف ولا يمنعون من قضاء حاجات القنصوات (هكذا) والتجار في أي مكان كانوا". إن عبارة (لا يتعرض لهم) وعبارة (لا يمنعون)

[1] ألبير عياش، المرجع السابق ، ص ص43-44.

[2] محمد قبلي، المرجع السابق ، ص 459.

[3] عبد الوهاب ابن منصور، مشكل الحماية القنصلية في المغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، الرباط :المطبعة الملكية، ط2، 1985،ص ص 09-10.

لا تفيدان حتما منح الحماية الفرنسية لهؤلاء المستخدمين والسماسرة وعدم خضوعهم لقوانين البلاد وسلطة الولاة، وإنما تفيدان فقط قيامهم بالخدمات دون عائق، أما إعفاء مستخدميها من التكاليف المفروضة على الأنفس كالخدمة العسكرية أو على أموال الزكاة فواضح لا جدال فيها وهو امتياز لم تعترف فرنسا بمثله للمغرب. هذه المعاهدة لم تقتصر على هذا الامتياز وحده بل تضمنت امتيازات أخرى حيث ورد في الفصل 12 و13 عدم حكم القاضي الشرعي فيما ينشأ بين المغاربة والفرنسيين من نزاع. وعدم حكم السلطان أو أحد عماله عليهم إلا بحضور قناصلهم الذين يتولون الدفاع عنهم، وهذا من أنواع القضاء المشترك[1].

3-المعاهدة المغربية الدانمركية 1767م:

من المعاهدات المبكرة التي منح بها المغرب امتيازات صارت فيما بعد أساسا للحماية القنصلية* حيث وُقعت يوم 25 جويلية 1767م فقد فتح المغرب بابه على مصراعيه أما التجار الدانمركيين فقد جاء في الفصل 5 "لهم أن يقدموا إلى المغرب ويذهبوا فيه حيث شاءوا بائعين مشترين ويسكنون في أي مدينة شاءوا ومن غير تحديد عليهم بسكن مدينة دون غيرها"، وجاء في الفصل 15 و 14 "وأعطت لقناصل الدانمرك امتيازات قضائية بحيث إذا تخاصم دانمركيان لا يفصل بينهم إلا القنصل ولا مدخل (هكذا) لأحد فيهم أيا كان"، "أما إذا تخاصم مغربي مع دانمركي فإن أمرهما يرفع للسلطان أو حاكم البلاد ليفصل بينهما، ولكن بعد إحضار القنصل ليدافع عن جنسه بما أمكنه" [2].

4-المعاهدة المغربية البرتغالية 1773:

اعترف المغرب للبرتغال في هذه المعاهدة التي وقعت يوم 27نوفمبر 1773م في الفصل 13بـ"استطاعت التجار البرتغاليين المجيء إلى المغرب والاستقرار في أي موانئ يريدون". وانفراد القناصلة البرتغاليين في الحكم بين رعاياها في الخصومات التي تحدث بينهم من غير أن يدخل

---

[1] عبد الوهاب ابن منصور ، المرجع السابق، ص ص10-11.

* الحماية القنصلية: يمنح بمقتضاه الممثلين الديبلوماسيين القنصليين المعتمدون في بلد ما حماية دولهم لرعاياهم فيصيرون وهم يحملون جنسيته و يقيمون باستمرار فوق أرضه خاضعين لقوانينه غير ملزمين بأداء ما يجب على سائر مواطنيهم آداؤه من الضرائب و القيام بما يقومون به من خدمات وطنية (ينظر محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، بيروت:دار الغرب الاسلامي، ط1، 1989، ص40)

[2] عبد الوهاب ابن منصور ،المرجع السابق، ص 12.

أي قاضي مغربي في قضائهم، وإذا حدث الخصام بينهم وبين المغاربة تولى الحكم بينهم أحد قضاة القصر الملكي يعاونه (هكذا) والي المدينة الذي حدث فيها الخصام وبدأ النظر فيها.

5- المعاهدة المغربية البريطانية 1856:

وقعت يوم09 ديسمبر 1956 م حصلت بريطانيا من خلالها على امتيازات لنفسها ولرعاياها المقيمين بالمغرب. فالفصل 03 نص على أن نائب ملكة بريطانيا العظمى له الحق في اختيار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين وغيرهم دون الزامه بشيء من المغارم سواء كانت ضريبة بالنسبة للمسلمين أو جزية بالنسبة لليهود.[1]

أما الخصومات والنزاعات فقد اعترف الفصل 08 لبريطانيا بقضاء قنصل فيما إذا كانت الأطراف المتنازعة كلها بريطانية بحيث لا دخل في ذلك لأحد قائدا كان أو قاضيا أو غيرهما من ولاة المغرب أما إذا كان أحد الأطراف مغربيا والآخر بريطانيا يكون القضاء مشتركا وقد وضع له إجراء خاص فإذا كان المدعي بريطانيا والمدعى عليه مغربيا يرفع البريطاني دعواه للحكام المغاربة بواسطة قنصله ويكون للقنصل حق الحضور في المحكمة، وإن كان المدعي مغربيا والمدعى عليه بريطانيا فإن المغربي يرفع دعوه إلى القنصل البريطاني بواسطة الوالي المغربي الذي يكون له الحق في حضور الدعوة بالمحكمة القنصلية[2]، إضافة إلى مواد أخرى تفيد الإلغاء النهائي لنظام الاحتكار التجاري وتحديد التعريفة الجمركية على الواردات بنسبة 10 % من قيمتها وتقليص تعريفة الصادرات، فبمجرد الشروع في تطبيق بنود هذه الاتفاقية ظهر انقلاب جذري في سياسة المخزن التجارية[3].

6- المعاهدة المغربية الإسبانية الأولى عام 1860م:

أبرمت يوم 26 أفريل 1860م تمثلت شروطها في تخلي المغرب عن جزء من أراضيه لصالح اسبانيا وقبول إنشاء كنيسة إسبانية بفاس وأخرى بتيطوان مع تيسير أداء الرهبان بطقوسهم الدينية في بلد لا يوجد فيه نصارى، وإعفائهم من أداء الضرائب وأن تكون الحصانة المعبر عنها بالاحترام والتوقير لهم .

[1] عبد الوهاب ابن منصور ،المرجع السابق ، ص13-14.

[2] المرجع نفسه، ص 14-15.

[3] محمد قبلي، المرجع السابق، ص ص 467-468.

7- المعاهدة المغربية الإسبانية الثانية 1861م:

عقدت يوم 20 نوفمبر 1861م، كانت جل موادها لصالح اسبانيا لا لصالح المغرب كحق حماية الرعايا المغاربة والإعفاء من التكاليف المالية والبدنية بما في ذلك حصانة الأشخاص والممتلكات والأنشطة الاسبانية وتنازلات أخرى مجحفة في حق المغرب كتوقف حركة السفن المغربية بسواحل الريف على إذن السلطات الاسبانية، إضافة إلى الاعتراف للرعايا الاسبانيين المقيمين في المغرب بحق امتلاك العقار وانشاء محاكم قنصلية [1].

8-التسوية المغربية الفرنسية سنة1863:

بدأت المفاوضات بين الطرفين، المغربي والفرنسي في منتصف شهر يونيو 1863 م كان من بنودها عدم تنازل فرنسا عن حقها في منح الحماية للرعايا المغاربة لكون ذلك شرط مقرر من الشروط القديمة المنعقدة بينها و بين أسلاف السلطان، أما بالنسبة للمغرب فقط كان موقفه معتدلا ولم يكن متطرفا وأن السلطان نفسه لم يكن يسعى إلى إلغاء الحماية بالمرة وإنما كان يسعى إلى التخفيف من أضرارها حيث يقول السلطان: ليس مرادنا إسقاط الحماية.

خلال المفاوضات قسم المفوض الفرنسي الحماية إلى ثلاثة أقسام: حماية تمنح إلى بلدين المستخدمين بدور سفراء وقناصل كالكتاب والحراس وخدام، والحماية تمنح لسماسرة الوطنيين الذين يتوسطون بين التجار الأوربيين والتجار المغاربة وحماية تنمح للمتخالطين من سكان الأرياف مع قناصل الدول الأجنبية في غير تجارة[2].

من النماذج المتقدمة نرى أن الامتيازات تختلف من معاهدة إلى أخرى حيث سمح نظام الحمايات القنصلية بتجاوزات خطيرة وأصبح محط متاجرة فعلية فكان الأوروبيون يبيعون الحماية ثم يستغلونها في ابتزاز المحميين عن طريق تهديدهم بسحبها منهم[3] ، وفشلت المحاولات التي قام بها محمد بن عبد الرحمن والحسن الأول في وقف حماية الدول الأجنبية للمواطنين المغاربة أو التخفيف من آثارها.

---

[1] عبد الوهاب ابن منصور، المرجع السابق، ص ص16-17.

[2] المرجع نفسه ، ص ص22-23.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 45.

فقد كان الحسن الأول متضايقا جدا من انعدام أي صدى لمحاولاته ويبدو أن رغبته في تطوير موضوع الحمايات كانت تتفق مع رغبة السفير الإنجليزي[1] بالمغرب دي رموندهاي فأقترح عليه أن يطلب عقد مؤتمر دولي للدول التي تمارس الحمايات بغرض بحث الموضوع من وجهتين نظرها ونظر المغرب أملا في الوصول إلى حل للمشكلة التي حدثت بين المغرب والدول الأجنبية[2]، تم بالفعل انعقاد مؤتمر مدريد في 1880 حضرته احدى عشر (11) دولة أوربية والولايات المتحدة الأمريكية وتم توسيع تطبيقه لتستفيد منه جميع الدول.

تم فيه التنصيص على انه من حق الأجانب اقتناء ممتلكات عقارية بترخيص من المخزن (المادة 11)[3].

ثانيا: الاتفاق الأوربي على احتلال المغرب

سعت الدول الأوربية للحصول على امتيازات واسعة في المغرب الأقصى[4]، بغية تحقيق أهدافها الاستعمارية، حيث اضطرت المغرب إلى الاقتراض منها وبالفعل تم قرضه الأول مع الدول الثلاث: اسبانيا، فرنسا، بريطانيا بقيمة 7.5 مليون فرنك سنة 1903 ولكن في العام التالي أغرت فرنسا السلطان بعقد دين منفرد بقيمة 62.5 مليون فرنك بفائدة 5% حتى يغطي به القرض الأول[5]، وبعدها بادرت إلى ابرام سلسلة من الاتفاقيات السرية، وقد نجحت في الحصول على تخلي هذه الدول عن مطامعها في المغرب وإطلاق يدها فيه وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا البحث.

1. الاتفاق الفرنسي الايطالي (1900 – 1902)

بعد احتلال فرنسا لتونس سنة 1881 كان بود ايطاليا أن تعلن الحرب على فرنسا بسبب قربها الجغرافي من تونس وأطماعها الواسعة فيها، لكن عجزها العسكري دفعها للانتماء إلى التحالف الثلاثي "الألماني – النمساوي"، وشكلت معهم التحالف الثلاثي سنة 1882

[1] عبد الكريم غلاب، المرجع السابق، ص 117.

[2] المرجع نفسه ، ص 117.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 45.

[4] جلال يحي، المغرب الكبير العصور الحديثة و هجوم الاستعمار، ج3، بيروت:دار النهضة العربية، 1981، ص 314.

[5] صلاح العقاد، المغرب العربي بين التضامن الاسلامي و الاستعمار الفرنسي، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية ، 1957.

استلم فرانسيسكو كريبسي (Cripsi) عدو فرنسا اللدود الوزارة الايطالية، فجدد التحالف الثلاثي، وفي نفس العام وقع مع بريطانيا اتفاقا سريا موجها ضد فرنسا وروسيا، نص على تبادل المعونة للمحافظة على الوضع الراهن في البحرين المتوسط والأسود.

كما وقع مع اسبانيا اتفاقا آخر للمحافظة على الوضع الراهن في المتوسط والمغرب وبدلت معاكسة ايطاليا للنفوذ الفرنسي في المغرب تشتد، حيث كتب فيكو مونتاجارا خبير بمسائل الايطالي مقالة هامة جاء فيها أنه كان لايطاليا في عهد كريبسي مطامع في المغرب وبمساعدة الديبلوماسية الالمانية كانت ايطاليا ستخادع السلطان الذي كان على وشك الاعتراف بالحماية الايطالية.

وفي سنة 1896 تعرضت ايطاليا إلى كارثة في الحبشة أطاحت بكريبسي وقضت على آمال ايطاليا في شرق افريقيا ولم يبق لايطاليا مجال استعماري آخر يمكن أن تتطلع اليه سوى طرابلس الغرب، وكانت تحتاج لنجاحها في هذه المنطقة إلى حسن نية فرنسا، كما أنها كانت تخشى بعد احتلال الفرنسيين تونس سنة 1881 أن يحاولوا وضع أقدامهم في ليبيا، وعقدت الدولتان سنة 1896 اتفاقا اعترفت فيه ايطاليا بصورة ضمنية بالحماية الفرنسية على تونس مقابل اقرار الامتيازات التي منحها الباي منذ سنة 1868 للايطاليين المقيمين في تونس[1]، وفي عام 1897 وصل روما سفير فرنسي جديد كميل بارير (Camille Barrere) أمضى مدة خمسة وعشرين عاما هناك لعب فيها دورا خطيرا في تاريخ العلاقات بين البلدين حيث نجح في احداث التقارب السياسي بينهما، إذ طمأن ديلكاسيه (Delcasse) وزير خارجية فرنسا (1898 – 1905) إيطاليا حول مصير طرابلس وأكد نزاهة فرنسا في هذا الجانب مقابل الحصول على اعترافها بحقوق فرنسا في المغرب، وقد استمرت المفاوضات بين بارير وفينوستا (Venosta) حوالي عام ونصف وانتهت بالاتفاق على تبادل رسائل بين السفير والوزير في 14 و 16 ديسمبر 1900، تضمن أنه تبين من المحادثات أن عمل فرنسا يهدف إلى ممارسة الحقوق الفرنسية الناجمة عن مجاورة أراضيها لأراضي السلطة المغربية وللمحافظة على هذه الحقوق.

[1] محمد خير فارس، المسألة المغربية (1900-1912)، دمشق :معهد الدراسات العربية ، 1961، ص 171.

و قال فينوستا بأنه يعترف أن مثل هذا العمل لن يمس بمصالح ايطاليا كدولة من دول البحر المتوسط، ولكن اذا حصل تبديل في حالة المغرب السياسية والجغرافية فإن ايطاليا تحتفظ لنفسها بمقابل تنمية نفوذها في طرابلس، وقد اتفق الطرفان على جعل هذه الاتفاقية سرية.[1]

كان لهذه الاتفاقية قيمة كبيرة بالنسبة لفرنسا إذا رأى بارير أنه إذا أرادت ايطاليا القيام بعمل في طرابلس عندما تسيطر فرنسا على المغرب فإنها بحاجة لكي تنجح في ذلك إلى الجنود والأموال والموقف الداخلي السليم وحسن نية الدول وخاصة الحلفاء، وأن كل هذه الأشياء تنقص إيطاليا، وعندئذ سيكون من الضروري جدا لإتمام هذا العمل موافقة فرنسا وتأييدها.

وخلال سنة 1902 واجهت فرنسا محاولة تجديد التحالف الثلاثي فبذلت جهدها لتحصل من ايطاليا على تأكيد أنها لن تقبل أي شرط عدواني ازاء فرنسا، وقبل مغادرة برينير (Briner) وزير خارجية ايطاليا الجديد روما لمقابلة بيلوف (Bulov) في البندقية في أواخر مارس أعلن لبارير أنه لن يوقع شيئا يمكن اعتباره تهديدا مباشرا أو غير مباشر لسلامتها، وأكد له أنه إذا جدد التحالف الثلاثي فسيعطي فرنسا والبرلمان تأكيدات لا تترك أي مجال للشك سواء في ذهن فرنسا أو لدى الرأي العام حول طابع ومغزى هذا العمل[2]، وأعلن ديلكاسيه في مجلس الشيوخ في 20 مارس أنه ليس هناك أسباب جدية ولا مصلحة جوهرية تستدعي بقاء الدولتين في خلاف وأن المتوسط بدلا أن يبقيهما في خصام يجب أن يساعد على التقريب بينهما، وعند عودة برينر إلى روما عرض في 14 مارس 1902 على بارير مشروع اتفاق متمم للاتفاق السابق، وينص هذا المشروع على أن كلتا الدولتين تستطيع بحرية أن توسع منطقة نفوذها في المناطق المذكورة في اتفاق سنة 1900.[3]

الوقت الذي تراه ملائما دون أن يكون عمل الواحدة مرتبطا بالضرورة بعمل الأخرى، وبالنسبة للعلاقات العامة ينص المشروع أن كلا الدولتين لن تقوم بأي عمل عدواني مباشر أو غير مباشر ضد الدولة الأخرى.

---

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 172.

[2] المرجع نفسه، ص 176.

[3] المرجع نفسه ، ص ص 176-177.

وأنها لن تشتركا بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي عدوان يوجه ضد احداهما من قبل دولة أو عدة دول و في حالة العدوان تحافظ الواحدة ازاء الأخرى على موقف حيادي تام، واذا اضطرت احداهما لإعلان الحرب من أجل الدفاع على سلامتها تعتبر هذه الحالة كدفاع مشروع و لكن يجب أن تعلم الدولة الأخرى مقدما.

و أنه لكي يبقى الطرفان أمينان لروح الصداقة التي أوحت بها التصريحات الحالية وقد أضاف ديلكاسيه إلى هذا اللمشروع تعديلات طفيفة، ثم أقر الطرفان المشروع وتم الاتفاق بصورة رسائل متبادلة بين برينر وبارير حصلت بموجبه فرنسا على تأييد ايطاليا في المغرب وتعهدت فرنسا بمنح ايطاليا ولاية طرابلس الغرب التي كانت تابعة للدولة العثمانية، كما أعلنت أنها لن تتعدى على هذه الولاية وسوف تتركها خارج منطقة نفوذها، كما أعلنت ايطاليا من جانبها بأنها لا تتعرض على اجراءات فرنسا في مراكش.

وقد أثار هذا الاتفاق قلق بريطانيا التي بادرت إلى عقد اتفاق مع فرنسا في أفريل 1904 اشتهر بالاتفاق الودي.[1]

2. الاتفاق الفرنسي البريطاني : الودي 1904

كانت المنافسة بين بريطانيا وفرنسا شديدة، فقد شهد القرن التاسع عشر صراعا مريرا بين القوتين، لكن لم تلبث أن ظهرت ألمانيا كقوة بحرية خطيرة تهدد مركز انجلترا، فبدأت انجلترا تنحاز إلى اصلاح علاقاتها مع فرنسا لتأمين مركزها في البحر المتوسط ومصر على وجه الخصوص، فقد كانت تدرك أن وجودها فيه تحديا للاتفاقيات الدولية، وكانت فرنسا لا تتوانى عن مضايقتها وتذكيرها بعدم شرعية وجودها في مصر ومطالبتها بتحديد موعد انسحابها منها.

لكن بعدما تولى عرش انجلترا عام 1901 الملك ادوارد السابع والذي كانت له ميول معروفة نحو فرنسا وتحسنت ظروف التقارب بين الدولتين، وقامت بمفاوضات اشترك فيها كل من اللورد كرومر (Cromer) وكان خير من يدرك دقة موقف بلاده في مصر، واللورد

[1] سعاد بلغازي، الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 30 مارس 1912، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2011/2010، ص 20.

لانسدون وزير الخارجية البريطانية في وزارة بلفور من الجانب البريطاني، ودلسكاس وزير المستعمرات الفرنسي وبول كامبو السفير الفرنسي في انجلترا، من الجانب الفرنسي.

وكان كرومر يستحث حكومته للوصول إلى اتفاق مع فرنسا بشأن مطالبها في شمال افريقيا بعد موافقة الفرنسيين على أن تقع مصر في دائرة النفوذ البريطاني وكان يرى الذهاب إلى أبعد حد لإرضاء فرنسا، لكن فرنسا رغم اهتمامها بالوصول إلى اعتراف انجلترا بترك حرية العمل لها في المغرب، فإنها ترددت في قبول الثمن المطلوب للوصول لذلك، إن انجلترا إذا سمحت لفرنسا بحرية العمل في المغرب فهي تعطي ما لا تملك، بينما تريد انجلترا أن تتنازل لها فرنسا عن حقوق في مصر ملكها امتلاكا حقيقيا والاشارة هنا أن انجلترا لم يكن لها في ذلك الوقت نفوذ حقيقي في المغرب بينما كانت لفرنسا مصالح في مصر، وكانت لها أطماع واضحة وكان لها نفوذ فيها.[1]

بالرغم من تعثر المفاوضات أكثر من مرة، إلا أنه وصل الطرفان لاتفاق فأبرم في 08 أفريل 1904 حرص فيه على الحصول على تنازلات متقابلة ومتعادلة و تدريجية لكلا البلدين، بمعنى أن وضع فرنسا في المغرب سيكون مثل وضع بريطانيا في مصر، ولما كان وجود بريطانيا في مصر وجودا واقعيا لكنه لم يكن محددا بشكل رسمي من أشكال السيطرة، لذا فإن هذا الاتفاق الذي وقع في سنة 1904 ولم يحدد الشكل الذي سيأخذه عمل فرنسا ووجودها في المغرب وقد صيغت الاتفاقية في تسع مواد وألحق بها اتفاق سري من خمس مواد.[2]

يقول البند الأول: "تعلن حكومة الجمهورية الفرنسية أنها لن تفوق نشاط إنجلترا في هذا البلد (مصر) بطلب تحديد فترة معينة لإنهاء الاحتلال البريطاني أو أي طلب آخر ..." بينما ينص البند الثاني:" على أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعترف بحق فرنسا، بصفتها قوة تمتد ممتلكاتها إلى مسافة طويلة مجاورة لحدود المغرب، في أن تسهر على أمن هذا البلد وأن تقدم له كامل مساعداتها فيما يحتاج اليه من إصلاحات إدارية واقتصادية وعسكرية ..."، إضافة إلى

[1] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، القاهرة:مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1977، ص 318.

[2] المرجع نفسه، ص 319.

ذلك فإن الحكومة الإنجليزية التي كانت مهتمة بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية وعلى مراقبة مضيق جبل طارق، فرضت الاعتراف بالمصالح الخاصة لاسبانيا في شمال المغرب (البند الثامن) وفرضت مع تحصين الساحل المغربي، فيما بين مليلية ومصب نهر سبو (البند السابع) وضمان الحرية التجارية لمواطنيها (البند الرابع)، في حين قبلت حرية المرور في قناة السويس (البند السادس).[1]

وتثبت مراجعة البنود السرية للمعاهدة، أن الأطراف الموقعة عليها قد طرحت إمكانية احتلال المغرب واقتسامه مع اسبانيا.

(البند الأول):" في حالة ما إذا وجدت إحدى الحكومتين نفسها مضطرة لتعديل سياستها، المتعلقة بمصر أو المغرب قبل الالتزامات التي ارتبطت بها كل منهما نحو الأخرى بموجب البنود 6-7-8 من المعاهدة التي وقعت اليوم تظل قائمة"

(البند الثاني):" تتفق الحكومتان على أن مساحة معينة من التراب المغربي المجاورة لمليلية وسبتة، وحصونا أخرى يجب أن تدخل عندما يتوقف السلطان عن ممارسة سلطته عليها، ضمن دائرة النفوذ الاسباني، وأن إدارة الساحل الممتد بين مليلية إلى حدود الضفة اليمنى لواد سبو ستعهد إلى إسبانيا، وستحدد الحكومتان الفرنسية والاسبانية انسجاما مع ما تنص عليه المعاهدة.[2]

3. الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904:

بعد الاتفاق الودي الذي عقدته فرنسا مع كل من بريطانيا وايطاليا سنوات 1902، 1904 والذي نصت فيه على اسناد الأمن في طنجة إلى القوة الفرنسية الإسبانية، توجهت إلى عقد اتفاق آخر مع اسبانيا في 01 سبتمبر 1904 مستفيدة من الاتفاقيات السابقة التي فتحت لها المجال في المغرب حيث لم يبقى أمامها أي عقبة غير ألمانيا[3] التي برزت على مسرح الاحداث وقد كان لها مصالح اقتصادية في المنطقة، فقد كانت تطمع في أن يكون لها مركز

[1] ألبير عياش، المرجع السابق ، ص 53.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] زهدي عبد المجيد سمور ، تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد، 2008، ص 131.

على المحيط الأطلسي، يخدم أغراضها التجارية والحربية ولذا رأت أن الاتفاقيات الثنائية التي عقدت في شأن المسألة المغربية قد تجاهلت مصالحها.

ومنه قام الامبراطور غليوم الثاني* بزيارة طنجة في 31 مارس 1905 وأعلن خطاب مفاده ان المانيا لا تسمح لأي دولة اجنبية بأن تمس سلطة الحاكم الشرعي للمغرب.[1]

4. أزمة طنجة 1905 و الاتفاق الفرنسي الألماني 1905

كان اهتمام الألمان بالمغرب منذ سبعينات القرن التاسع عشر حيث استطاعوا أن ينموا مصالحهم التجارية في هاته البلاد لتحتل المرتبة الثانية بعد انجلترا من حيث الأهمية، ومع ذلك فلم تكن لألمانيا نظرة واضحة ولا سياسة محددة بخصوص مكانتها ودورها في المغرب بالنسبة للمستقبل، فسياسة المحافظة على الوضع القائم وسياسة الباب المفتوح وحرية التجارة هما مبدئان كافيان في نظرها لضمان مستقبل مصالحها في هاته البلاد.

و لذلك فسوف تصد عدة انفتاحات وعروض تقدمت بها انجلترا والتي تهدف إلى تغيير الوضع القائم في المملكة المغربية، كما أنها لم تستجب كذلك لجس النبض الذي قامت به فرنسا نحوها لنفس الغرض، لكن وضوح نية فرنسا في العمل لتغيير الأوضاع في المملكة بعد اتفاقها مع انجلترا واسبانيا و اهمال الفرنسيين وتجاهلهم لألمانيا ولمصالحها في المغرب، جعلت الألمان يعتقدون أن وزير خارجية فرنسا يريد عزلهم وإهانتهم، وأكثر من ذلك فإنه يتطاول إلى درجة أنه يريد أن يتصرف في المصالح الألمانية بدون اذن منهم، ومنذ خريف 1904 كان الألمان قد عقدوا العزم على الرد على هاته السياسة التي اعتبروها سياسة متحرشة ومعادية لألمانيا وبدأوا يتحينون الفرص لتلقين دلكاسيه درسا لن ينساه.

وقد جاءت هذه الفرصة عندما رفض المغاربة برنامج الإصلاح الذي تقدم به تايلانديي، الوزير الفرنسي المعتمد في طنجة إلى السلطان عبد العزيز وهو البرنامج الذي رفضته

---

* غليوم الثاني: ولد في بوتسدام جنوب شرق برلين سنة 1859 توفي سنة 1941، كان امبراطور ألمانيا من سنة 1888 إلى سنة 1918 (ينظر بلعباس فاطمة، واقع المغرب الأقصى في مطلع القرن العشرين عهدي السلطانين عبد العزيز و عبد الحفيظ 1912،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث و المعاصر 2014-2015، جامعة ابن خلدون تيارت، ص 27).

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص 332.

الجمعية العامة لأعيان البلاد التي كان عبد العزيز* قد استدعاها لاستشارتها، لقد رأى الألمان أن الفرصة مواتية للرد على التحرشات الديبلوماسية الفرنسية وكجزء من التخطيط العام لهذا الرد قام الامبراطور الألماني فيلهيلم الثاني، بزيارة طنجة وأعلن في الكلمة التي ألقاها أمام الجالية الألمانية التي وفدت على هاته المدينة لاستقباله، بأن ألمانيا لن تعترف بأي تغيير قد يحدث في وضع البلاد وأنها سوف تعتبر دائما المغرب بلدا مستقلا وسوف تتعامل معه على هذا الأساس.[1]

وشجعت السلطان على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تناقش فيه الاصلاحات المفترضة بالنسبة للمغرب، تشارك فيه كل الدول الأوربية ذات المصالح بالمغرب وليس فرنسا وحدها، ونجح الضغط الألماني الشديد على فرنسا بالإطاحة بديلكاسيه أقوى خصوم ألمانيا، ودخلت ألمانيا مع فرنسا في نزاع حول مسألة المغرب ووضع طنجة تمثل تبادل رسائل بين روفيه (Rouvier) ممثل فرنسا ورادولين (Radolin) ممثل ألمانيا بعد أن رفضت فرنسا انعقاد المؤتمر الذي دعى السلطان إلى انعقاده.

وفي 8 جويلية 1905 تم الاتفاق نهائيا على نص الرسالة المتبادلة وعلى التصريح المشترك وقد نصت رسالة روفيه على مايلي: " إن حكومة الجمهورية مقتنعة بواسطة المحادثات التي دارت بين ممثلي الدولتين في باريس وبرلين وأنها لن تسعى في المؤتمر المقترح من قبل السلطان المغربي إلى أية غاية تعرض مصالح فرنسا المشروعة في هذه المنطقة للخطر أو تعاكس حقوق فرنسا الناجمة عن معاهداتها أو تسوياتها".

وقد رد رادولين برسالة تؤكد موقف ألمانيا مما جاء في رسالة روفيه، وبعد موافقة فرنسا على حضور المؤتمر أعلنت كل من اسبانيا وبريطانيا موافقتهما على الاشتراك في المؤتمر شريطة الاطلاع على برامجه وزمان و مكان انعقاده ليتسنى لهما ابداء ملاحظتهما. وعملت ألمانيا من

* المولى عبد العزيز:ولد أبو فارس بن الحسن عام 1298 هـ بويع في 06 جويلية 1894م تنازل عن الحكم في 1908م من آثاره بمدينة فاس اعادة بناء مأذنة زاوية أبي محمد عبد القادر الفاسي التي أسسها جده أبو زيد هشام، كان ذلك في عهد وزيره أحمد بن موسى (ينظر عبد الرحمان بن زيدان، المصدر السابق، ص111)

[1] جمال قنان، العلاقات الألمانية الفرنسية و الشؤون المغربية 1901- 1911، الجزائر: الحركة الوطنية للنشر و التوزيع، د.ص.

طرفها على جذب فرنسا، ففي 31 جويلية 1905 قدم بيلوف لغليوم 2 مشروعا بالتساهل مع فرنسا في المغرب كثمن لقبولها الاشتراك في هذا التحالف الجديد، فعلى ألمانيا أن تحتفظ بامكانية ترك يد فرنسا حرة في المغرب في الوقت الذي تقرر فيه قبولها التحالف الألماني الروسي، وتم الاتفاق بين ألمانيا وفرنسا في 28 سبتمبر على صيغة موحدة حول البرنامج الخاص بالمؤتمر بعد أن كانت هذه المسألة موضوع تبادل رسائل عديدة بين الجانبين.[1]

5. مؤتمر الجزيرة الخضراء* 1906

انتهزت الحكومة المغربية فرصة مساندة ألمانيا واعلانها أنها ستدافع عن سيادة السلطان وعن الحرية الاقتصادية في المغرب فوجهت في 30 ماي 1903 الدعوة للدول الموقعة على اتفاق مدريد 1880 إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في شؤون المغرب، حيث عقد هذا المؤتمر بالجزيرة الخضراء الاسبانية في 15 جانفي 1906 إلى 07 أفريل 1906، حضرته كل من فرنسا واسبانيا والتي قررت انشاء البنك المخزني للمغرب وأسند ادارته لبنك باريس، كما أكد الوصاية الدولية ودعم الاستغلال الأجنبي في المغرب وأقر تنظيم شرطة بالموانئ المغربية المفتوحة للتجارة، وأخضع تأطيرها للفرنسيين والاسبانيين، كما شددوا على منع بيع الأسلحة للمغاربة باستثناء المخزن وحتى المخزن منعوه من إعادة بيعها للسكان خدمة لدوافع أوربية.

وبهذا فقد أسند المؤتمر مهمة التصرف لفرنسا واسبانيا بصفتهما ممثلين، كما أقر الحرية والمساواة الاقتصادية لجميع القوى الموقعة على المعاهدة وإذا كانت معاهدة الجزيرة الخضراء قد أكدت سيادة واستقلال السلطان فإن المغرب فقد مع ذلك استقلاله الاقتصادي والمالي ووضع

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 326.

* مؤتمر الجزيرة الخضراء: عقد هذا المؤتمر أطراف التنافس الاستعماري للسيطرة على المغرب الأقصى، و يبدو أن ألمانيا كانت المحرك الأول لعقده و ذلك لرغبتها في الحصول على امتيازات داخل البلاد تضمن هذا المؤتمر 132 بندا شملت مختلف القضايا الخاصة بالدول الأوربية المتنافسة و قضايا المغرب الأقصى (ينظر يونس درمونة، المغرب العربي في خطر، القاهرة:دار الطباعة الحديثة، ص 130).

فرنسا في موقف ممتاز من جهة تكليفها ببعض الاصلاحات الديبلوماسية حيث ترتب عن هذا الميثاق نتائج كانت كلها في صالح الأجانب تمثلت في[1]:

1) استغلال المغرب من طرف التجار الأوربيين.
2) منح السلطة للهيئة الديبلوماسية والقناصل للتدخل في الشؤون الداخلية، مما عزز النفوذ الأجنبي والمصالح الأوربية وأدخل المغرب في فوضى تكون مقدمة للسيطرة الأجنبية.
3) اتفاق المؤتمرين على مطالبة السلطان بالقيام بإصلاحات لفائدة الأجانب على حساب سيادة البلاد.

هذا المؤتمر لم يحل المسألة المغربية وإنما زاد في تعقيدها خاصة فيما يتعلق بالصراع المغربي الفرنسي.[2]فكان رد فعل المغاربة على هذا الاتفاق بتنظيم عدة ثورات أدت بالسلطات الفرنسية إلى الاسراع بفرض حمايتها والضغط على السلطان متحججة بالوضع وأنه لا أمل من الإصلاح إلا بالموافقة على تكليف فرنسا بالحفاظ على الامن.[3]

ثالثا: ازدواجية الحماية الفرنسية و الاسبانية على المغرب

ازداد اهتمام الرأي العام الفرنسي بأمور المغرب في مستهل القرن 20، حيث ساهمت الصحافة والجمعيات والكتل البرلمانية والمؤسسات الاقتصادية والأحداث الداخلية في المغرب إلى زيادة هذا الاهتمام حيث كان عدد المستكشفين والبحاثة الفرنسيين يتوافدون على المغرب منذ نهاية القرن التاسع عشر منهم دوفوكولد، سيجونزاك، هنري، دولامار، تينيير ... وقد ظهرت أبحاثهم تعرف الرأي العام الفرنسي في المغرب وتثير اهتمامه، حيث أعلن سيجونزاك في محاضرة له في روان سنة 1902 " لكي ينهار المغرب ينبغي أن نعمل فيه الفأس وهذا القرار العنيف ليس فيه ما يخيفنا" وكتب أوجين أتيين "أن مستقبل بلادنا مرتبط بالحل الذي سيعطى للمسألة

[1] علال الفاسي، المصدر السابق ، ص 107.
[2] المصدر نفسه ، ص 107.
[3] أبو بكر القادري، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940، ج1، الدار البيضاء :مطبعة النجاح الجديد، ط1، 1992، ص 30.

المغربية"، وأضاف أيضا "يوم تحل المسألة المغربية فإن فرنسا تكون قد أنهت في افريقيا عملها الاستعماري ... وستكون امبراطوريتها كبيرة بما فيه الكفاية لإرضاء نشاطها[1]"

تواجدت فرنسا في أغلب الدول الافريقية حتى أصبح يطلق عليها افريقيا الفرنسية (Afrique française)، كما كانت انجلترا متواجدة بشرق افريقيا من مصر إلى جنوب القارة[2]. كما كتب رنييه مييه مبينا أهمية المغرب بالنسبة لفرنسا وقد حدد هذا الأخير مطالب فرنسا الأساسية في المغرب بـ: المحافظة على تمامية المغرب وتفوق فرنسا في أنحاء المغرب جميعها.[3]

لم تكن فرنسا وحدها من تسعى لتوسيع مجالات نفوذها في المغرب حيث كانت تتعاون مع اسبانيا منذ نهاية القرن التاسع عشر وذلك منذ مؤتمر مدريد، حيث استطاعت من خلال مؤتمر الجزيرة الخضراء الحصول على المساندة الدولية لتوسيع نفوذها الاقتصادي بشكل بات يهدد استقلال البلاد خاصة بعد مجيء السلطان عبد الحفيظ بن الحسن الأول.

أ) معاهدة الحماية الفرنسية 1912م:

1) ظروف توقيع معاهدة الحماية:

استغلت فرنسا خواء خزينة البلاد، كما حصل مع تونس بسبب تطبيق برنامج الاصلاحات خاصة الاقتصادية التي تقدمت بها إلى السلطان عبد العزيز عام 1904، ودفعت به إلى الاستدانة من البنوك الفرنسية وسرعان ما استولت على مرافق البلاد الاقتصادية بعد

[1] محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 133.

[2] حسن مؤنس، تاريخ المغرب و حضارته من قبيل الفتح الاسلامي إلى الغزو الفرنسي، مج2، ج(2-3)، بيروت:العصر الحديث للنشر والتوزيع، ، ط1992،1، ص 398.

[3] محمد خير فارس، المرجع نفسه، ص 134.

مؤتمر الجزيرة عام 1906[1]، إضافة إلى قامت فرنسا بتعيين باشوات وقياد في غرب المغرب الأمر الذي اعتبرته الجماهير تدخلا في شؤون المغاربة ما جعلهم يقومون بقتلهم عام 1907.[2]

وبعد التعفن الذي عرفه المغرب جعل أهله يتفقون على خلع المولى عبد العزيز ومبايعة أخيه عبد الحفيظ يوم 05 جانفي 1908 بفاس، وذلك بشروط منها الغاء الديون التي اقترضها خلفه من الفرنسيين والغاء مقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء حول تقسيم المغرب داخليا، لكن السلطان الجديد لم يقدر على هذه الشروط وقام بعكسها حيث وجه رسالة إلى السلك الديبلوماسي الأجنبي بطنجة يوم 12 سبتمبر 1908 يتعهد فيها باحترامه لعقد الجزيرة وبكل الاتفاقيات الدولية المبرمة معهم، وفي نفس اليوم ردت كل من فرنسا واسبانيا برسالة إلى هيأة الديبلوماسية تطلبان فيها الاعتراف بشرعية السلطان مقابل شروط:

1) الالتزام بعقد الجزيرة وبكل الاتفاقيات الملحقة به والاتفاقيات المبرمة مع المغرب.
2) قبول لجنة التعويضات الدار البيضاء* عن الخسائر الفرنسية.
3) الالتزام بديون أسلافه.
4) التخلي عن الدعوة إلى الجهاد.
5) معاملة أخيه المخلوع معاملة لائقة.

قام السلطان بعد قبوله هذه الشروط بمجزرة ضد القبائل الثائرة ضده وأخذ الأموال منها من أجل تعويض فرنسا لخسائرها في الدار البيضاء[3].بعدها استمر السلطان في فرض جبايات قاسية على شعبه ما جعل الجماهير تثور عليه ليطلب هذا الأخير تدخل فرنسا لنجدته

---

[1] محمد علي داهش، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير)، بيروت :الدار العربية للموسوعات، ط1، 2014، ص ص 39-40.

[2] حسن مؤنس، المرجع السابق، ص 399.

*الدار البيضاء: تقع على ساحل المحيط الأطلسي فتحها عقبة بن نافع عام 26هـ/681م و أطلق عليها اسم الدار البيضاء في العهود التالية ويحيط بها زروع كثيرة وتعمرها الجوامع والفنادق (ينظر محمود السيد، المرجع السابق، ص 203).

[3] صيد مسعود، مدينتي سبتة و مليلة في العلاقات المغربية الاسبانية (1497-1956)، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011/2010، ص 59-60.

حيث تدخلت فرقة بقيادة موانيه في مدينة فاس يوم 27 أفريل 1911، ثم مدينة مكناس في 08 جوان، والرباط* في 9 جويلية وأمام هذه الفوضى العاصفة بالبلاد رضخ السلطان عبد الحفيظ إلى توقيع معاهدة الحماية في 30 مارس 1912.[1]

2) **مفهوم الحماية:** تعددت التعاريف حول مفهوم الحماية لكن يكفينا أن نتعرض لذكر أشهر التعاريف التي تخص هذا النظام:

يرى المؤرخ المصري محمد شفيق غربال أن مفهوم الحماية يحتمل بين طرفيه السياسات المتباينة للدول أو الدولة التي تفرض حمايتها، فهو مفهوم مرن تتفاوت معانيه ففي أقصى طرفيه سيطرة قوية وفي طرفه الآخر لا يختلف كثيرا عن منطقة النفوذ السياسي ولكنه يتضمن فيما بين طرفيه الدفاع عن البلاد المحمية ومراقبة سياستها الخارجية وأما مقدار تعرضه لشؤون البلاد المحمية الداخلية فأمر قابل للمد والجزر حسب مقتضيات الظروف وملابسات الأحوال.[2]

أما ألبير عياش فيرى أن الحماية في الواقع لا تختلف كثيرا عن الاستعمار في الشكل حتى تترك للشعب الموضوع تحت الحماية وهم الاستقلال في الوقت الذي تعمل لاستغلاله تجاريا وصناعيا وهذه غاية لكل نظام استعماري.[3]

أما الجنرال ليوتي (Lyautey) وهو أول مقيم* عام فرنسي في المغرب فيعرفها بقوله:"الحماية تدخل أو نفوذ اقتصادي وأخلاقي في شؤون أمة من الأمم أو جماعة من

*الرباط: تقع على ساحل المحيط الأطلسي و هي تتميز بحضارة رفيعة، بناها يوسف بن عبد المؤمن في القرن السادس الهجري الثاني عشر ميلادي فجعلها رباطا لحشد الجيوش و الاساطيل لغزو الأندلس و أكمل بناءها يعقوب المنصور حفيد عبد المؤمن (ينظر محمود السيد، المرجع نفسه، ص 203).

[1] حسن مؤنس، المرجع السابق ، ص 400.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 331.

[3] المرجع نفسه، ص 332.

* المقيم هو الممثل الرسمي للحكومة الفرنسية في المغرب خلال فترة الحكومة و هو ما يقابله المندوب السامي بالمستعمرات البريطانية (ينظر كريمة سونة، فاطمة قناوي، الاستيطان الفرنسي في المغرب الأقصى (1912-1956)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017، ص 29).

الجماعات، لا بقوة السيف وإنما بالاتفاق و السلام والسعي لإقرار نظام حكومي ثابت فيها يوافق رغبات هذه الأمة وتقاليدها"[1].

3) أسباب اختيار فرنسا لنظام الحماية:

1- أيقن الاستعمار أن أسلوب الضم والدمج القديم أصبح لا يجدي خاصة إذا كان يتعامل مع دول لها حضارتها و تاريخها، كما أن الأسلوب القديم مكلف وكثير النفقات.

2- ظروف فرنسا الداخلية وعلاقاتها الخارجية كانت تحتم عليها عدم التورط في عمليات استعمارية كبيرة وكما كانت تملي عليها عدم اثارة مشكلات مع الدول الأوربية الأخرى ولا شك في أن فرنسا لو أقدمت على فرض سيطرتها الاستعمارية الكاملة على المغرب لاصطدمت بأكثر من دولة أوربية كانت لها في المغرب رعايا وامتيازات وعلاقات.

3- تأثر فرنسا بالتجربة التونسية والتي تميزت بالهدوء مقارنة بما حدث في الجزائر، مما دفعها لإقامة نظام مماثل في المغرب.

4- مكانة المغرب التاريخية والدولية واستباق الدول الأوربية نحو اكتساب وده وربط علاقات تجارية وسياسية معه.[2]

4) بنود معاهدة الحماية:

لما كانت فرنسا قد خططت لوضع الحماية على المغرب فإنها وضعت معاهدة لذلك وأسرعت بارسال مندوبها في طنجة أوجين رينو (Eugene Regnault) ومعه نص المعاهدة للتفاوض مع السلطان عبد الحفيظ وتم الاتفاق على توقيعها في 30 مارس 1912 على الساعة الحادية عشر (11) صباحا بالقصر الملكي بمدينة فاس وحاول السلطان والفرنسيون التظاهر بأن المعاهدة في مصلحة البلاد، بالرغم من أن عبد الحفيظ أبدى معارضته للمعاهدة وأعلن أنه يفضل التنازل عن الحكم على تخليه عن سيادة بلاده، لكن فرنسا انتزعت توقيع السلطان بالرغم منه.

[1] عبد الحميد زوزو، الحركات التحريرية في افريقيا و آسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 97.

[2] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص ص 330-331.

الفصل الأول: اتفقت الجمهورية الفرنسية مع السلطان المغربي على اجراء اصلاحات إدارية، قضائية، اقتصادية، مالية وعسكرية شاملة التي ترى الحكومة الفرنسية من المفيد ادخالها بالقطر المغربي، كما التزمت فرنسا بالمحافظة على الحالة الدينية أي احترام المؤسسات الدينية، كذلك تعهدت باحترام السلطان، وأشارت أيضا في هذه المادة إلى أن فرنسا ستتفاوض مع اسبانيا بخصوص مصالحها في الشاطئ المغربي المواجه لاسبانيا.

الفصل الثاني: قيام فرنسا باحتلال الأماكن التي تراها ضرورية في المغرب من أجل حفظ الأمن وسلامة التجار.

الفصل الثالث: مساندة فرنسا للسلطان ضد أي خطر يهدد شخصه أو عرشه أو بلاده.[1]

الفصل الرابع: تخص التدابير والتشريعات الجديدة التي يقتضيها نظام الحماية، فقد تقرر أن يصدر السلطان هذه التشريعات بناءا على اقتراح الحكومة الفرنسية.

الفصل الخامس: تتعلق بالمقيم العام المكلف بتنفيذ هذه المعاهدة وقد منحته بلاده كل السلطان من مراسيم كما أن المقيم العام الفرنسي سيكون وسيط السلطان لدى الأجانب.

الفصل السادس: يكلف موظفو فرنسا الديبلوماسيين وقناصلها بتمثيل وحماية رعايا المغرب ومصالحهم في الخارج.[2]

الفصل 7 – 8 : متعلقان بالاقتصاد والمالية يوضحان أهداف الحماية التي أرادت أن تجعل من المغرب غنيمة الامبريالية فرنسية فقد ضمن الفصل 7 الحقوق الممنوحة لحاملي سندات القروض العمومية المغربية، وبموجب الفصل لا تمنح جلالة السلطان من عقد أي اتفاق مع دول أجنبية دون ترخيص من فرنسا.[3]

---

[1] شوقي عطا الله، المرجع السابق، ص ص 332-333.

[2] المرجع نفسه،ص ص 333-334.

[3] ألبير عياش، المرجع السابق ، ص 91.

ب)الاتفاق الفرنسي الاسباني 1912:

خشيت اسبانيا أن يفوتها قطار المنافسة بعدما كانت فرنسا هي المستفيدة الوحيدة من سياسة التدخل منذ سنة 1908. ما جعل اسبانيا تسعى لإيجاد مبرر يسمح لها بتطبيق نفس السياسة في منطقة نفوذها ولم يكن من العسير التعلل بأبسط حوادث الشغب فتحتل اسبانيا بعض النقاط خارج سبتة وتطالب بامتيازات اقتصادية في منطقة الريف وبإقامة بعثة دائمة في فاس ودفع تعويض، وأخيرا أجبرت عبد الحفيظ على توقيع اتفاقية على نمط اتفاقية 30 مارس 1912 الفرنسية فهي تنص على:

- دفع غرامات مالية عن حوادث الريف.
- المشاركة في الاشراف على جمارك مراكش في الشمال.
- احتكار مناجم الريف.
- تولي ضباط من الاسبان تدريب قوات الأمن في هذا الاقليم وانشاء منطقة جرداء من السلاح حول سبتة.[1]

ومن جهة أخرى كانت فرنسا تعلم أيضا بموجب اتفاقياتها السابقة مع نظيراتها الأوربية وبموجب اتفاق الجزيرة ومعاهدة الحماية الفرنسية، يلزم أن تتفاهم مع اسبانيا قبل أن تباشر حمايتها على المغرب، فكانت الاتصالات بين اسبانيا وفرنسا بشأن مطامع كل دولة في المغرب جارية قبل أن توقع فرنسا عقد الحماية مع المغرب، و بالطبع شجع الاتفاق الألماني الفرنسي (04 نوفمبر 1911) فرنسا أن تحاول الوصول لاتفاق مع اسبانيا يحدد بموجبه وضع كل من الدولتين في المغرب[2]، وبالفعل تم الاعتراف بمصالح اسبانيا في الشمال المغربي وذلك بموجب اتفاق 27 نوفمبر 1912 حيث أصبحت اسبانيا تسيطر على الشمال المغربي وأصبحت مدينة تيطوان عاصمة الشمال ويمثل السلطان فيها خليفة وتكون المنطقة خاضعة للنفوذ الديني والمدني لسلطان المغرب في فاس وتم الاعتراف بمعاهدة فاس بالوضع الدولي لمدينة طنجة وهكذا

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ... ،المرجع السابق، ص 343.
[2] شوقي الجمل عطا الله، المرجع السابق، ص 335.

قسم المغرب إلى ثلاثة مناطق نفوذ[1]. منطقة الحماية الفرنسية (المنطقة السلطانية) وتقدر مساحتها 442 ألف كلم[2]، منطقة الحماية الاسبانية (منطقة الخليفة) تقدر مساحتها بـ 22 ألف كلم[2]، منطقة طنجة الدولية تقدر مساحتها بـ 35 كلم[2].

ومن أهم القرارات التي نص عليها هذا الاتفاق:

- تعترف الحكومة الفرنسية بنفوذ اسبانيا في المنطقة الشمالية من المغرب كما تعترف بأن من شأن اسبانيا في منطقة نفوذها أن تسهر على طمأنينة البلاد وراحة سكانها وأن تساعد الحكومة المغربية على ادخال كل الاصلاحات الضرورية في مجالات الاقتصاد والادارة والمالية والتشريع والعسكرية.
- يقيم الخليفة في مدينة تطوان عاصمة المنطقة الاسبانية.
- تعيين الحكومة الاسبانية (مندوبا ساميا) يمثلها لدى سمو الخليفة ويسهر على تنفيذ هذه الاتفاقية، ويكون الواسطة بين الحكومة الخليفية والسلك الأجنبي.
- فصل المنطقتين الفرنسية والاسبانية من حيث الضرائب والأمور المالية[2].

رابعا: ردود الفعل المغربية من الحماية الفرنسية:

أدى اعلان الحماية الثنائية على المغرب عام 1912 إلى انتفاضة الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد كما حصل في الجزائر، تونس وموريطانيا باعتماد أسلوب الكفاح المسلح وأصبحت المناطق الريفية والجبلية من البلاد مركز التنقل في الكفاح الوطني المغربي حيث وقع عبء الكفاح على عاتق الشعب بعد أن أصبحت حكومة المخزن* أسيرة الحماية الثنائية، حيث انشطر الكفاح الوطني إلى شطرين أحدهما في مواجهة الاحتلال الفرنسي وثانيهما في مواجهة الاحتلال الاسباني في الشمال المغربي وفي الجنوب المغربي وفي كلا الشطرين كان

[1] علي داهش، المرجع السابق، ص 41.

[2] شوقي الجمل عطا الله، المرجع نفسه، ص ص 336-338.

* المخزن: اسم مكان من خزن، يرجع بعض المؤرخين إلى القرن 2 هـ حيث استعمل في افريقية (تونس) اسما للصندوق الحديدي الذي كان أمير تونس يخزن فيه اموال الخراج والجزية (بحسب الجابري)بدأ الاستعمال الرسمي لكلمة المخزن كدلالة على مجموع هياكل الدولة المغربية خلال القرن19 ويتجسد في شخص السلطان(حسب العروي)(ينظر محمد مزيان، المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية ومشروعية الغزو والالحاق، مجلة العمران، العدد17، 2016، ص49-50).

الكفاح الوطني متصلا ومتداخلا و متلاحما سواء على صعيد الكفاح المسلح أو على صعيد الدعم المادي والمعنوي في الأرياف و المدن[1]. ولتوضيح ذلك نتطرق إلى:

1) ثورة فاس:

لم يكد خبر إعلان الحماية يشيع في المدينة الفاسية يوم 30 مارس 1912، حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على قائده الأعظم و قتل الجنود ضباطهم الفرنسيين، وامتد الهياج للشعب فثار هو الآخر ووقعت معارك ما تزال تعرف بالأيام الدامية، وحاصر 20 ألفا من البوادي المجاورة للمدينة برئاسة الزعيم الحجامي، وسرت الثورة في سائر الشمال والجنوب والأطلس المتوسط. ولقد وجد الجنرال غورو في الحجرة الكحلا (هكذا) على بعد 15 كلم من فاس خريطة مجموع العمليات المحضرة على أحسن ما يرام من الوجهة العسكرية، وقد حددت بها مذاهب الحلة (الجيش) و التكتيكات التي ستتبع واشتمل على دعوة للكفاح من أجل الوطن[2].

نتج عن هذه الثورة أن قررت سلطات الاحتلال إقامة حامية كبيرة في فاس وعدم الاقتصار على المدربين كما كان الحال منذ 1911 كما أصر مواني‌يه على تشديد العقوبة باعدام عدد من الثوار وفرض غرامة على المدينة بالرغم من اعتراض رينيو بأن هذه الغرامة ستقع على الطبقة البورجوازية الوطنية فتحولها عن سياسة التعاون مع فرنسا، وبالرغم من القضاء على الثورة داخل المدينة إلا أن أنباءها ترامت إلى جميع الأقاليم فاحتشدت عدة قبائل من الأطلس واتحدت مع سكان الشاوية المزارعين لضرب حصار شديد حول فاس حيث تقيم الحامية الفرنسية، وقد بلغ الحصار أشده في أواخر ماي حتى استطاعت القوات المراكشية أن تخترق أسوار المدينة مرتين في 15 و 18 ماي لكنها لم تتمكن من اجتياح التحصينات الفرنسية.[3]

حوادث فاس نبهت الحكومة الفرنسية إلى ضرورة توحيد القيادة، فعين الجنرال ليوتي الذي بدأ سياسته باستقطاب السكان الأوربيون فتوافد على البلاد الكثير من الأجانب للتمتع

[1] علي داهش، المرجع السابق،ص ص 49-50

[2] علال الفاسي، المصدر السابق ، ص 119.

[3] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ... ، المرجع السابق، ص 252.

بخيراتها، وبالرغم من حماية القوات الفرنسية للسلطان والمقيم العام إلا أن الثوار واصلوا تهديداتهم للسلطان طالبين منه اخراج الأجانب.[1]

كل هذا جعل المواجهة عنيفة في وجه الجنرال ليوتي حتى أنه كاد في بعض الاحيان أن يحرق جميع الوثائق التي يحملها معه ويدبر أمر الانسحاب مع من معه من القوات.[2]

2) ثورة الهبة:

بالاضافة إلى ثورة فاس التي تزعمها الحجامي، شهدت مراكش ثورة أخرى[3]، تزعمها الشيخ "ماء العينين" وولده الهبة، أخذت طابع ديني سياسي[4].

بدأت في أقصى جنوب المغرب في "شنقيط" انظم اليها المجاهدين من الأطلس والسهول، كما شارك فيها التجار والعلماء وكانت في 17 أفريل 1912 حيث تمكن الهبة من مراكش[5].

امتد صدى هذه الحركة إلى الشاوية والدار البيضاء وفاس والرباط، حيث كانت تقوم على أسس:

1- الجهاد ضد الاحتلال الفرنسي في المغرب.
2- محاولة ملء الفراغ السياسي في المغرب.
3- وجوب التفاعل بين الجهاد وملء الفراغ السياسي، وبين ظروف الجنوب المغربي خاصة في سوس والصحراء.

---

[1] علال الفاسي، المصدر السابق ، ص 119.

[2] شوقي الجمل عطا الله، المرجع السابق، ص 339.

[3] عبد الله بن العباس الجراري، دروس التاريخ المغربي، ج1، المطبعة الوطنية ،الرباط، ط1، 1930، ص 20.

[4] محمد خير فارس، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب (1912-1939)، دمشق: دراسات في تاريخ شمال افريقيا الحديثة، 1962، ص 428.

[5] عبد العزيز بن عبد الله، تاريخ المغرب (العصر الحديث و الفترة المعاصرة)، ج2، الرباط: مكتبة المعارف، ص 102.

تعتبر قبائل "آيت عمران" وافزان وأزعارسن أهم القبائل التي انضمت إلى هذه حركة، وتعود عوامل الانضمام في مجملها إلى النزعة الدينية والرغبة في التخلص من الاستعمار والضرائب المجحفة التي كان يفرضها المخزن على الأهالي.[1]

لم يكتب لهذه المقاومة النجاح طويلا حيث وجهت اليها حملة فرنسية عظيمة بقيادة الكولونيل "ماتجان" الذي تمكن من دخول مراكش في 08 سبتمبر 1912 واحتلالها، كما نجحت فرنسا في تأمين خطوط مواصلاتها بين فاس ومكناس.[2]

توجه الهبة نحو الجنوب الغربي ليقاوم الجيش الفرنسي في المنطقة إلى أن وافاه الأجل في سنة 1919 بعد أن سلم مشعل الجهاد إلى أخيه الذي واصل المعركة إلى غاية 1934.

يمكن الترجيح إلى ان حركة الهبة كان لها الفضل في صد وتأخير احتلال فرنسا للأطلس الصغير لمدة طويلة، حيث تصنف من بين أهم البطولات الخالدة في تاريخ المغرب الأقصى.[3]

3) ثورة الريسوني:

ولد الشريف أحمد الريسوني عام 1870 نشأ وتربى في أجواء دينية، ينتمي إلى أسرة عربية يعود نسبها إلى فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم إلى الخليفة الرابع علي بن أبي طالب كان لهذه الأسرة دور كبير في الكفاح ضد الغزوات الأجنبية على المغرب، أسس أجداد الأسرة زاوية دينية جهادية هي زاوية ثازوت التي لعبت دورا في تعبئة السكان وقيادتهم من خلال آل ريسون للجهاد ضد المعتدين، ظهر على مسرح الأحداث عام 1903، نصب جهده على مواجهة الحضور الأجنبي في المغرب حيث بدأ بالقبض على بعض الشخصيات الأجنبية مثل الصحفي والجاسوس البريطاني والتر هاريس والقنصل الأمريكي بير ديكاس وصهره

---

[1] حسن الباز" مقاومة الشيخ أحمد الهبة للاستعمار الفرنسي"، سلسلة ندوات و أيام دراسية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904-1955)، الجذور و التجليات، منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية جامعة ابن الأزهر، أكادير، 1997، ص ص 400- 402.

[2] شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 339.

[3] محمد معروف الدفالي، "القرويين و الصراعات السياسية في مغرب الحماية"، محاولة رصد أولى ، مجلة الأمل، تاريخ – الثقافة – المجتمع، العدد 25-26، 2002، ص 11.

فارلي محاولا إثارة انتباه دولها، والعمل على إستحصال فدية مالية لتمكينه من شراء السلاح وتوزيعه على الجماعات التي التفت حوله في منطقة الزينات، كان لحادث الخطف هذا آثار ديبلوماسية خطيرة، عبر روزفلت (Rousvelt) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عن سخطه في العبارة التالية: "إما ان يسلم لنا بار ديكارس حيا أو الريسوني ميتا"[1].

لكن الريسوني استطاع انتزاع فدية قدرها سبعون ألف دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، وطالب من السلطان تعيينه حاكما على كل المناطق المحيطة بطنجة، واشترط عليه وضع أعداءه في السجن واطلاق صراح أصدقاءه وهنا وجد الريسوني نفسه أقوى من أي وقت مضى، كان من أكبر المعارضين لقرارات مؤتمر الجزيرة وما جعله معارضا للسلطان، لكن بعد تولي عبد الحفيظ العرش تحسنت العلاقة مع الريسوني الذي أصبح ملتزما بتعليمات المخزن[2]، كما أنه انضم إلى ثورة عبد الكريم الخطابي ضد الاسبان في منطقة الريف حيث لعب دورا هاما في منطقة جنوب تطوان حتى عام 1925 حيث وافته المنية[3].

4) ثورة عبد الكريم الخطابي:

ولد محمد بن عبد الكريم الخطابي عام 1882 بناحية الريف المغربي بمنطقة الحسيمة وبالذات في قرية أجدير، من قبيلة بني ورياغل، تابع دراسته الابتدائية بقرية أجدير، ثم قصد مدينة فاس لنفس الغرض، ثم إلى تطوان لتكملة دراسته الثانوية حيث تتلمذ على يد علماء أجلاء بمؤسسة القرويين أمثال محمد الكتاني[4]. ينحدر من أسرة عريقة في العلم كان والده قاضيا على اقليم الريف الأوسط.

---

[1] محمد علي داهش، محمد بن عبد الكريم، صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار، بغداد: دار الشؤون الثقافية، ط1، 2002، ص ص 61-62.

[2] حركات ابراهيم، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى اقرار الحماية، ج3، الدار البيضاء، ط1، 1985، ص 306.

[3] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، 1990، ص ص 90-91.

[4] علي الادريسي، عبد الكريم الخطابي و التاريخ المعاصر، تق: العقيد الهاشمي الطود، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة ، ط2، 2010، ، ص ص 31-39.

بعد أن انهى دراسته تولى العمل الصحفي في جريدة تلغراف الريف ثم مدرسا للغة العربية وأخيرا قاضي قضاة المسلمين.[1]

قائد ثورة تعرف بحرب الريف* حيث التواجد الاسباني في المنطقة المراكشية التفت حوله القبائل الريفية[2]، بعدما وجدوا فيه خصال حميدة وشجاعة وقدرة التكيف مع المواقف بكل سرية، كما استطاع تقوية الجانب الروحي في الريفيين للرفع من معنوياتهم ضد الاحتلال الأجنبي فقد كانوا يراقبون عن كثب التحرك العسكري الاسباني بكل دقة، متتبعين تحركات الجنرال سيلفستر (Silvestre) الرامية إلى التوسع في المنطقة الشرقية من الريف، وملاحظين في نفس الوقت تزايد عدد الجنود في الأراضي الريفية، إضافة إلى هذا كان عليهم تجميع المؤن الاحتياطية والادوية والقيام بعملية حسابية للسنوات التي يمكن الصمود فيها. وتكوين أطر ديبلوماسية تقوم بشرح الأسباب التي أدت بالريفيين لهذه الحرب وذلك لكسب الأصدقاء والمساعدات الخارجية وفي نفس الوقت ايجاد ممثلين للقيام بالمفاوضات مع القوى الخارجية.[3]

وفي الشمال المغربي كان الاسبان يتقدمون بصعوبة لاكتساح الفضاء الموكول لهم بمقتضى العقد المبرم بينهم وبين الفرنسيين وذلك بالانطلاق من سبتة ومليلية، ثم من العرائش التي نزلوا فيها أسوة بما فعل الفرنسيون بوجدة[4]، وفي سياق هذه الخطة العسكرية تميزت سنوات (1919- 1921) بالتوغل في قلب الجبال الغمارية بمساندة المتعاونين من الشخصيات ذات النفوذ الروحي، وفي هذا الاطار تفيد الوثائق الاسبانية المتعلقة بهذه الحملات أن الحركة الريفية

[1] أبو عمران الشيح و آخرون، معجم مشاهير المغاربة، الجزائر :منشورات دحلب، 2007، ص 157- 158.

* حرب الريف: عندما تتردد عبارة "حرب الريف" يذهب الذهن إلى تلك المعارك التي قادها محمد بن عبد الكريم الخطابي و هي في الواقع ثالث حرب خاضها أهل الريف في المنطقة نفسها، فقد كانت هناك معركة ورياش في 1893 و التي يمكن اعتبارها حرب الريف الأولى ثم الحرب التي قادها أمزيان 1909 و أخيرا الحرب التي دامت من (1921 – 1926) كلها كانت في مواجهة اسبانيا (ينظر محمد العربي المساري، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، ص9)

[2] زهدي عبد المجيد سمور، المرجع السابق، ص 134.

[3] عبد الرحمن الطيبي، عبد الكريم و أنوال، عرض للفصلين الخامس و السادس من كتاب "عبد الكريم و حرب الريف" لمؤلفه دافيدس وولمان، مجلة تاريخ المغرب، جمعية الامتداد الثقافي، عدد 3، 1983، ص 54.

[4] محمد العربي المساري، المرجع السابق ، ص 18.

بقيادة الخطابي ستساهم في ايقاف المخططات العسكرية القمعية[1]، وبالفعل هذا ما حدث حيث ألحق الخطابي الهزيمة بالقوات الاسبانية في معركة أنوال 1921 وأحرز انتصارات باهرة أثارت قلق فرنسا مما جعلها تستعد للعدوان على دولة الريف حيث قررت في 1922 القيام بعمل عسكري مضاد لإضعاف دولة الريف بتحطيم قواتها الاقتصادية وذلك بعزل منطقة ورغة التابعة لدولة الريف والغنية بمواردها وتعد المورد الرئيسي للتموين الريفي خاصة الحبوب (القمح)[2].

دخلت فرنسا واسبانيا محادثات بينهما لتوحيد موقفها للقضاء على ثورة الريف منذ منتصف سنة 1925 وفي أواخر أوت 1925 قام الطرفان بهجوم من الشمال وقد قدر عدد الجيش الفرنسي 280 ألف جندي في حين لم يتجاوز عدد الجيش الريفي 60 ألف مقاتل فنتج عن اندلاع الحرب احراز الريفيون انتصارات في الأشهر الثلاثة الأولى حيث استطاعوا شل الهجوم الاسباني على أجدير[3]، وفي 1926 حاول عبد الكريم الخطابي تقوية وتعزيز الموقف الريفي لمواجهة التحدي الاستعماري حيث أعلن الجهاد العام ضد فرنسا وفي هذا الاطار قام السكان بمقاطعة المدارس الفرنسية وتشكيل منظمات سرية لاغتيال المسؤولين الفرنسيين.[4]

وعلى هذا الأساس انعقد مؤتمر بين الأطراف الثلاثة في المكان الذي عينته فرنسا وجدة في 18 أفريل 1926، قدم فيه الطرف الأوربي مطالبا مجحفة في حق الخطابي تمثلت في تجريد القبائل من السلاح وهم من يتولون جمعها بأنفسهم الأمر الذي رفضه الطرف الريفي متحججا بأن الخطابي هو من وزع السلاح وهو المسؤول عن جمعه. كانت هذه النقطة من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل المفاوضات، ليستأنف القتال في ماي حيث كانت اسبانيا وفرنسا قد

---

[1] عبد العزيز تمسماني خلوق، جوانب مغمورة من المقاومة المسلحة في شمال المغرب (1913 – 1925)، سلسلة الندوات و الأيام الدراسية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904 – 1955)، الجذور و التجليات، ص ص 145-146.

[2] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المملكة الأردنية الهاشمية: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2015، ص170.

[3] محمد خرشيش، المقاومة الريفية، العدد 22، ديسمبر 1997، ص 22.

[4] محمد علي داهش، دراسات ...، المرجع السابق ، ص ص 173-175.

استعدتا لخوض آخر جولة من هذه الحرب المدمرة، فقد أعدت 3 حملات اتجهت في نفس الوقت من طرق مختلفة نحو حصن ترجست الذي كان الأمير يتخذه حصنا له بعد سقوط أجادير، واستطاعت الاستيلاء عليه في 23 ماي وبعد بضعة أيام استسلم الأمير بعد أن شعر بأن قبائل الريف قد أنهكت من هذه الحرب، وقد نفي إلى احدى المستعمرات الفرنسية جزيرة ريونيون في المحيط الهندي، ظل هناك حتى 1947 حيث تقرر السماح له بالإقامة بفرنسا ثم فر إلى مصر أين بقي حتى وفاته 1963[1].

لعل الشيء الملاحظ على هذه المقاومات أنها دافعت جميعها عن المقومات الأصلية (الدين والأرض)، رغم الفارق الكبير في نوعية السلاح وامكانيات كل طرف من الأطراف فقد كبدت المستعمر خسائر في العتاد والأرواح.

[1] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ ...، المرجع السابق، ص ص 269 – 270.

في الأخير يمكن أن نستنتج أن التغلغل الأوربي في المغرب الأقصى خلال القرن 19 وبداية القرن 20 جاء بعد مقاومات وسلسلة من الأحداث والتطورات شهدها المغرب داخليا وخارجيا في ايطار التنافس الأوربي رغم محاولات الإصلاح التي قام بها السلطان الحسن الأول على الصعيد الداخلي والخارجي لتأمين استقلال المغرب من الأخطار الخارجية بينما كانت الدول الأوربية تسارع إلى ابرام اتفاقيات بأشكال مختلفة سواء بينها وبين المغرب أو فيما بينها (اتفاقيات ثنائية أوربية)، نتج عنها في الأخير حماية فرنسا للمغرب ثم الاتفاق أو الحماية المزدوجة (الاتفاق الفرنسي الاسباني 1912) لتقسيم وحدة المغرب الترابية محاولة تطبيق سياسة محددة تخدم أهدافها بالدرجة الأولى ومصالحها الجشعة مع تهميش الكيان المغربي ما جعلها تصطدم بمجموعة من المقاومات التي كانت تسعى إلى استرجاع استقلاله بالرغم من عدم تكافؤ القوى.

الفصل الأول:نبذة عن حياة الجنرال ليوتي

أولا: مولده و نشأته

ثانيا: أهم المناصب التي تولاها الجنرال

ثالثا: نهاية مهام الجنرال ليوتي بالمغرب ووفاته

ضمنت معاهدة الحماية protectorat لفرنسا حق إقامة نظام جديد يتضمن اصلاحات إدارية وقضائية، اقتصادية، مالية وعسكرية، كما منحتها حق احتلال أي أرض مغربية تراها ضرورية للمحافظة على الأمن والتجارة، كما كفلت هذه المعاهدة لفرنسا حق التمثيل الخارجي وأن ينوب عنها في المغرب مقيم عام وقائد عسكري، لذا وقع اختيارها على الجنرال ليوتي الذي عينته مقيما عاما بالمغرب لمدة 13 سنة أي (من 1912 إلى 1925) حيث لم يتردد هذا الأخير في الدعوة إلى تحديد مفهوم للحماية وإقامة عدة اصلاحات تهدف إلى اعادة بناء المغرب وفق منظور فرنسا وما تتطلبه السياسة الاستعمارية لكن دون المساس بمؤسساته ومقوماته الحضارية، وهو ما سنتطرق اليه في تحليلنا القادم لكن قبل هذا يجدر بنا التوقف لمعرفة أهم محطات حياته منذ طفولته حتى تاريخ تعيينه مقيما عاما بالمغرب.

أولا: مولده و نشأته

تختلف الروايات حول تاريخ ولادة الجنرال ليوتي حيث ذكر علي الطرابلسي في كتابه سمط اللئالي في سياسة الجنرال ليوتي (Lyautey) نحو الأهالي، أنه ولد يوم 17 نوفمبر 1854 بمدينة نانسي عاصمة اقليم اللورين[1]، بينما ذكر عبد الرحيم الورديغي في كتابه المارشال ليوطي أنه ولد يوم 31 نوفمبر 1854.

إسمه الكامل ألبير لويس غونزاليس ليوتي فرنسي كاثوليكي ينحدر من أسرة أرستقراطية ملكية عريقة ساكنة في قصر بقرية طوري باقليم اللوران[2].

تربى في حجر والده الذي كان مفتشا عاما للجسور والطرقات، تلقى العلوم في صباه بالمدرسة الثانوية في نفس المدينة ثم انتقل إلى المدرسة الثانوية في مدينة ديجون وذلك بعد انتقال والده للعمل فيها[3]، ثم انخرط في مدرسة سان سير الحربية الشهيرة وذلك عام 1873[4]،حيث

---

[1] علي الطرابلسي، سمط اللئالئ في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي، المطبعة الرسمية المغربية، د.ط، د.ت، ص22.

[2] عبد الرحيم الورديغي، الماريشال ليوطي المؤسس الأول للمغرب الحديث 1912-1926، مطابع الرباط نت، د.ط، 2012، ص8.

[3] علي الطرابلسي، المصدر نفسه، ص22.

[4] Hubert lyautey, (1854-1934) , collection « mémoire et citoyenneté » n°40, ministère de la défense, secrétariat général pour l'administration,s.p.

كان طالبا مجتهدا كما تعرف على سيد يدعى ألبير دومون يحمل درجة قبطان ويلعب دورا هاما في المدرسة وهو ما أثار حماس ليوتي وذلك من خلال قيامه بعدة اصلاحات يتحدث فيها عن التضحية والمثال ويدلي أدلته بالقول والعمل، لذا تأثر ليوتي بهذا الرجل إلى الأبد حيث كان رفيقه في السلاح.

كان له مطامح في الحكم فقد كان دائم البحث ويرغب في أن يكون السباق أمام زملاءه حيث كان مجتهدا جدا وقاسيا في وظائفه وذلك بحكم أنه كان يطمح للصعود إلى القمة عن طريق الجد والعمل في مهنة عسكرية راقية وبأن يكون مارشال بفرنسا[1]، بعد هذه المدرسة دخل مدرسة عسكرية أخرى وهي مدرسة أركان الحرب، فقد كان فيها مثال للنشاط والنباهة اضافة إلى الانكباب على المطالعة والتطبيق بين العلم والعمل حتى أنه كان مضرب الأمثال بين أقرانه في الاجتهاد والاستقامة ما جعل أساتذته يرمقونه دائما بعين الاعجاب والاكبار، هذه الخصال كانت متأصلة فيه من قدم الزمان أي في أسلافه جدا عن جد اضافة إلى اثنين من اخوته الذين نالوا رتبة جنرال وقاموا في حروب الامبراطورية الفرنسية الأولى، أين قدموا خدمات جليلة ما زالت مسجلة لحد الساعة في صفحات التاريخ.

تولى الجنرال ليوتي عام 1888 قيادة كوكبة من الخيالة ثم ترشح كقائد كواكب عام 1893 ولما تأسست الفرقة السابعة من الخيالة في ذلك العهد عين رئيسا لأركان حربيتها[2].

ثم قام بمهمة التدريب في الخيالة بالرغم مما كانت تحدثه له من آلام قاسية وذلك بسبب الحادث الذي وقع له منذ أن كان عمره 18 شهرا فقد سقط من الطابق الأول في منزل والديه، حيث كان برفقة مربيته التي تركته متكئا على حديد هش بزخرف النافذة المطلة على الشارع[3]، حيث وقع على رأسه وكانت اصابته على مستوى الجبين، فقد سبب هذا الحادث نزيفا كبيرا له إضافة إلى اصابته في الجمجمة والتي تم علاجها في غضون أسابيع، ليصاب مرة أخرى في العام

[1] عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص 08.

[2] علي الطرابلسي، المصدر السابق، ص ص 22-24.

[3] Gérard Cholvy, Lyautey : itinéraire d'un colonisateur, Académie des sciences et lettres de Montpellier, 2006, p1.

الموالي أي خلال 1857 بمرض الكلى الذي سبب له آلام كبيرة ما جعل الأطباء يقلقون بشأن وضعه الصحي، بعدها استطاع الأطباء اكتشاف أنه مازال يعاني جراء سقوطه الأول من العمود الفقري فقد تأثرت ثلاثة فقرات من عموده الفقري، حيث اعتبر الأطباء حالته حرجة لذا قرر الطبيب فالوب (Velpeau) اجراء عملية جراحية مستعجلة في حين رفض بعض الأطباء هذه الجراحة بحجة أنها ستجعله بلا داع. فقد قضى مدة سنة كاملة وهو ينهض بالعكازات.

في عام 1863 أصيب بانتكاسة أخرى نقل على اثرها إلى بحر الفالير mer des (villiers)، لكن بعد عام 1865 كان عمره يناهز 10 سنوات استطاع استئناف حياته الطبيعية لكن مع القصور الكلوي بصفة نهائية، إضافة إلى تجنبه الكامل لتمارين الجسم، لكن بقي يرتدي مشد للعمود الفقري وحمل الرأس عليه فلم يكن يحركه بالكامل إلا فترات قليلة كل هذا كان تحت رعاية جدته من والدته، ثم إن علاج هذا المرض بشكل نهائي كان يتطلب القوة والشجاعة من قبل ليوتي وبالفعل استطاع أن يتغلب عليه وذلك بفعل طموحاته التي كانت تدور حول دخوله المدرسة العسكرية الخاصة في سانت سير عام 1872 والتي كانت من شروطها اللياقة البدنية.

لطالما كان ليوتي راضيا عن جل أمراضه التي عانى منها منذ طفولته بالرغم من مرض التهاب الكبد ثم التهاب الحلق لينتهي سنوات 1879، 1883 بمرض السل.[1]

ثانيا: أهم المناصب التي تولاها الجنرال

عين بالقطر الجزائري في كتيبة الخيالة بشمال افريقيا، بعد سنتين، رجع إلى فرنسا وهو يترقى في مختلف الدرجات في الحكم وفي مختلف الثكنات[2]، عين بالهند الصينية عام 1894، رئيس الأركان وقائد الأراضي العسكرية من الحدود الصينية إلى مقاطعة لانغ سون، شارك في حملات "تونكين العليا" ضد القراصنة الصينيين[3]، وهناك التقى برجال جدد اخذ منهم

[1] Paul Doury, la grande maladie de Lyautey, histoire des sciences médicales, tome XXVII, n°2, 1993, p155 à 159.

[2] عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص09.

[3] Hubert Lyautey, op.cit, s.p.

الشجاعة، وتعلم غزو أقاليم جديدة لينظمها ويدير شؤونها سواء في القرى أو المدن، بصحبة الجنرال "غالييني" كان أكبر منه سنا التقى به صدفة بالهند الصينية وبافريقيا وبالخصوص مدغشقر، كان الرجلان العسكريان مثقفان دائما في آرائهما وتدابيرهما، ولقد تعلم ليوتي من الجنرال غاليني روح العدالة ونظم ادارة سيطبقها بالمغرب فيما بعد وهي احترام العادات والتقاليد المحلية والتعاون مع السلطات العليا التي تجسد هذه العادات والتقاليد السارية في البلاد المستعمرة، وبعد التخلص من الثوار والقراصنة، كان ليوتي يتعلم شيئا فشيئا حرمة الغزو، فكان ينصب المراكز والثكنات العسكرية كما حل ارتحل وكانت القرى تنتعش وتنشئ الطرق فيهرب اللصوص والناهبون في وجهه[1]، ثم أصبح مديرا لمجلس الوزراء العسكرية لأرماندو روسو، وحاكم عام للهند الصينية، وتعميق معرفته حول القضايا السياسية والشؤون الادارية والمالية بها.[2]

في سنة 1897، عين ليوتي بجزيرة مدغشقر تحت سلطة الجنرال "غالييني"، فقد قضى بإثنيهما على الاضطرابات بالأقاليم الثائرة بها، وادخلاها في الحياة الانعاش وإلى السلم والزراعة، فاستلم ليوتي مسؤولية الحكم بالأقاليم الجنوبية لمدغشقر وطبق بها مذهبه العجيب "التنظيم المتماشي" كان جيش ليوتي أكثر حضاريا من أن يكون غازيا أو فاتحا، ويشهد على ذلك الملغاشيون بأنفسهم[3]، وهو المسؤول عن التهدئة الشمال الغربي والغرب من الجزيرة ومن ثم تنظيم الجنوب إلى غاية 1902[4]، وهو التاريخ الذي رجع فيه إلى فرنسا بدرجة عقيد، ليعين في السنة الموالية قائدا على الحامية العسكرية بعين الصفراء في الجنوب الغربي الجزائري، وخلال سنة 1906، عين قائد لمنطقة وهران، وعند اقامته بعين الصفراء بدأ في توجيه سياسته العدوانية ضد المغرب التي أطلق عليها سياسة "بقعة الزيت"، لقد كان ليوتي متشبعا بمبادئ الحزب الاستعماري الخاصة بسياسة فرنسا، ونظرا لتحكمه في السلطات الادارية القيادية، فإن ذلك أكسبه ثقة الحزب الاستعماري، حيث كان متعطشا للحياة العتيدة وتأسيس العمل الشخصي، حيث يقول عنه أستاذه "غالييني" بأنه "مهووس بالابداع والتقدم"[5].

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص09.

[2] Hubert Lyautey, op.cit, s.p.

[3] عبد الرحيم الورديغي، المصدر نفسه، ص09.

[4] Hubert Lyautey, op.cit, s.p.

[5] لحسن أروي، محاضرات قدمت لفائدة طلبة مسلك التاريخ و الحضارة، الكلية متعددة التخصصات، تازة، ص 29.

وفي شهر مارس من سنة 1907 أمرته الحكومة بالدخول لمدينة وجدة اثر اغتيال الحكيم موشان في مراكش، وفي تلك السنة نفسها جاء للرباط[1] في سفرة بعثته بها الحكومة لدى المولى عبد العزيز تعين عليه أن يقطع دابر الثورة التي حصلت في بني سناسن وأوشك أن يمتد لسان لهيبها إلى المنطقة المجاورة الجزائرية المجاورة للحدود، فشمر على ساعد الجد وقطع دابر الثورة بسرعة مدهشة ومهارة نادرة المثال، وقد تعين آنذاك، زيادة على ما هو مطوق به من الأعمال في مدينة وهران، مفوضا ساميا من لدى الحكومة في المنطقة المحتلة بناحية وجدة فثابر على الاعمال لتوسيع هذه المنطقة حتى اوصلها في سنة 1910 إلى نهر ملوية وبمجرد ما انتهى من حملة بن سناسن في سنة 1908 وجهته الحكومة في مأمورية إلى الدار البيضاء ليقرر فيها مع الجنرال داماد تنظيم بلاد الشاوية ونشر راية الأمن والسكينة في ربوعها، وفي 20 ديسمبر من سنة 1910 تعين قائدا للفيلق العسكري الذي في مدينة رين بفرنسا[2]، وفي 28 أفريل من سنة 1912، عينت فرنسا لويس غونزاليس ليوتي كأول مقيم عام لها بالمغرب، وجاء ليوتي إلى المغرب بعد سنوات قضاها في مدغشقر ثم وهران بالجزائر، ليمارس مهام المقيم العام لـ 14 سنة كاملة، وهي أطول فترة قضاها مقيم عام فرنسي بالمغرب، وعندما وصل ليوتي إلى عاصمة المغرب آنذاك فاس، اصطدم فورا بثورات القبائل التي حاصرت المدينة احتجاجا ضد توقيع معاهدة الحماية[3].

جاء الجنرال ليوتي بمجموعة من الكتائب يقودها الكولونيل كورو، وما كاد يصل حتى أدرك ان المدينة محاصرة من كل الجهات بأسوارها المهدمة البالغ قطرها خمسة عشرة كيلومترا والمغمور جزء منها بأدغال كثيفة من حدائق وبساتين إنما هي مصيدة هائلة، وانه لا سبيل للدفاع عنها إلا باحتلال كافة المرتفعات المحيطة بها ومهاجمة المحاصرين[4]، فأعطى أوامره لهذا الغرض، فتشكل رتل في دار دبيبغ، وأخذ الأهبة لمهاجمة التجمعات المعادية، لكن الأحداث باتت تسير في تسارع، وقد اوكل الجنرال ليوتي إلى الجنرالين موانيي وبرولار الدفاع عن الأسوار

[1] علي الطرابلسي، المصدر السابق، ص 26.

[2] المصدر نفسه، ص 26.

[3] يوسف الدحماني، تعيين ليوطي مقيما عاما بالمغرب 28 أفريل 1912، د.ص.
https://ar.yabiladi.com/articles/auteur/138 ، تاريخ الدخول 2018/04/28.

[4] فردريك وايسجربر، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، الرباط: دار الامان، ط2، 2011، ص265.

وكلف الجنرال كورو بتأمين الدفاع الداخلي عن القسم العلوي من المدينة باقامة حاجز حصين من الجنود في سائر الأزقة المنحدرة من المدينة السفلية ليتعرض هناك سبيل المتمردين في انتظار أن يصير في المستطاع ازاحتهم عنها بالقصف، وقد حققت العملية النتيجة المبتغاة، فقد تم ابعاد المتمردين عن المدينة، فإذا مدينة فاس عادت إلى حياتها المعتادة وعادت تنعم بالهدوء[1].

وفي 12 ديسمبر من سنة 1916 عين وزيرا للحربية ثم استعفى من هذا المنصب في 10 مارس من سنة 1917 وفي اليوم الثالث من شهر أفريل بعده قررت الحكومة رده إلى وظيفته بالمغرب فقفل راجعا اليه وكان نزوله بالدار البيضاء في 29 ماي، وعلاوة على ما امتاز به الجنرال ليوتي من الصفات العسكرية والمهارة السياسية التي اعترف له بها الخاص والعام فإن له في العالم الأدبي مقاما ساميا استوجب انتخابه عضوا في المجمع العلمي منذ سنة 1913، لتعمير المقعد الشاغر فيه بسبب وفاة العالم الجليل المسيو هنري هوساي ووقع الاحتفال رسميا بجلوسه في ذلك المقعد يوم 8 جويلية من سنة 1920.

ولقد حرر ليوتي تآليف عديدة ورسائل مفيدة، فمن ذلك رسالة قيمة عنوانها (من وظيفة الضباط الاجتماعية) وقد نشرتها "مجلة العالمين" في سنة 1891، ومن ذلك رسالة أخرى عنوانها (وظيفة الجيش الاستعمارية) وقد وقع نشرها أيضا في المجلة المذكورة سنة 1900، وله كتاب عنوانه (في جنوب مدغشقر) تم طبعه في سنة 1903، بالاضافة إلى ذلك له مجموعة من المكاتيب التي كان يحررها من بلاد طونكان ومن جزيرة مدغشقر.[2]

ترشح الجنرال ليوتي في شهر سبتمبر من سنة 1913 للصنف الأكبر من وسام جوقة الشرف، وأنعمت عليه الحكومة الجمهورية في سنة 1910 بالوسام العسكري والوسام الحربي، ثم صدر قرار في 21 ماي من سنة 1920 بابقائه في الجيش العامل بدون تحديد في السن، وفي 19 فبراير من من سنة 1921 صدر قرار بتعيينه جنرالا.[3]

ثالثا: نهاية مهام الجنرال ليوتي بالمغرب ووفاته

[1] فردريك وايسجربر ،المصدر السابق، ص 272.

[2] علي الطرابلسي، المصدر السابق، ص ص 27-28.

[3] المصدر نفسه ، ص 28.

لقد كانت مغادرة ليوتي سنة 1925 من المغرب قاسية جدا في وجه المغاربة ووجه سلطانهم، لقد وجهت اليه رسالة جماعية من طرف القبائل المغربية كانت كالتالي:" إن القبائل المغربية تبعث بتشكراتها الحارة إلى الرجل المليء بالاهتمام وبالعناية بالعمل الجبار والجميل الذي قام به في المغرب وبأسمى العناية في سماء الانسانية في تأسيس الأمن والطمأنينة بالمغرب ورمي جحافل الفوضى والسيبة بحيث أنك اتبعت طريق التهدئة ما بين الحضارة والعادات القديمة في البلاد.."[1]

ذكر أحد رؤساء الزوايا باسم مسلمي فاس بقوله: "لقد اثرت على حياة أجدادنا عظمة مولاي ادريس، وستبقى لنا باليوتي أنت حماية لمدينتنا ورمز صفاوتنا الدينية، لكن أبناءنا سيؤرخون تاريخهم ابتداء من ليوتي، باني مجد المغرب..." فأثلجت هذه الكلمات الصادرة من قلب زعيم فاسي، فؤاد ليوتي قبل أن يغادر مدينة الدار البيضاء إلى فرنسا على ظهر باخرة "أنفا" لشركة "باكي" مع العلم أن ليوتي رجع إلى شقته بقرية طوري، فارغ الجيوب حيث كان مدينا للخزينة العامة الفرنسية بضرائب حضرية لم يسددها في حينها.

وقد احتفظ جيل طويل في فاس بذكرى طيبة عن ليوتي، فكانوا يذكرون عنه بأن كان رئيسا عظيما ويحبهم، وبأنه بنى السلم و الأمان والازدهار بالمغرب بالمملكة العلوية الشريفة مع احترام تقاليد وعادات السكان، لأنه كان يعترف بوجود شعب ودولة بالمغرب[2].

في استقباله لم تكن أية شخصية رسمية بمرسى مدينة مرسيليا باستثناء رئيس ديوان بسيط لواي المدينة، ولقد نظم هذا اللقاء المتخاذل ضده، فكان ذلك شبه صفعة في وجه ليوتي العظيم الذي قضى احدى وثلاثين سنة في خدمة فرنسا بعدما نظم باستحسان ودافع عن الايالة المغربية التابعة لفرنسا.

وعندما رجع إلى بيته، كان الغريب في الأمر هو أنه توصل برسالة صادرة من "مصلحة الضرائب" تدعوه فيها بشديد عاجل وبدون أجل ضرائب كانت متأخرة بسبب غيابه بالمغرب، كانت نهاية ليوتي بالمغرب حزينة جدا، ففي وحدانيته الفسيحة، نادى على صديقه الرسام

[1] عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص ص95-96.

[2] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956)، د.ب.ن، ط1، 1992، ص25.

"جاك دولا نيزييز" ليرسم له خطوط ضريح بسيط في حد ذاته يدفن فيها وخاص به بالمغرب[1]، وأن تكتب على قبره العبارة التالية "هنا يرقد لويس هوبير ليوتي، أول مقيم عام لفرنسا في المغرب (1912-1925) المتوفي في رحم الديانة الكاثوليكية التي حصل في اطار ايمانه العميق بها، على آخر الأسرار المسيحية والذي كان يحترم بعمق تقاليد الأسلاف والدين الإسلامي الذي حافظ عليه ومارسه سكان المغرب، حيث أراد أن يرقد بين رحابهم، في هذه الأرض التي أحبها بشدة[2]، فشيد الضريح بالرباط في حدائق الإقامة ودفن فيه ليوتي سنة 1935، كان المغاربة وقت دفنه يقولون:"بأن ليوتي كان رئيسا كبيرا يحبهم حبا عميقا"[3]، أمنية ليوتي لم يكتب لها أن تتحقق بالكامل، فبطلب من الجنرال شارل ديغول أعيد من المغرب جثمان الجنرال سنة 1961 إلى باريس[4].

[1] عبد الرحيم الورديغي، الماريشال ليوطي ...، المصدر السابق، ص ص95-96.

[2] خالد الغالي، السياسة الإسلامية الوجه الناعم للاحتلال، د.ص.

http://alaan24.com/magazine(1.html)، تاريخ الدخول: 2018/05/28 ، 20:40.

[3] عبد الرحيم الورديغي، المصدر نفسه، ص 97.

[4] خالد الغالي، المرجع نفسه، د.ص.

يمكن القول من خلال هذه النبذة القصيرة عن حياة الجنرال ليوتي أنه مثال للرجل المكافح الصامد، فبالرغم من معاناته منذ طفولته جراء سقوطه وإصابته على مستوى العمود الفقري إضافة إلى الانتكاسات الأخرى التي مرت عليه كمرض الكلى والتهاب الكبد، استطاع الالتحاق بالمدرسة العسكرية التي كانت دوما تطلب اللياقة البدنية والتي افتقدها ليوتي، فقد حقق حلمه الذي كان يتمنى الوصول اليه وهو ماريشال بفرنسا وبالفعل كان خيرة قادة فرنسا كونه امتاز بالإخلاص إلى حد القيام بالواجب المطلوب منه، إضافة إلى تمتعه بالذكاء ما جعل فرنسا تعينه كقائد عسكري في عدة بلدان مغربية مثل الجزائر وأخيرا عينته كمقيم عام للمغرب خلال سنوات (1912-1925).

الفصل الثاني: سياسة الجنرال ليوتي في المغرب

أولا : الإصلاحات العسكرية و الاقتصادية التي طبقها الجنرال ليوتي في المغرب

ثانيا :سياسة الجنرال ليوتي في إحداث نظم إدارية و قضائية بالمغرب

ثالثا: الإصلاحات الدينية و الثقافية

30 مارس 1912يعتبر اهم حدث في التاريخ المغرب في ذلك الوقت حيث تم توقيع معاهدة فاس بين فرنسا والمملكة الشريفية والتي كانت تهدف الى انشاء محمية فرنسية في المغرب تتبع من خلالها فرنسا سياسة استعمارية تجعل المغرب يتخلى عن السمات الاساسية لسيادته لصالحها، الامر الذي اعتبره العديد من المغاربة اهانة وشكل من اشكال التدخل الأجنبي، بينما فرنسا كانت ترى انه يمكن للبلد المحمي أن يحافظ على شخصيته كما هو منصوص في المادة1من المعاهدة الموقعة اي معاهدة الحماية[1]، وانها تحترم طلب عبد الحفيظ الذي طالب بضرورة المحافظة على المملكة المغربية بمؤسساتها وتقاليدها [2]، لكن احداث فاس التي اتت كرد فعل مغربي على المعاهدة المذكورة ابانت العديد من الهفوات السياسية والعسكرية من الجانب الفرنسي، لتقوم فرنسا بعدها بتعيين الجنرال ليوتي مقيما عاما في المغرب وتكلفه مهمة اتباع سياسة جديدة هدفها اعادة الهدوء للبلاد.

وبالفعل بمجرد حلوله بفاس في 24 ماي 1912 امسك بزمام الامور معتزما تطبيق سياسة تختلف عن تلك التي طبقتها فرنسا في الجزائر، وهو ما سنتطرق اليه في تحليلنا القادم .[3]

اولا : الإصلاحات العسكرية و الاقتصادية التي طبقها الجنرال ليوتي في المغرب :

أ- في المجال العسكري :

لقد لجأت فرنسا بعدما فرضت حمايتها على المغرب الى حل الجيش المغربي والحاقه بالقوات الفرنسية بحيث وظف هذا الجيش في اعادة النظام والاستقرار بالمناطق الثائرة خاصة بنواحي فاس وذلك بسب الانتفاضة التي شهدتها هذه المدينة كما عملت فرنسا على احداث مجموعة من الكتائب و الطوابير المغربية وخصتها بتكوين وتأطير حديث وعصري تحت اشراف مؤطرين فرنسيين وأصبحت كل هذه الكتائب تابعة لسلطة المقيم العام[4]. حيث اوضح الجنرال

---

[1] Protectorat au Maroc, une politique coloniale spécifique, les chemins de la mémoire n°224, mars 2012, p2.

[2] جمال قنان ،المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس الى معركة الجري (1911-1914)، مج5، د.ب.ن، د.ط، 2009، ص75.

[3] محمد قبلي ، المرجع السابق ، ص531.

[4] لحسن اوري ، المرجع السابق ، ص38.

ليوتي في برنامج عرضه على حكومته يوم 10جوان 1912 ان نشاطه العسكري سيكون محصورا في المناطق التي تم احتلالها وذلك بالعمل على تثبيت الوجود الفرنسي بها، فقد عملت على تجنيد انصار واتباع في امكانها الاعتماد عليهم عندما يأتي الوقت المناسب، فالمسؤولون الفرنسيون يعتبرون مسألة مد النفوذ الفرنسي العسكري الى الجنوب مسألة وقت .[1]

فقد اصبح الجيش المغربي بعد سقوطه تحت النفوذ الاوربي تابعا لسلطة الحماية كجهاز مخزني عدده عام 1912، 3200 فرد مرابطين في العديد من المدن كفاس و صفرو والحاجب والكوراي، مشكلين ما كان يسمى بالكتائب المساعدة بحيث أسست لهذه الكتائب قيادات صغيرة، كان مقرها بمدينة الدار البيضاء، ثم اسست في نفس السنة كتيبة اخرى للخيالة ، كانت تسمى " السايس او السباهي* " المساعدة إلى جانب 10 فرق من المشاة و أربع فرق من المدفعية للحرب الجبلية وفرقة هندسية [2].

زيادة على فرق الحرس الملكي المكون من المشاة و الخيالة و رجال المدفعية، اذا اصبحت تسمى في يونيو من 1912 "les troupes auxiliaires marocaines"، و في سنة 1913 نمت هذه الفرق العسكرية و تسلحت بأسلحة متطورة ، بحيث اصبح الجنود المغاربة يحتوون على 16 فرقة من المشاة و 10 كوكبات من الخيالة وأربع فرق من المدفعية وفرقة اخرى لبناء السكة الحديدية ، وبلغ العدد الاجمالي لهذه الفرق 6200 جندي تحت قيادة 120من الضباط ما بين مغاربة وفرنسين ، وبحلول سنة 1914 ، بلغ عدد الجنود المغاربة 7800 جندي .

ومن ضمن الفرق المشكلة للجنود المغاربة في عهد الحماية ، نجد فرقة الكوم التي تأسست في سنة 1908 ، وكان قائد هذه الفرق هو الكمندو (simon)، وكانت تتكون من المشاة والفرسان، وفي سنة 1919 اعيد تنظيم رجال الكوم من جديد بفاس فاصبح

---

[1] جمال قنان ، المقاومة المغربية ...، المرجع السابق، ص 138.

*السباهي :تعرف أيضا صبايحي فرقة من الجند جندها الترك أيام حكم الجزائر من قبيلة عرب صباح المشهورة بقوة بأسها و حسن طاعتها، و اقتدى بهم الفرنسيون في ذلك بعد احتلالهم الجزائر، فألفوا من تلك القبلة و غيرها فرقة سميت بسبايس،(ينظر بهيجة سيمو، الاصلاحات العسكرية بالمغرب (1844-1912)، الرباط: المطبعة الملكية، 2000، ص 544).

[2] لحسن اروي ، المرجع السابق، ص 38.

عددهم 820 من الرماة و 230 من الخيالة يعملون تحت امرة 174 ضابطا ، ومن الدوافع الاساسية التي دفعت بفرنسا الى تأسيس وحدة من الكوم ، هو تدريبهم الطبيعي على حروب الجبال ، لكون اصلهم من جبال الاطلس .

فيما يتعلق بالخدمة العسكرية او التجنيد الاجباري، فلم يكن معمولا به في المغرب آنذاك، بل كان نظام الانخراط الطوعي في صفوف الجندية، وهو عبارة عن عقد محدد الاجل في سنة، سنتين او ثلاث سنوات مقابل منحة سنوية كانت قيمتها في البداية 50 فرنك فرنسي، لتتحول الى 60 فرنك فرنسي، وذلك لرفع من اعداد المجندين و تشجيعهم.[1]

فقد اتجهت ادارة الحماية نحو القبائل، معتمدة في ذلك على دعم القياد والشيوخ وقد كانت مناطق المغرب الاوسط والجنوبي الذين كان قد تم احتلالهما. هما الخزان الاساسي في تزويد الجيش بالمتطوعين وفي نفس الوقت قامت ادارة الحماية بإحداث مراكز للتجنيد بمختلف المدن الرئيسية كالدار البيضاء، الرباط، مراكش، مكناس، فاس، اسفي، الصويرة، وقد كانت هذه المراكز تحت امرة ضباط فرنسيين، يساعدهم ضباط صف، اعيان قبائل* وقياد** وشيوخ مغاربة.

عند اندلاع الحرب العالمية الاولى، اصدرت القيادة العليا للجيش الفرنسي يوم 10 أوت1914 تعليماتها الى المقيم العام بالمغرب الجنرال ليوتي قصد ارسال كل الوحدات العسكرية الفاعلة المتواجدة بالمغرب، وسحب قواته الى السواحل الاطلسية، مع الاحتفاظ بالخط الرابط بين القنيطرة ، مكناس ، فاس ووجدة مفتوحا وهو ما يعني انه يجب على فرنسا التخلي مرحليا على المراكز التي احتلها، الا أن ليوتي رأى في هذا الاجراء تهديدا حقيقيا للمصالح الفرنسية بالمغرب واقترح بدل ذلك توسيع قاعدة الفرق العسكرية المغربية المساعدة

[1] لحسن اروي ، المرجع السابق، ص 40.

*اعيان القبائل : وجهاء المدينة او الجهة او المملكة (انظر محمد قبلي، المرجع السابق، ص 752).

**قياد : فئة تنتمي الى الجماعات المرجعية باعتبار تتكون من موظفي المخزن وقد برزت هذه الفئة كظاهرة اجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم ما لبثت أن نمت وتطورت الى مرحلة اكثر هيمنة وسلطة وهي مرحلة القيادية الحربية (ينظر لحرش رضوان ، مصطلحات تارخية من المغرب القرن 19مقتبسة من كتاب القبيلة، الاقطاع و المخزن للهادي الهروي، ص 9)

(les troupes auxiliaires marocaines) وإرسالها الى جبهات الحرب، فإن ليوتي عمد الى تحويل الفرق العسكرية المغربية المساعدة الى فرقة عسكرية مكونة من 5 فيالق من السباهي المغاربة ، واسندت مهمة قيادتها الى ليوتنان كولونيل ديبورتيس (Dupertuis) [1]

خلال يوم18أوت سنة 1914، ابحرت العناصر التالية للمجندين المغاربة من مدينتي الرباط والقنيطرة في اتجاه مدينة بوردو الفرنسية:

لواء الزحف للقناصلة المغاربة(brigade des chasseurs à pieds du Maroc)، مكون من 5 فيالق تحت قيادة الجنرال (Ditre) ، وقد شكلت مجموعة الرماة المغاربة عند وصولها الى فرنسا لواء يضم فيلقين تحت قيادة الجنرال ديتر على الشكل التالي :

الاول: فيلق الزحف الاول للقناصلة المغاربة تحت قيادة اليوتنان كولونيل توشار (touchard)، ويضم:

- الفوج الثالث تحت قيادة الكومندار اورو (Auroux)
- الفوج الرابع تحت قيادة الكومندار فومي (fumey)
- الفوج الخامس تحت قيادة القبطان ريشار ديفري (richard d'evry)

الثاني:فليق الزحف الثاني للرماة المغاربة تحت قيادة الكومندار بويميرو (poeymirau)، ويضم:

- الفوج الاول تحت قيادة القبطان الاردي (allarder)
- الفوج الثاني تحت قيادة الكومندار بليكير (pellegrin)

شاركت هذه الجنود المغربية في جميع معارك الحرب العالمية الاولى منها لامارن 1914، وفي فردان 1916 ،فاكتسبوا تجربة عسكرية بالغة الاهمية اهملتهم لاستعمال الاسلحة المتطورة والتكيف مع النظام العسكري الحديث.

استطاعت الحماية الفرنسية من تكوين مؤسسة عسكرية تابعة لنظامها داخل المغرب وتمكنت بفضل ذلك من اتباع سياسة استعمارية ودفاعية بناء على استراتيجيتها الرامية الى

[1] لحسن اروي ، المرجع السابق ، ص ، 41.

احتلال المغرب وتوفير الدعم المادي والمعنوي للوطن الام خلال الحرب العالمية الاولى التي تحول على اثرها المغرب الى خزان ينفذ لفائدة الميتربول سواء من حيث الثروات أو من حيث الرجال[1]

ب- المجال الاقتصادي :

تشكل الدولة الاستعمارية خطر على كيان الدولة المستعمرة ومستقبلها وذلك من خلال إتباعها لعدة سياسات تهدف من ورائها إلى القضاء على الدولة ومحو قوام أركان قوامها وهو ما اتبعته فرنسا تجاه المغرب من خلال إحداثها لتنظيمات اقتصادية في مختلف المجالات والقطاعات (زراعية، صناعة، تجارة) هدفها استنزاف ثروات المغرب وهو ما سنتطرق إليه في تحليلنا القادم.

1) الميدان الفلاحي:

أدت الهيمنة الاستعمارية و السياسة الفلاحية التي اتبعتها سلطات حماية بالمغرب إلى إحداث تحولات اقتصادية و اجتماعية عميقة في الأواسط المغربية حيث تم هيكلة الإنتاج على أساس مقتضيات السوق الفرنسية والمراكز الرأسمالية[2]، فقد اتخذت الإدارة الفرنسية عدة مبادرات لتظهر أنها تريد النهوض بالفلاحة المغربية التقليدية و إصلاح العالم القروي[3]، حيث سنت مجموعة التشريعات التي شكلت من خلالها القاعدة القانونية للنهب و الابتزاز ، فقد أصدرت قانون 13 سبتمبر1913 الذي ينص على تسجيل العقارات و صندوق التدقيق للإصلاح فأصبح لكل قطعة أرضية سند عقاري يحمل اسما ورقما وتحصيل للملكية مهل هذا عملية نهب الأراضي المغربية من طرف الأجانب نظرا لجهل المغاربة بالإجراءات القانونية[4] حيث نجح المعمرون في الاستحواذ على أجود الأراضي وأخصبها[5].

ففي سنة 1913 استطاع الأوروبيون امتلاك أكثر من 100.000 هكتار في المغرب تقع معظمها في مناطق خصبة تتوزع كالأتي : 6000 هكتار في منطقة بشاوية يملكها حوالي

---

[1] لحسن اروي ، المرجع السابق ، ص،41-42.

[2] جلال زين العابدين، الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، مجلة قضايا تاريخية، الجزائر، العدد3، 2016، ص90.

[3] المرجع نفسه، ص94.

[4] نفسه، ص 92.

[5] أنس الصنهاجي، اشكال و أساليب الهيمنة و الاستحواذ على أراضي المغرب الفلاحية ابان الحماية الفرنسية، مجلة قضايا تاريخية، الجزائر، العدد2، 2016، ص92.

100 من المعمرين و4000 في منطقة الرباط و الغرب كلها حوالي 100 من المعمرين و10000 بدكالة وعبدة يتقاسمها 10 من الأفراد والشركات وأخيرا 45000 في المغرب الشرقي من بينها 7000 في مطروح و16000 بسهل انكاء و20000 بسهل طريقة بجانب قريتي بركان وأحفير[1] حيث زرعوا هذه الأراضي حبوبا وعنبا لإنتاج الخمر كما خصصوها لتربية الماشية فقد استفادوا من مساعدة الإدارة التي أخذت تبين لهم الطرق وتوفر لهم قنوات الماء وتهيئ لهم مشاريع السقي وهكذا اوجدت طبقة جديدة من الاوروبيون ينافسون المغاربة ما أثر بالسلب على الفلاحون المقاربة الذين اصبحوا في ادنى درجة مقارنة معهم بحيث تصمد زراعتهم التقليدية ذات الانتاج البسيط أمام زراعتهم ذات الاسمدة الكيماوية والبذور المنتقاة والأدوات والآلات العصرية.[2]

لقد ظل الفلاح المغربي خارج منظومة الارشاد الكلونيالي الذي ركز على توعية الكولون الاوروبي بضرورة استعمال الاساليب العصرية في الفلاحة كما حرصوا على عدم انتقال المعرفة الى المغاربة حتى يحافظوا على تفوق انتاجهم ما جعل الفلاح المغربي يعتمد على ما ورثه من اسلافه اي طرق تقليدية ، اضافة الى هذا واجه الفلاح المغربي عدة عوامل طبيعية ارهقته مثل الجفاف العواصف الرعدية و الثلجية ، الجراد، هذا ادى الى تراجع مستواهم الفلاحي والمعيشي كما ادت الضريبة الفلاحية إلى زيادة الثقل و تأزم الامور[3] ، ومنه يظهر لنا ان الفلاح المغربي لم يستفد من السياسة العقارية و الفلاحية التي جاءت بها فرنسا بالقدر الذي استفاد منه المعمرون ماجعله يضطر لمغادرة ارضه للاشتغال في المصانع التي عمدت المحمية الى فتحها[4]، وظل بعض الفلاحين يشتغلون كأجراء في أرضهم التي انتزعت منهم.[5]

---

[1] البير عياش، المرجع السابق، ص 172.

[2] عبد الاله الفاسي، تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية 1912-1918، سلسة بحوث ودراسات، وقفات في تاريخ المغرب، الرباط: منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، ط1،2001، ص 222-223.

[3] جلال زين العابدين، المرجع السابق، ص 93.

[4] محمد قبلي، المرجع السابق، ص 551.

[5] جلال زين العابدين، المرجع نفسه، ص 96.

2) الميدان الصناعي :

من ضمن المهاجرين الاوروبيين الذين نزحوا نحو الرباط كان من بينهم مجموعة ممن كان معهم رؤوس الاموال التي شيدوا بعد الصناعة من بداية الحماية حيث أقيمت مطحنتان الاولى للفرنسيين بيكاري BIGARI والثانية لكاي GAY السويسري و اقيمت مطبعتان ومصنعان ميكانيكيان اضافة الى انشاء ورشات لنشر الخشب اشتغلت مقالع الاحجار واماكن لصهر الحديد و صناعة الصابون[1]، كما ظهرت صناعات اخرى كالجلد ، النسيج ، التركيب المعدني و الكيماويات ، كما لم تكن الانشطة منجمية معدل عن حركات التغيير هذه وفي سنة 1920 عمد الجنرال ليوتي الى احداث مكتب الشريف للفوسفات ووضعت تحت التصرف الكلي للمخزن ، وعلى الرغم من اهمية الثروات المنجمية التي تزخر بها البلاد من فوسفاط، رصاص فحم ، فانه تم الاكتفاء نشاء بعض الوحدات التحويلية لا غير .[2]

اضافة الى هذا نظم ليوتي النظام الجبائي ما ادى بعدة شركات الى استقرار المغرب بعدما استفادت من قروض بنكية من اجل تنمية خدماتها ، ومن هذه البنوك بنك "باريس و هولندا "حيث كانت سلطات الحماية مرتاحة من الفوائد بينها في استخدام اليد العاملة المغربية التي كانت سابقا تعيش في الفقر كما تلت هذه الشركات تنمية سريعة لمؤسسات تخصصت لتنمية المبادلات التجارية ، الصناعية ، و تنمية الشبكة البنكية كالشركة العامة للمغرب و الشركة المغربية ساعدها بنك الدولة ، اي ما كان يسمى بالبنك المغربي ، كان يديره" اندري لوران تلان" كما انشأ ليوتي الى جانب هذه البنوك بورصة القيم سنة 1922 و جنب ادخار المساعدة الصناعة الناشئة ، اضافة الى انشائه لغرف التجارة و الصناعة الغرف الفلاحية والنقابات السياحية و التدبيرية ما جعل المغاربة ينظمون الى جانب الفرنسيين في الشؤون الاقتصادية ما جعل احوالهم المعيشية تزدهر[3]، دون أن ننسى الاستثمارات التي كانت توظفها فرنسا في المغرب بدعوى اصلاحات اقتصادية[4] .

[1] عبد الاله الفاسي، المرجع السابق، ص 223.

[2] محمد قبلي، المرجع السابق، ص 552.

[3] عبد الرحيم الورديغي ،الماريشال ليوطي ...، المصدر السابق، ص49.

[4] محمد العواد، آلية الاصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي اتجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر و مطلع القرن 20، مجلة كان التاريخية، د.ب.ن، العدد 34، 2016، ص 32.

انشا ليوتي ايضا معرض في الرباط على غرار معرضي الدار البيضاء و فاس هدفها التعرف على الحرف و الصناعات المغربية ، هذا ما كان يظهر لعامة المغاربة ، اما غاية ليوتي من وراء هذا المعرض هو صرف نظر المغاربة في امدادات الجيش الفرنسي الذي احتل اجزاء البلاد و بالفعل استطاع ليوتي ان يتوصل الى ان الحرف و الصنائع التي كانت في يد المغاربة التي تضررت وتقلصت جلها بعد احتياج المعمرين بسلعهم للأسواق حيث تقلصت صناعة نسيج الصوف و القطن و ذلك بسبب ارتفاع ثمن الأولى، اما فيما يخص ثانية فانخفضت بسبب منافسة صناعة القطن المراكشي، اضافة الى تقلص صناع الدباغة بسبب منع مصالح الغابات من جمع الدبغ، كما تدهورت صناعة الاحذية ولم تعد تصدر الى الجزائر، والسنغال، السودان، اما الحرف التي لم تتضرر كثيرا فهي حرفة الزلايجية والحصايرية حيث لاقوا التشجيع فقد كان المعلم الزلايجي يتقاضى بين 10 و 15 بسيط حسينية وهو اعلى مبلغ يمكن للحرفي ان يتقاضاه، اما فيما يخص صناع الحصايرية فقد ضاقت صناعتهم رواجا كبيرا خلال فترة الاستعمار.[1]

3) الميدان التجاري :

كانت الانشطة التجارية للجالية الاوربية تحتال المكانة الاولى حيث سبقت الفلاحة والصناعة فقد كانت منشآتها كثيرة خلال السنوات الاولى للحماية اذ فتحت متاجر للبيع بالتقسيط لفائدة السكان الأوربيون بالمدن الجديدة، كما ظهرت شركات كبرى متخصصة في عملية السمسرة و المبادلات اذ كان لزاما جمع الحبوب و الصوف اضافة الى الماشية المغربية من اجل نقلها الى الاسواق أو ارصفة المراسلي للشحن و استراد كتلة متنامية من المواد الضرورية للمعمرين[2]، ماجعل الانتاج المحلي متوقفا على المنتجات المستوردة و الاقبال على المواد المصنعة على حساب الانتاج المغربي الموجه للاستهلاك الذاتي[3]، ثم ان بعض التجار بدؤوا يستغلون ظروف الحرب ويبيعون المواد بأثمان فاحشة ما جعل ادارة المحمية تلجأ الى قوانين صارمة تراقب التجار حول وضع الاسعار وتعاقب كل من خالفها ،و في 1918 أسست لجنة في البلدية

[1] عبد الاله الفاسي، المرجع السابق، ص ص 25-28.
[2] البير عياش، المرجع السابق، ص 207.
[3] محمد قبلي، المرجع السابق، ص 555.

تدبير المعيشة ومنع غلاء الاسعار للمواد الغذائية و جلبت ما ينقص من مواد الى الاسواق ، كانت هذه اللجنة تحمل صبغة مزدوجة اي اختلاط العناصر المغربية و الفرنسية بالرغم من ان عدد الفرنسيين كانوا كثر عددا [1].

اما فيما يخص التجارة الخارجية و قد كانت تهيمن عليها كبريات الشركات الاجنبية والفرنسية منها على وجه الخصوص .فقد استفاد القطاع من التطور الحاصل بشكل ملحوظ خصوصا سنوات 1920 عندما الغي التعامل بالريال الحسني و ربطه بالعملة الفرنسية [2]، حيث اصبح لهذه العملة مكانة مرموقة في السوق المغريبية وذلك بسبب مجهودات البنك الجزائري الذي عمل المستحيل من اجل توسيع نشاطه بالمغرب، وبالفعل تم تأسيس الفرنك المغربي الذي قضى على العملة الحسنية و تكديسها في خزينة بنك الدولة[3]، كما ساهمت حركة الميناء في الرواج التجاري حيث كان مينائي الرباط والدار البيضاء ذو مساهمة كبيرة وذلك من خلال جلب العمال و اتاحة الفرصة للتطور الصناعي و التجاري[4] .

يمكن ان نستنتج امن خلال ما سبق ان كل الاصلاحات التي عززتها دار الحماية الفرنسية بالمعرب كانت تهدف الى تعزيز الاستعمار و الاستغلال حتى وان كان المغرب استفادة منها بصورة عير مباشرة خاصة في الميدان الاقتصادي و تجهيزاته .

ثانيا :سياسة الجنرال ليوتي في إحداث نظم إدارية و قضائية بالمغرب

أ- في مجال إدارة :

من المعلوم أنه في سنة 1917، حول ليوتي أربعة عشر مدينة إلى بلديات تطبيقا للظهير 08 أفريل 1917،كانت هذه البلديات تتمتع بالشخصية المدنية و الاستقلال الذاتي و المالي و الجبائي، فهي قوانين وقواعد استقصت من فرنسا المتقدمة في هذا الميدان منذ قرنين، كان ليوتي في صباه و شبابه يحب ترميم المدن وتعميرها و تزيينها حسب ذوقه، فهو الذي

[1] عبد الاله الفاسي، المرجع نفسه، ص 230-231.

[2] محمد قبلي، المرجع السابق ، ص 556.

[3] محمد الناصري، الرواج النقدي و اشكاليته في عهد السلطان مولاي يوسف، أشغال الدورة 14 لجامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات و البحوث العلوية، د.ب.ن، 2006، ص 15.

[4] عبد الاله الفاسي، المرجع السابق، ص229.

أوحى مثلا سنة 1913 ببناء المدن الجديدة الأوربية بجانب المدن القديمة [1]،فأصبحت هناك فاس جديدة بجانب المدينة القديمة، و دار بيضاء جديدة بجانب الأحياء الوطنية، ويسري هذا المبدأ على تنظيم الحكومة ،فقد قسم ليوتي إدارة مراكش إلى ثلاثة أجهزة، كل منها منفصل عن الأخر.

الأول :هو إدارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم .

و الثاني :هو الإدارة الشريفية الجديدة التي يقوم بها مثقفون مراكشيين لإدارة الشؤون الفنية الخاصة بالوطنيين .

و الثالث :هو الإقامة العامة التي تهمين على سياسة البلاد العليا من شؤون خارجية و دفاع ومالية و أمن عام ،فضلا عن ممارسة جميع السلطات الإدارية و التشريعية بالنسبة لأعضاء الجالية الأوربية [2].

وهكذا قادت سياسة ليوتي عمليا إلى سحب أهم اختصاصات الإدارة من حكومة المخزن أو الإدارة الشريفية ،مما أدى إلى الإستغناء عن الكثير من الوزراء المغاربة فلم يبقى سوى :

1- الصدر الأعظم :و لا يملك غير سلطة اسمية ،إذ انتقلت معظم اختصاصاته إلى الكاتب العام للحماية ،أو رئيس الإدارة الشريفية.

2- وزير العدل :وقد اقتصرت اختصاصاته على المحاكم الشرعية و شؤون المعاهد الدينية ،ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور هي في يد رئيس مراقبة العدل بالإدارة الشريفية ،أما الإدارة العدل لمراكش فهي فرنسية محضة و ترجعا رأسا للمقيم العام .

3- وزير الأوقاف :وسلطته الفعلية في يد موظف فرنسي لدى الإدارة الشريفية ،وهذا النظام هو المعني بالإدارة غير المباشرة ،وذلك أن الإقامة العامة كانت تدير بعض الشؤون الأخرى ،إدارة مباشرة :و هي إدارة الفلاحة و التجارة و الغابات و إدارة المالية و إدارة الأشغال العمومية وإدارة الإنتاج الصناعي والمعادن ،وإدارة البريد والتليفون و الإذاعة [3].

---

[1] عبد الرحيم الورديغي ،الماريشال ليوطي ...، المصدر السابق، ص 49.

[2] صلاح العقاد،المغرب العربي في التاريخ ...، المرجع السابق ،ص 279.

[3] المرجع نفسه ، ص 280.

وقد تحولت المراكز الحضرية إلى بلديات ،عددها خمس عشرة ،يعين الباشا على رأسها بظهير بصفته رئيسا للبلدية و المؤتمن على التفنين البلدي و ممثل السلطة العليا و بجانبه رئيس فرنسي للمصالح البلدية وقد صدر ظهير عام 1917،يجرد الباشا من نفوذه لفائدة هذا الموظف الفرنسي في ميدان الشرطة و الأعمال البلدية و الصحة و الإسعاف و مراقبة البناء والمالية والحالة المدنية ،أما المجالس البلدية الأهلية أو المختلطة فإن نظامها كان عرفيا يستمد من تقاليد المدينة باستثناء بلديتي فاس و الدار البيضاء ،ففي الأولى ينتخب أعضاء المجلس البلدي الأهلي، بينما يشكل الفرنسيون مجلسا خاصا بهم و في الثانية يعين الأعضاء بمقتضى ظهير 1922،لثلاث سنوات يجدد ثلثهم كل عام و ينتخبون نائبا للرئيس [1].

كانت مداخيل ميزانيات البلديات ترد من الضريبة الشاتنا و الحضرية و جبايات الأسواق و الحوانيت ،توجه إلى الأمانة العامة للحماية للمصادقة عليها ،ثم توجيهها فيما بعد للتوقيع شكليا عليها من طرف الصدارة العظمى المغربية ،كان ليوتي يضيف ميزانيات الجماعات اعتمادات مالية خاصة لصناديق البلديات و للمصالح التابعة لها ،كمصالح النقل المشترك التي يتحملها المستهلكون ،وغايته من ذلك هو تقليل النفقات في البلديات [2].

إن اختيار الماريشال للرباط عاصمة جديدة للملكة المغربية سنة 1912،جاء نتيجة نتيجة لمجموعة من الدوافع و المتمثلة بالأساس في إنعدام الأمن بفاس ،والتي أصبحت تشكل بؤرة للثورات و الفتن مما يصعب على قوات الإحتلال مواجهتها نظرا لجغرافيتها الصعبة والمنحصرة ،فضلا عن كون الرباط قريبة من الدار البيضاء التي جعل منها الماريشال الفرنسي الرافعة الإقتصادية الأولى و الأساسية للمغرب الجديد.

هذا إلى جانب توفر العاصمة الجديدة على أراضي شاسعة لإستقرار الإدارة العامة للحماية بدون نفقات ضخمة ،ثم إلحاح ليوتي على ضرورة تمركز المصالح الإدارية في مدينة ساحلية بإعتبار الساحل جزء حيوي وله اتصال بفرنسا ،وهكذا بدأ ليوتي في تدشين مشروعه

[1] عبد العزيز بن عبد الله ،المرجع السابق ،ص 109.

[2] عبد الرحيم الورديغي ،الماريشال ليوتي ...، المصدر السابق، ص 50.

دون أن ينتظر التعليمات الرسمية أو القروض الخاصة لذلك ،حيث بدأ بشراء الأراضي في الرباط منذ 5 أوت 1912،ليستطيع وضع إطار إدارة الحماية [1].

هذ الواقع الإداري الجديد كان يعبر عن تصوير ليوتي الذي كان يرغب دوما في تعاون مشترك بين المخزن و سلطات الحماية ،وقد قسم المغرب إلى منطقتين ،الأولى مدينة تضم الرباط و الشاوية و الدار البيضاء و الغرب و وجدة و مكناس و مراكش ،و كان رؤساء المناطق العسكرية ضباط ساميين يساعدهم ضباط الاستخبارات ،كما أن ضباط الشؤون الأهلية أوكلت إليهم مهمة مراقبة إداريي المخزن ،وقد كان الفرنسيون سواء ضباط الشؤون الأهلية أو المراقبون المدنيون يمارسون إدارة مباشرة و ليس مراقبة الأجهزة الإدارية المحلية ،إذ كانوا يفضلون التسيير المباشر على استشارة الإدارة المحلية ،وكان ليوتي يهدف من وراء ذلك إلى إنشاء مدينة حديثة تشتمل على إدارات الحكم و مساكن الموظفين ،و هكذا استنشأ أمامنا مدنا مغربية لها طابع مزدوج،مغربي لم تمسه يد الاستعمار و تجاوزه أحياء أوربية و تخصص للأوربيين ،وهي سياسة جديدة لم تكن فرنسا قد سارت عليها فيها معنى .

وقد عرفت العاصمة الجديدة تطورا حضاريا و ثقافيا منذ اتخاذها عاصمة للمغرب، فخلال الفترة الممتدة مابين سنة 1914 و سنة 1930م،تم تشتيت الحي الأوربي (بين السور الأندلسي و جامع السنة من جهة ،و بين السور الموحدي و حي حسان ،من جهة أخرى)،ويحتضن إضافة إلى المؤسسات و المكاتب العمومية الكبرى ، فندق حسان 1914، بناية البريد1918، إعدادية مولاي يوسف 1919، المكتب الشريف للفوسفاط1920، محطة القطار الرباط المدينة 1924، بالإضافة إلى البنك المخزني 1925، والخزينة العامة 1928،و بالموازاة مع ذلك تم تشييد شبكة من الشوارع و الأزقة و تمديد خطوط السكك الحديدية [2]. وقد أدى هذا الوضع إلى تشييد مجموعة واسعة من العمارات الحديثة لإيواء الإدارات المركزية المدنية و العسكرية و القضائية ،التي كان القصر الملكي ،وسلطات الحماية في

[1] لحسن أروي ،المرجع السابق ،ص 35.

[2] المرجع نفسه،ص 35-36.

حاجة إليها ،كما أدى من جانب أخر إلى استقدام شرائح واسعة من الأطر و الأعوان (مغاربة و فرنسيين)للعمل في المؤسسات الجديدة للدولة [1].

و خلق ليوتي سياسة إدارية ناجحة قضت على إدارة عتيقة مبنية على الفوضى ،فكانت إدارته تتصف بالعمل السريع بخلق مديريات (التي هي وزارات الأن)،فقامت بأعمال خالدة في جميع الميادين خصوصا في الميدان الصحي و الميدان المالي [2].

ب- المجال القضائي

بعد توقيع المغرب على معاهدة"الحماية" سنة 1912،عمدت فرنسا إلى استصدار مجموعة من الظهائر من أجل سد النقص الذي كان يشوب التشريع المغربي و في هذا الصدد نذكر بالخصوص بظهير 11 سبتمبر 1914 المنظم للمحاكم العرفية بالمغرب .

وقد جاءت مقتضيات هذا الظهير موزعة على بندين مقتضيين فقط، و كانت صياغة حيثياته تلوح إلى قيام "الدولة الحامية "،بمجرد التزاماتها اتجاه "الدولة المحمية"،وفقا لما نصت عليه "معاهدة الحماية "وهذا نص ما جاء في الظهير .

الحمد لله يعلم من كتابنا هذا أسماه الله و أعز أمره ،أنه لما كانت القبائل البربرية تنازع للدخول في طاعة جنابنا الشريف بسبب انتشار الأمن فيه ،وكانت لهم عوائد خصوصية يجرون عليها أعمالهم من قديم و يصعب عليهم الخروج عنها و كان غرض جنابنا الشريف السعي فيما يسود و يعم به الصلاح و الإطمئنان في رعيتنا السعيدة ،اقتضى نظرنا السديد إقراره على عوائدهم و تسليم ما يجرونه عليها من أعمالهم و من أجله أصدرنا أمرنا الكريم هذا ما يلي[3]:

الفصل الأول : قبائل العرف البربري تكون محكومة ومنظمة ،طبق قوانينها و أعرافها الخاصة، تحت مراقبة السلطات ،وتبقى محكومة ومنظمة كذلك .

الفصل الثاني:تصدر قرارات من وزيرنا الأكبر (رئيس الوزراء)بالاتفاق مع الكاتب العام للحكومة الشريفة تعين شيئا فشيئا و حسب الحاجة :

أولا : القبائل التي تدخل في دائرة العرف البربري.

---

[1] لحسن أروي ،المرجع السابق ،ص 37.

[2] عبد الرحيم الورديغي ،فاس في عهد الاستعمار ...، المصدر السابق، ص23.

[3] لحسن أروي،المرجع نفسه ،ص 74.

ثانيا:نصوص القوانين و التنظيمات التي تطبق على قبائل العرف البربري [1].
حرر بالرباط ،الفتح بتاريخ 20 شوال عام 1332هـ الموافق ل 11سبتمبر 1914،محمد بن محمد الجياص ،أطلع عليه المقيم العام و أذن بنشره في الرباط 15 سبتمبر 1914.

هذا ما جاء في الظهير 11 سبتمبر 1914،فقد كان القضاء العرفي موجود قبل الحماية ،وما جاء به هذا الظهير ليس إلا قرار بالأعراف التي كانت سائدة في الأوساط القبلية المغربية من أجل التقاضي بها [2].

أما بخصوص ظهير 4 غشت 1918 قد نص على أن السلطان يمثل السلطة القضائية،بصفته الإمام الأعظم وينوب عنه القضاة الشرعيون بإصدار أحكام يراجعها مجلس الإستئناف الشرعي في خصوص الشؤون العقاؤية و الأحوال الشخصية (إرث و زواج وطلاق)،أو الباشوات أو القواد في القضايا الجنائية التي تستأنف أمام محكمة الجنايات العليا ويسمح فيها للمحامين بالدفاع حيثما وجد مندوب فرنسي للحكومة أي في تسع مدن حسب ظهير 23 لأفريل 1926،أما في البادية فإن القواد يتمتعون بالحكم المطلق دون مراجعة في الاستئناف و يسجنون المتداعين إلى حد سنتين دون تعقب

وقامت إلى جانب هذا محاكم الأحبار الخاصة باليهود المغاربة و المؤسسات العرفية في الأقاليم البربرية ،حيث يقضي القواد بأرائهم جنائيا و تقضي مجالس الجماعات مدنيا [3].

ثالثا: الإصلاحات الدينية و الثقافية :

أ) الإصلاحات الدينية :

لطالما كانت فرنسا تخشى قوة الإسلام لأنها كانت تعتبره خطر يهدد استعمارها ،حيث يقول في هذا الصدد الكاردينال لا فيجري :"بينما كان الإسلام على وشك أن ينهار في أوربا مع عرش سلاطين أل عثمان ،كان لا يزال ناشطا في تقدمه وفتوحه على أبواب مملكتنا الإفريقية ،ومنه يبدوا أن الإسلام كام من أشد الأديان مراسا لهذا كانت فرنسا تتمنى أن تنصر كل المسلمين "،ويقول المستر بنروز رئيس الجامعة الأمريكية الجديدة "إن المبشرين يمكن أن

[1] محمد المكي الناصري ،المصدر السابق، ص 25.
[2] لحسن أروي ، المرجع السابق ،ص 74.
[3] عبد العزيز بن عبد الله ،المرجع السابق ،ص 113.

يكونوا قد خابوا إلا هدفهم المباشر وهو تنصير المسلمين جماعات جماعات إلا أنهم أحدثوا بينهم نهضة ..."[1]،وبالفعل هذا ما قام به الجنرال ليوتي ،الذي كان يعتبر مهندس السياسة الإسلامية في المغرب كانت سياسته في هذا المجال من أنجح وسائل التغلغل الاستعماري و الذي قامت على مبدأ التوقير و الاحترام اتجاه كل ما يتعلق بالأهالي ،فقد كان هدفه من رواء ذلك أن لا يستشعر المغاربة بأنهم يعيشون مع الوجود الفرنسي ،كل هذا من أجل أن يدفع بسياسته إلى أبعد حدودها .

كان ليوتي يعتبر الإسلام مفتاح لكسب تعاطف المغاربة فقد وقف أمام قيام المعمرين والكنيسة بحملات تبشيرية ومنع غير المسليمن من دخول المساجد إضافة إلى حظره لإستهلاك الكحول في الأماكن العامة و منعها على المسلمين ،وشجع على إقامة الشعائر فبنى المساجد والزوايا و الأكثر من هذا وضع علمانية الدولة الفرنسي جانبا و شدد على أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الأول للتشريع في المغرب [2]،كل هذه الإصلاحات كانت تطبيقا لما وراء إلا فصل الثاني من معاهدة الحماية والتي كانت تنص على أن جميع الإصلاحات كانت تقوم بها داخل المغرب الأقصى لا تمس الدين الإسلامي بسوء لا بقليل أو بكثير و أن هذه الإصلاحات ،لا تجلب أي ضرر لى الحالة الدينية و لا تلحق أي أذى بنفوذ السلطان [3].

إستطاع ليوتي أن يحافظ على الطقوس المخزنية العتيقة حيث أعاد إحياء الصلاة الكبرى ليوم الجمعة ،كما احتفل بالعيد الصغير(هكذا).

فقد ذكر المؤرخون أن المغاربة كانوا يدعون له بالشفاء في المساجد و ذلك عند إصابته بالإلتهاب الكبدي عام 1923،وشاع أنه إعتنق الإسلام ،لم يتوقف الجنرال عند هذا الجد بل واصل إلى أن استطاع أن يجند كبار العلماء أمثال أحمد بن المواز و أبي شعيب الدكالي وعلماء من مراكش استصدر عنهم فتاوى تبيح اصطفاف المغاربة مع فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى بالرغم من أنه سيقفون في وجه دولة إسلامية و هي الدولة العثمانية [4]،بالرغم من غيرتهم على

[1] مصطفى الخالدي و عمر فروخ، التبشير و الاستعمار في البلاد العربية: عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، بيروت :منشورات المكتبة العصرية، د.ط، د.ت، ص 45-46.

[2] خالد الغالي ،المرجع السابق، د.ص.

[3] محمد المكي الناصري ،المصدر السابق، ص 19.

[4] خالد الغالي ،المرجع نفسه، د.ص.

الإسلام منذ فتح الأندلس ،فقد كانت تهدف إلى منع إنتشاره و عدم تقوية نفوذ أتباعه[1]،حيث شهدت المرحلة اللاحقة تغيرات نوعية و مواجهة حقيقية بين الأهالي والسلطات الفرنسية التي لم تبدي أي تحفظ في مهاجمات المقدسات و المعتقدات و جميع أشكال الثقافة الرمزية بإعتبار أنها كانت المتنفس الوحيد للمواطن المغربي حتى أنه وصل بها الأمر إلى شن الحرب على لمساجد و هدمها في وجدة و الإساءة إلى سكانها محاولة إقناعهم بأن إسلامهم لا يتجاوز المظاهر الخارجية بعيد كل البعد عن الروحانية [2].

تطلعت فرنسا أيضا إلى محو كل العقائد الإسلامية من حياة المغاربة ككل خصوصا الأمازيغ و تحت ضغط الماريشال ليوتي صدر مرسوم أو ظهير في 11 سبتمبر 1914،ينص على لأن المناطق التي يسكنها البربر ستظل بحكم طبقا لعادات وتقاليد البربر[3] ،تحت مراقبة السلطات ،ويظهر من خلال هذا الظهير القصير للمغربة الوجه الحقيقي لفرنسا حيث يدركون الخطة المرسومة لمحو السلطة الإسلامية و القضاء عليها حيث يقول الفرنسي ريبول Ribaul في كتابه الجماعات القضائية البربرية لهذا الظهير أهمية عظمى ينص على مبدأ عدم إسلام القبائل البربرية La non islamisation وهذا نجاح كبير بالنسبة لفرنسا إستطاعت تحقيقه خلال تلك الفترة في المغرب [4].

ب) السياسة التعليمية :

تميزت السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب أيضا ومنذ وقت مبكر بالرغبة في فرض لغتها و ثقافتها على حساب اللغات المحلية و خاصة اللغة العربية التي كانت ترى فيها العدو الأول بإمتياز بسبب ارتباطها بالدين الإسلامي الذي لطالما كان المحرك الأساسي لثقافة المقاومة لذا شنت حرب من خلال[5]،إنشاء عدد من المدارس يدرس فيها عدد من الفرنسيين [6]،وكغيرها

---

[1] حلمي محروس إسماعيل ،تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر :من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية،ج1، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة ، ب.ط ،2004، ص 264.

[2] بشرى زكاغ ،تدبير الشأن الثقافي في المغرب خلال مرحلة الاستعمار ،مجلة عمران ،ص54-55.

[3] حلمي محروس إسماعيل ،المرجع السابق ،ص 265.

[4] محمد المكي الناصري ،المصدر السابق ،ص 27.

[5] بشرى زكاغ، المرجع نفسه ،ص56.

[6] حلمي محروس إسماعيل ،المرجع السابق ،ص 265.

من الدول الإستعمارية استعملت فرنسا المدرسة كوسيلة للتوغل الثقافي حيث عبر عن ذلك "جورج هاردي "بقوله:يجب إخضاع العقول بعد إخضاع الأجسام "[1]،وهو ما أكده الجنرال ليوتي من خلال إعتماده على المدرسة و المعلم كعنصرين أساسيين في التهدئة والتخفيف من الخسائر المادية و المعنوية في صفوف الإحتلال فقد باشر بتكليف لجنة لدراسة احتياجات البلد في مجال التعليم حيث عمل على تأسيس مصلحة للتعليم في المغرب في الفاتح من نوفمبر 1912،عين على رأسها كوستاف لوط،وقد ألقيت على كاهله مهام أساسية و هي إصلاح المدارس من أجل الاستجابة لاحتياجات الجالية الأوربية المقيمة بالمغرب ،كما شرعت في توسيع شبكة مدارسها الخاصة بأبناء المغاربة [2]،و أوكلت لها مهمة أخلاقية تربوية قوامها إفساد المغاربة وجعلهم أكثر ولاء لفرنسا.

إعتمدت فرنسا في سياستها هذه على الطبقية حيث يقول هاردي في هذا الصدد "...فرنسا كانت ملتزمة بالفصل بين تعليم خاص بالنخبة الإجتماعية و تعليم لعموم الشعب،الأول يفتح في وجه الجماعة المثقفة يهدف إلى تكوينها في ميادين الإدارة و التجارة وهي ميادين إختص بها أعيان المغاربة ،أما النوع الثاني وهو التعليم الشعبي الخاص بالجماهير الشعبية الفقيرة و الجاهلة ،فقد وجه هذا التعليم نحو المهن اليدوية خاصة مهنة البناء والفلاحة..."،لذا إرتأت السلطات الفرنسية إلى أن يكون لكل طبقة تعليما خاصا بها ،ومدارس أيضا خاصة و مواد تناسبها و تناسب وضعها الاجتماعي ،وليس من اللائق أن تختلط فيما بينها وجوديا وتعليميا [3] ،كما أن طبيعة التعليم الذي كانت تسعى إليه فرنسا تمثل في تعليم هزيل نظرا لتخوف السلطات من إنتشار الوعي السياسي بيم صفوف المغاربة حيث يقول أبنوة "ولا تعطيهم من العلم والمعارف إلا ما يكون كافيا ليعرفوا مقامنا جانبهم ..."،لأن هدفهم من هذا تقسيم المغاربة و ذلك من خلال إلغاء فكرة التعليم الموحد الذي تلجأ إليه

[1] أحمد بن داود ،المقاومة الثقافية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر و المغرب من خلال التعليم (1920-1954)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر ،2016-2017،وهران ،ص 61-62.

[2] لحسن أوري ،المرجع السابق ،ص 57-58.

[3] محمد عابد الجابري ،أضواء على مشكلة التعليم في المغرب ، دار البيضاء:دار النشر المغربية، د.ط، د.ت، ص ص 18-21.

الدول لضمان إنسجام الأجيال الناشئة إضافة إلى التفرقة العنصرية بين البربر و العرب لأن مصلحتهم في ذلك جعل البربري يتطور خارج إطار الإسلام ،ونشر اللغة الفرنسية على أوسع نطاق و إغراء المغاربة بتعليمها [1].

قسم سكان المغرب على أساس الدين الذي ينتمون إليه ،إلى ثلاثة كيانات غير متجانسة: مسلمون ،يهود،أوربيون ،خصص لكل كيان نمط تعليم متباين عن الأخر [2]،وميزانية مناسبة له، حيث أنشأت **للتعليم الأوربي الإبتدائي** فقد بلغ عدد المدارس الخاصة بأبناء الفرنسيين والأوربيون 104 بها 454 قسم يدرس بها 475 عدد تلاميذتها 17035 منهم 8754 ذكرا و8281 إناث، عدد الفرنسيون منهم 9739 و2138 إسباني و117 إيطالي اختلفت فيها المدارس حيث كان هناك 5 مدارس إعدادية بها 120 ذكر و279 أنثى، زائد مدرسة للتعليم الفني بالرباط عدد تلاميذتها 111 جنس إناث، ثم المعهد التجاري والصناعي بالبيضاء الذي كان يهيئ للمدارس الصناعية العليا بفرنسا عدد التلاميذ فيه 377 ،إضافة إلى هذا أعطت إدارة الحماية منحا لأبناء الفرنسيين قدر مجموعها 400066.

أما فيما يخص **التعليم اليهودي** فقد قدر عدد المدارس المخصص له بـ 42 مدرسة بها 215 قسم و213 مدرسا عدد تلاميذتها 8460 منهم 4844 إناث و1316 ذكرا، لهم مدرستان صناعية في الرباط فيها 166 تلميذا و مدرسة بطنجة بها 155 تلميذا إستفادوا بدورهم من منح و مساعدات مالية للدراسة في مختلف الدول [3].

أما **التعليم الاسلامي** الذي نقصد به تعليم الشعب المغربي فقد أهمل إلى درجة أن ادارة الحماية لم تؤسس له إلا القليل من المدارس في المدن الكبرى مثل الرباط، فاس، مراكش، عدد التلاميذ بها إلى 10500 تلميذ منهم 3500 إناث وبالرغم من قلة المدارس إلا أن فرنسا لم تتخلى عن محاربتها للغة العربية و الدين ،لكن ولحسن حظ المغاربة كان هناك المدارس العتيقة إضافة إلى تمسك الشعب المغربي بتعليمه الأصلي ولولا هذا لإنتشرت الأمية وهو الأمر

---

[1] أحمد بن داود،المرجع السابق، ص ص 63-67.

[2] أحمد الناصري ،الإستقصاء في أخبار المغرب الأقصى ، ج9، الدار البيضاء :دار الكتاب،1997، ،ص 11.

[3] عبد الكريم الفيلالي ،التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير ،ج9،القاهرة: شركة ناس للطباعة، ط1، 2006،ص 216.

الذي يساعد على محو اللغة العربية [1]،لكن بالرغم من هذا تمكن ليوتي من إحداث بعض التغير في مجال التعليم الثانوي الذي يعتبره منفذا إلى التعليم العالي إذ كان من اللازم إنهاء هذه المرحلة بشهادة لذا ارتئ إلى بكالوريا خاصة تمنح اللغة العربية مجالا فسيحا بالرغم من أنها تعتبر شهادة من الدرجة الثانية مقارنة مع البكالوريا الفرنسية ،مما جعل الشعبية المغربية تعتبر الأمر مناورة هدفها التمييز وعملت على إجبار الجنرال ليوتي على إرجاح كفة البكالوريا الفرنسية[2]، وبالتالي يمكن أن نقول أن التعليم الإسلامي وكما خطط له ليوتي جاء ضمن ما يناسب أساليب الإستعمار.

ج) قطاع الصحة :

نظمت السلطات الفرنسية قطاع الصحة بالمغرب وذلك من خلال إخضاعه لمجموعة من الإجراءات والتدابير التشريعية والتنظيمات الإدارية التي تجسدت بالدرجة الأولى في إحداث مصلحة الصحة العمومية بإعتبارها إدارة مركزية عليا تخضع لمجموعة من المصالح ذات الاهتمامات الصحية المختلفة [3]، و لطالما اعتبر ليوتي العمل الطبي من أكبر الأولويات التي يجب الاهتمام بها حيث بدأ يهتم بجميع مشاكل الصحة العامة[4] ،فقد تأسس في أول الحماية 38 مجموعة صحية مجهزة ب 40 طبيبا أوربيا و 45 ممرضا إضافة إلى مصلحتين متنقلتين بالأطلس وسوس وبلغ عدد الأطباء في المغرب بـ 336 طبيب عام 1929 مع صيدلية مركزية بالدار البيضاء ،بلغت ميزانية هذه المصحات إلى 24 مليون أنذاك [5]،كل هذا حاء تطبيقا لما طلبه المغاربة في مؤتمر الجزيرة 1906،فقد استجاب لهذا الطلب أطباء أجانب خاصة

---

[1] عبد الكريم الفيلالي ،المرجع السابق ،ص 262.

[2] جورج سبيلمان ،المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956،تر:محمد المؤيد، د.ب.ن، منشورات أمل التاريخ –الثقافة –المجتمع ، ط1، 2014، ص 33.

[3] لحسن أوري،المرجع السابق ،ص 51.

[4] Paul doury ,lyautey et la médecine ,histoire des sciences médicales - tome xxxv,N^{0}3,2001,P310.

[5] عبد العزيز بن عبد الله ،المرجع السابق ،ص 114.

الفرنسيون والذين شكلوا الطلائع الأولى لعملية الاستعمار إلى درجة أن ليوتي كان يطالب بالأطباء عوض الفيالق العسكرية [1].

ارتبطت الخدمة الصحية في المنطقة السلطانية الخاضعة للإحتلال الفرنسي بالشأن العسكري حيث بادرت سلطات الحماية إلى إقامة مراكز صحية عسكرية في المناطق والمدن التي تقتحمها جيوشها و ذلك بغية توفير الإسعافات المستعجلة لضحاياها و مصابيها من العسكر و من بين هذه المؤسسات الإستشفائية نذكر :

1- مستشفى أوفير العسكري لمدينة فاس :شيد هذا المستشفى على بعد خطوات من جنان ، فاس (Djenan) داخل أسوار باب الحديد (Bab el Hadid).

2- المستشفى العسكري لويس لمدينة مكناس :أسسته سلطات الحماية في ساحة الهديم (El-Hedime) ،داخل أحد القصور الشريفة المعروفة برياض الجامعي .

3- المستشفى العسكري لمدينة الدار البيضاء :أعطى الجنرال ليوتي إشارة إطلاق لبناء هذا المركز عام 1917،إضافة إلى هذا لم يهمل ليوتي الأهالي و فكر أيضا في إنشاء منشآت إستشفائية عامة للأهالي نذكر منها :

1- مستشفى مورا (mourat)و كوكار (cocard) بفاس [2]

2- مستشفى موشان(mauchamp) بمراكش ،يعتبر من أكبر المستشفيات بالمنطقة شيد تكريما لروح الطبيب موشان الذي طعن بضربات سكين وتوفي إثرها عام 1907[3].

3- المستشفى الأهلي للدار البيضاء :شيد فوق أرض وهبها السيد حاييم بن دحام (Haim Bendaham) في سبيل ذلك ،أفتتح سنة 1917 ليقدم خدماته للمرضى المساكين و الإسرائيليين [4].

[1] محمد قبلي ،المرجع السابق،ص 563.

[2] لحسن أوري ،المرجع السابق ،ص 53-54.

[3] محمد قبلي ،المرجع نفسه ،ص 563.

[4] لحسن أوري ،المرجع نفسه ،ص 55.

قام ليوتي بإطلاق حملات لتطهير المياه و محاربة الحشرات و التلقيح خاصة ضد وباء الجدري و أمراض العيون ،و حمى المستنقعات ،فقد أعطت هذه العمليات نتائج مذهلة تجلت في إنخفاض مستوى الأمراض و نسبة الوفيات في جميع مناطق الإحتلال الفرنسي[1]،كما عمد إلى إنشاء صيدلية مركزية أو مستودع للتخزين بمدينة الدار البيضاء ،قصد ضمان تموين مؤسسات المساعدة الطبية بما يلزمها من أدوية و معدات وقد عين السيد طوبان Taupin بصفته صيدليا رئيسيا على رأس هذه المنشأت من طرف المديرية العامة لمصالح الصحة عام 1017.إضافة إل هذا قام الجنرال ليوتي بإنشاء فرقة طبية متنقلة هدفها تحسين الأوضاع الصحية للسكان خاصة و أنه لاحظ أن هذا البلد يعني سكانه من التيفوس، الطاعون، الكوليرا، الملاريا...و غيرها من الأوبئة القاتلة ،لذا سارعت مجموعة الصحة المتنقلة إلى السفر في جميع أرجاء المغرب معتمدين على البغال لنقل الأدوية ،كان هذا الفريق يتشكل من طبيب و ممرضين من الأهالي ،مرشدين ،سائقي البغال [2].

كانت هذه الفرقة بمثابة مستوصف متنقل يتحرك نحو المريض في حال كان المريض بعيد عن زيارة الطبيب، وكان لها دور التحقيق الطبي ،أي في حال وجود مناطق مهددة بالأمراض تستقر بها إلا أن تنتهي المشكلة ،كانت هذه المجموعة مسلحة دائما بمصل (serum) واللقاح (vacsin) و أقراص الكنين (quinin)، لطالما اعتبرت بمثابة جهز صحي متعدد الخدمات [3].

[1] لحسن أوري ،المرجع السابق ،ص 53.

[2] Paul daury,Lyautey et la médecine ,op.cit,P306-307.

[3] لحسن أوري ،المرجع نفسه ،ص 56.

لقد تمكنت فرنسا بفصل سياستها الاستعمارية على عهد المقيم العام الجنرال ليوتي من المزاوجة بين الحكم المدني و العسكري و الفكري في فرض سيطرتها على المغرب و ذلك بالإعتماد على مؤسسات أرسى دعائمها ليوتي و تفنن في إختيارها واستعمالها حيث لائمت الظروف التي مر بها المغرب فترة الحماية و تمكن بواسطتها من تحقيق نتائج مهمة سواء على المستوى الغزو العسكري أو الفكري ،إقتصادي إضافة إلى الثقافي و الإسلامي الذي حاول جاهدا من خلاله تنصير المجتمع المغربي و دمجه في الثقافة الغربية و بالفعل نجح في تكوين نخبة حضرية و قبلية ظلت تخدمها و أرسلت قواعد سياسة ساهمت في ترسيخ السياسة الإستعمارية الفرنسية في كل أشكالها و مكوناتها داخل المجتمع المغربي .

الخـــاتـــمـــة

الخاتمة:

يمكننا القول من خلال ما تم ذكره أن الموقع الذي يتمتع به المغرب يعتبر من أهم طرق المواصلات العالمية لأنه يطل على واجهتين بحريتين المتوسط والأطلسي، الأمر الذي جعل الدول الأوربية تتنافس وتختلف حول تقرير مصير المغرب خاصة خلال أواخر القرن 19 وذلك نتيجة التطورات الاقتصادية والسياسية التي عرفها المغرب حيث تم اغراقه في ديون لا يمكنه تسديدها الأمر الذي جعل الدول الأوربية تستغل الوضع الذي يعيشه المخزن وهو فراغ الخزينة.

سعي فرنسا واتباعها لسياسة ديبلوماسية من اجل الانفراد بالمغرب جعلها توقع اتفاقيات ثنائية مع الدول الأوربية من اجل اطلاق يدها وضمان مصالحها الاقتصادية، حيث تدرجت في فرض حمايتها على المغرب الذي طالما اعتبرته لعبة لابد من الفرز فيها، فقد تمكنت من التلاعب مع السلطان وجعله يوقع على معاهدة تفرض من خلالها حمايتها على الأراضي المغربية الأمر الذي اعتبره الأهالي تدخل في شأن سيادة بلادهم ورأوا انه من الضروري أن يقوموا بالثورة ضد هذا التدخل لذا قاموا بعدة ثورات أبرزها ثورة فاس، ثورة الريف، ثورة هبة العينين وثورة الريسوني.

من أهم أجهزة الحماية تعيين مقيم يسهر على تطبيق سياسة فرنسا بالمغرب وبالفعل عينت ليوتي الذي سهر على اعادة بناء المغرب حيث نال شهرة كبيرة من خلال الطريقة والسياسة التي اتبعها في المغرب بمجرد التحاقه، جمع حوله مجموعة من العلماء والجواسيس لاطلاعهم على كل ما يهم أمور الحياة في المغرب، سار بشكل يطبعه التناقض من جهة يدافع عن مبدأ الحماية ويفيض في اعطاء التعريفات المدققة له، ولكنه على مستوى الواقع كان يطبق اوامر مسؤوليه في باريس، فتحت امرته تم اخضاع السهول الاطلسية وجبال الاطلس المتوسط وتمت المواجهة ضد قبائل الريف.

كما انه كان يروج افكار فرنسا التي ترى ان هذه الاعمال العسكرية تدخل في اطار سياسة التهدئة (pacification)، أي انها ليست عملية غزو بل اخضاع لقبائل متمردة على السلطان واعتمد سياسة جنبت فرنسا الكثير من الخسائر البشرية و المادية، وذلك باستمالته لكبار القواد، فقد أطلق أيديهم في مناطق شاسعة وسمح لهم باستغلالها حسب أهوائهم شريطة ضمان الأمن داخلها بالرغم من أن المغاربة كانوا يعتبرونه باني للمغرب.

الملاحق

الملحق 01: خريطة تمثل التغلغل الأوربي بالمغرب (1884 – 1911)

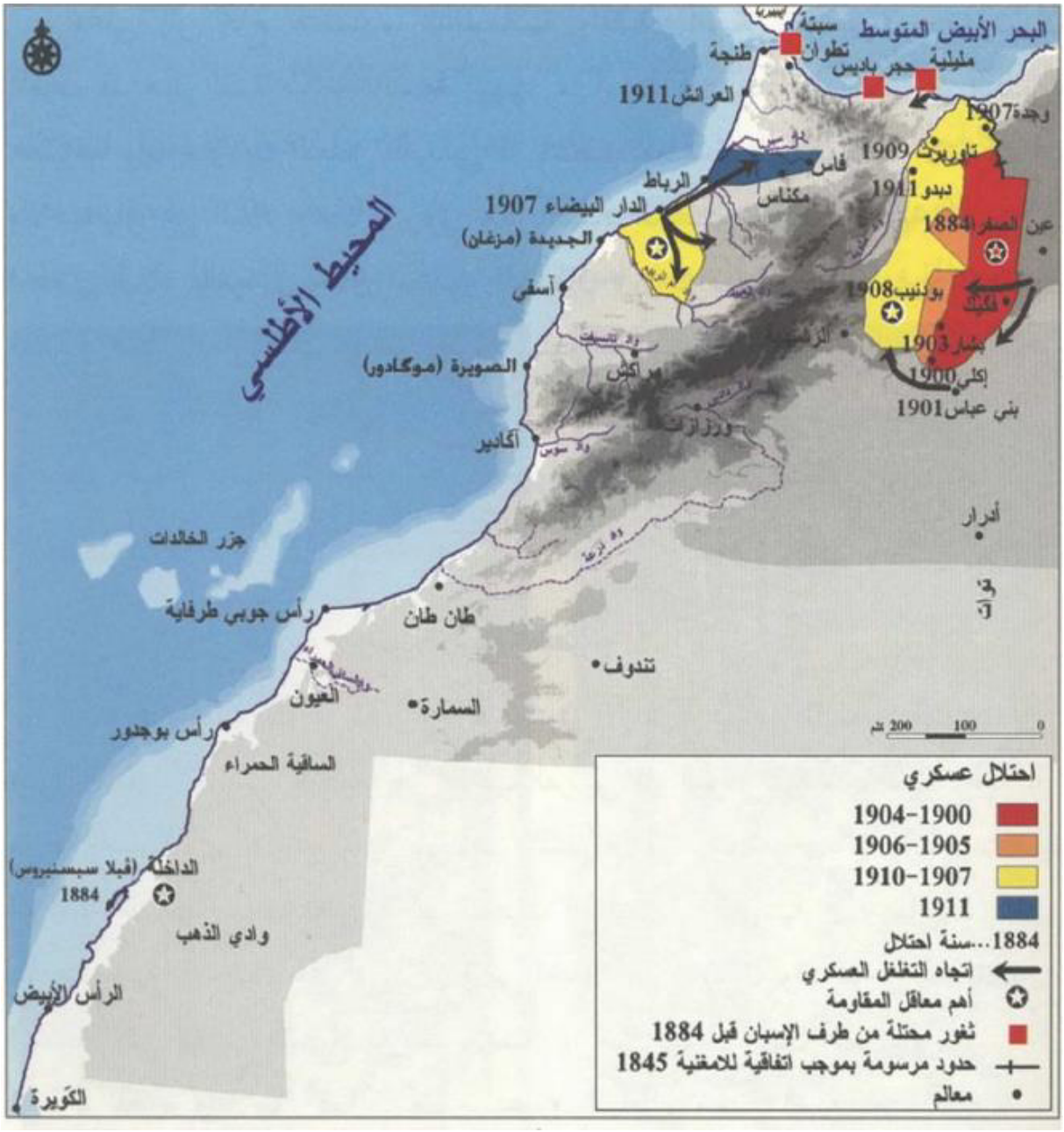

محمد قبلي، تاريخ المغرب تحيين و تركيب، الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1، 2011، ص 505.

الملحق 02: مؤتمر مدريد الأول المنعقد سنة 1880

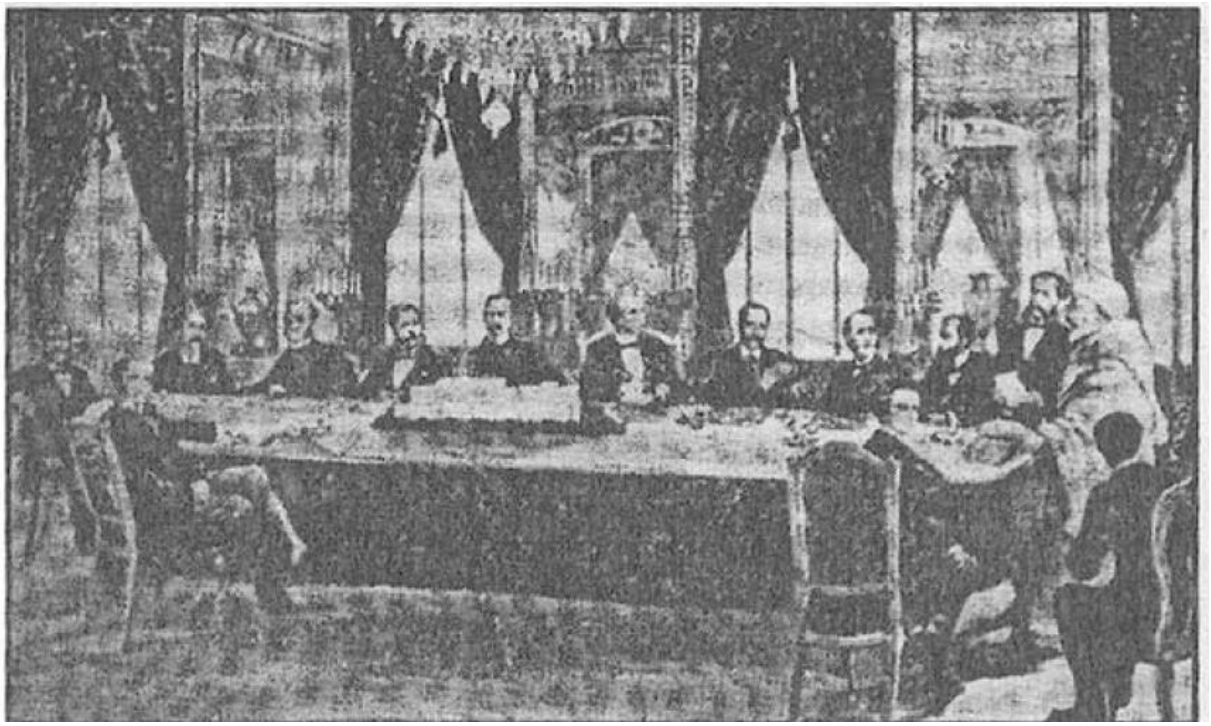

عبد الكريم فيلالي، التاريخ السياسي للمغرب العربي الكبير، ج5، القاهرة: شركة ناس للطباعة، ط1، 2016، ص 324.

الملحق 03: السلطان مولاي عبد الحفيظ يوقع على عقد الحماية الفرنسية بالمغرب

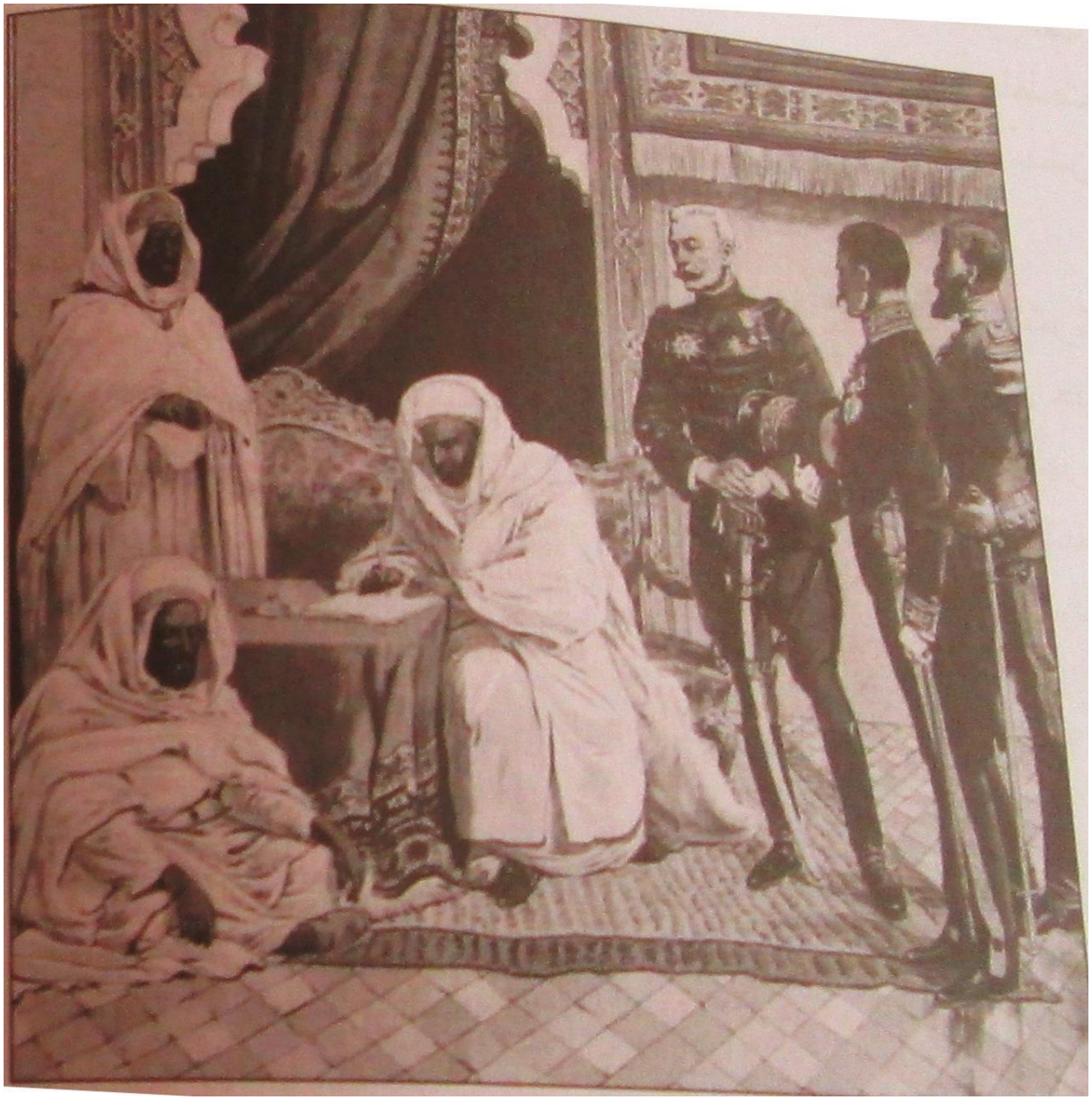

عبد الرحيم الورديغي، المارشال ليوطي المؤسس الأول للمغرب الحديث (1912–1926)،مطابع الرباط نت، د.ط، 2012، ص 44.

الملحق 04: خريطة تمثل التقطيع الاداري على عهد الحماية

محمد قبلي، تاريخ المغرب تحيين و تركيب، الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1، 2011، ص 548.

الملحق 05: نموذج لمكتب إداري مخزني

محمد قبلي، تاريخ المغرب تحيين و تركيب، الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1، 2011، ص 512.

الملحق 06: صورة تمثل الجنرال هوبير ليوتي

عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912–1956)،د.ب.ن، ط1، 1992، ص 23.

الملحق 07: الجنرال ليوتي

فريدريك وايسجربر، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، الرباط: دار الأمان، ط2، 2011، ص 264.

الملحق 08: السلطان مولاي يوسف بمعية ليوتي

محمد قبلي، تاريخ المغرب تحيين و تركيب، الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1، 2011، ص 532.

الملحق 09: زيارة تعزية للسلطان محمد بن يوسف إلى قرية طوري الفرنسية غداة وفاة ليوتي سنة 1934

عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912–1956)،د.ب.ن، ط1، 1992، ص 26.

الملحق 10: مقام قبر الجنرال ليوتي بالرباط ما بين 1934 و 1961

عبد الرحيم الورديغي، المارشال ليوطي المؤسس الأول للمغرب الحديث (1912–1926)،مطابع الرباط نت، د.ط، 2012 ، ص 99.

الملحق 11: ضريح الجنرال ليوتي بباريس

خالد الغالي، السياسة الاسلامية.. الوجه الناعم للاحتلال،د.ص.

http://alaan24.com/magazine(1.html)، تاريخ الدخول: 2018/05/28 ، 20:40.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة بيبليوغرافيا

المصادر:

مصادر باللغة العربية:

1-ابن زيدان عبد الرحمان، الدرر الفاخرة بمآثر ملوك العلويين بفاس الزاهرة، الرباط: المطبعة الاقتصادية، 1937.

2-الجراري عبد الله بن العباس، دروس التاريخ المغربي، ج1، الرباط:المطبعة الوطنية، ط1، 1930.

3-سبيلمان جورج، المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956، تر:محمد المؤيد، د.ب.ن، منشورات أمل التاريخ –الثقافة –المجتمع،ط1، 2014.

4-الطرابلسي علي، سمط اللئالئ في سياسة المشير ليوطي نحو الأهالي، المطبعة الرسمية المغربية، د.ط، د.ت.

5-الفاسي علال، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، الدار البيضاء:مؤسسة علال الفاسي، ط6، 2013.

6-القادري أبو بكر ، مذكراتي في الحركة الوطنية المغربية من 1930-1940، ج1، الدار البيضاء: طبعة النجاح الجديد، ط1، 1992.

7-الناصري أحمد ،الإستقصاء في أخبار المغرب الأقصى، ج9، الدار البيضاء: دار الكتاب،1997.

8-الناصري محمد المكي ،فرنسا و سياستها البربرية في المغرب الأقصى، د.ب.ن، شركة بابل، ط2، د.ت.

9-وايسجربر فردريك، على عتبة المغرب الحديث، تر: عبد الرحيم حزل، الرباط: دار الامان، ط2، 2011.

10- الورديغي عبد الرحيم، الماريشال ليوطي المؤسس الأول للمغرب الحديث 1912-1926، مطابع الرباط نت، د.ط ، 2012.

11- الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي 1912-1956، د.ب.ن، ط1، 1992.

مصادر باللغة الأجنبية:

12- Gérard Cholvy, Lyautey : itinéraire d'un colonisateur, Académie des sciences et lettres de Montpellier, 2006.

المراجع:

13- ابراهيم حركات، المغرب عبر التاريخ من نشأة الدولة العلوية إلى اقرار الحماية، ج3، الدار البيضاء، ط1، 1985.

14- بن عبد الله عبد العزيز، تاريخ المغرب (العصر الحديث و الفترة المعاصرة)،ج2، الرباط: مكتبة المعارف.

15- ابن منصور عبد الوهاب، مشكل الحماية القنصلية في المغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880، الرباط: المطبعة الملكية، ط2 ،1985.

16- الادريسي علي ، عبد الكريم الخطابي و التاريخ المعاصر، تق: العقيد الهاشمي الطود، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ط2، 2010،.

17- أروي لحسن ، محاضرات قدمت لفائدة طلبة مسلك التاريخ و الحضارة، الكلية متعددة التخصصات، تازة.

18- إسماعيل حلمي محروس ،تاريخ إفريقيا الحديث و المعاصر :من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية،ج1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب.ط، 2004.

19- الجابري محمد عابد ،أضواء على مشكلة التعليم في المغرب ، دار البيضاء: دار النشر المغربية، د.ط،د.ت.

20- الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، ط1، 1977.

21- الخالدي مصطفى و فروخ عمر ، التبشير و الاستعمار في البلاد العربية: عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى اخضاع الشرق للاستعمار الغربي، بيروت: منشورات المكتبة العصرية، د.ط ،د.ت.

22- داهش محمد علي، المغرب العربي المعاصر (الاستمرارية و التغيير)، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 2014.
23- داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، المملكة الأردنية الهاشمية: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 2015.
24- داهش محمد علي ، محمد بن عبد الكريم، صفحات من الجهاد و الكفاح المغربي ضد الاستعمار، بغداد :دار الشؤون الثقافية، ط1، 2002.
25- درمونة يونس ، المغرب العربي في خطر، القاهرة: دار الطباعة الحديثة.
26- الذويب جمال هاشم ،التطورات السياسة الداخلية في المغرب الأقصى، طرابلس: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2003.
27- زوزو عبد الحميد، الحركات التحريرية في افريقيا و آسيا، ديوان المطبوعات الجامعية.
28- سمور زهدي عبد المجيد ، تاريخ العرب المعاصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2008.
29- السيد محمود ، تاريخ دول المغرب العربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
30- سيمو بهيجة، الاصلاحات العسكرية بالمغرب 1844،1912، الرباط: المطبعة الملكية، 2000.
31- العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط2، 2009.
32- العقاد صلاح، المغرب العربي بين التضامن الاسلامي و الاستعمار الفرنسي، القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية ، 1957.
33- العقاد صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر تونس المغرب الأقصى، مكتبة الانجلو المصرية، ط6، 1993.
34- عمر آفا ، التجارية المغربية في القرن 19م، البيانات و التحولات 1830-1912، الرباط: مكتبة دار الأمان، 2006.
35- عياش ألبير ، المغرب و الاستعمار : حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر شناوي و نور الدين سعودي، دار الخطابي للطباعة و النشر، ط 1، 1985.

36- غلاب عبد الكريم ،قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج3، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 2005.
37- فارس محمد خير، المسألة المغربية 1900-1912، دمشق :معهد الدراسات العربية ، 1961.
38- فارس محمد خير، تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب 1912-1939، دمشق: دراسات في تاريخ شمال افريقيا الحديثة، 1962.
39- الفيلالي عبد الكريم ، التاريخ السياسي للمغرب، ج5، القاهرة: شركة ناس للطباعة، ط1،2016.
40- الفيلالي عبد الكريم ، التاريخ السياسي للمغرب، ج9، القاهرة: شركة ناس للطباعة، ط1، 2016.
41- قبلي محمد ، تاريخ المغرب تحيين و تركيب ، الرباط: منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، ط1،2011.
42- قنان جمال، العلاقات الألمانية الفرنسية و الشؤون المغربية 1901- 1911، الجزائر: الحركة الوطنية للنشر و التوزيع.
43- قنان جمال، المقاومة المغربية ضد الاحتلال الفرنسي من احتلال فاس الى معركة الجري، 1911-1914، مج5، د.ب.ن، د.ط، 2009.
44- المساري محمد العربي ، محمد بن عبد الكريم الخطابي من القبيلة إلى الوطن، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، د.ت.
45- معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، بيروت: دار الغرب الاسلامي، ط1، 1989.
46- مؤنس حسن، تاريخ المغرب و حضارته من قبيل الفتح الاسلامي إلى الغزو الفرنسي، مج2، ج(2-3)، بيروت: العصر الحديث للنشر و التوزيع، ط1،1992.
47- يحي جلال، المغرب الكبير العصور الحديثة و هجوم الاستعمار، ج3، بيروت:دار النهضة العربية ، 1981.

الموسوعات و المعاجم:

48- الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، ج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3 ، 1990.

49- رضوان لحرش ، مصطلحات تارخية من المغرب القرن 19مقتبسة من كتاب القبيلة، الاقطاع و المخزن للهادي الهروي.

50- الشيخ أبو عمران و آخرون، معجم مشاهير المغاربة، الجزائر: منشورات دحلب، 2007.

المجلات و الدوريات:

أ- مجلات باللغة العربية:

51- الباز حسن، " مقاومة الشيخ أحمد الهبة للاستعمار الفرنسي"، سلسلة ندوات وأيام دراسية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904-1955)، الجذور و التجليات، منشورات كلية الاداب و العلوم الانسانية جامعة ابن الأزهر، أكادير، 1997.

52- بنسام حميش، الفرانكفونية ومأساة أدبنا الفرنسي، سلسلة المعرفة للجميع، العدد: 23 فبراير 2002، مطلبعة النجاح الجديدة.

53- خرشيش محمد ، المقاومة الريفية، العدد 22، ديسمبر 1997.

54- خلوق عبد العزيز تمسماني، جوانب مغمورة من المقاومة المسلحة في شمال المغرب 1913 – 1925، سلسلة الندوات و الأيام الدراسية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار 1904 – 1955، الجذور و التجليات.

55- الدفالي محمد معروف ، "القرويين و الصراعات السياسية في مغرب الحماية"، محاولة رصد أولى ، مجلة الأمل، تاريخ – الثقافة – المجتمع، العدد 25-26، 2002.

56- زكاغ بشرى ،تدبير الشأن الثقافي في المغرب خلال مرحلة الاستعمار ،مجلة عمران العدد 17، 2016.

57- زين العابدين جلال، الانعكاسات الاجتماعية للاستيطان الأوربي في المغرب على عهد الحماية الفرنسية، مجلة قضايا تاريخية، الجزائر، العدد3، 2016.

58- الصنهاجي أنس ، اشكال و أساليب الهيمنة و الاستحواذ على أراضي المغرب الفلاحية ابان الحماية الفرنسية، مجلة قضايا تاريخية، الجزائر، العدد2، 2016.
59- الطيبي عبد الرحمن، عبد الكريم و أنوال، عرض للفصلين الخامس و السادس من كتاب "عبد الكريم و حرب الريف" لمؤلفه دافيدس ووالمان، مجلة تاريخ المغرب، جمعية الامتداد الثقافي، عدد 3، 1983.
60- العواد محمد ، آلية الاصلاحات ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي اتجاه المغرب خلال المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر و مطلع القرن 20، مجلة كان التاريخية، د.ب.ن، العدد 34، 2016.
61- الفاسي عبد الاله، تحولات الحياة الاقتصادية بمدينة الرباط بعد فرض الحماية 1912-1918، سلسة بحوث ودراسات، وقفات في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية، الرباط، 2001، ط1.
62- مزيان محمد ، المغرب في الأدبيات الكولونيالية الفرنسية و مشروعية الغزو والالحاق، مجلة العمران، العدد 17، 2016.
63- الناصري محمد ، الرواج النقدي و اشكاليته في عهد السلطان مولاي يوسف، أشغال الدورة 14 لجامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات و البحوث العلوية، د.ب.ن، 2006.

ب- مجلات باللغة الفرنسية:

64- Hubert lyautey, (1854-1934) , collection « mémoire et citoyenneté » n°40, ministère de la défense, secrétariat général pour l'administration.
65- Paul Doury ,lyautey et la médecine ,histoire des sciences médicales - tome xxxv,N^0 3,2001.
66- Paul Doury, la grande maladie de Lyautey, histoire des sciences médicales, tome XXVII, n°2, 1993.

67- Protectorat au Maroc, une politique coloniale spécifique, les chemins de la mémoire n°224, mars 2012.

المذكرات و الرسائل:

68- بلغازي سعاد، الحماية الفرنسية على المغرب الأقصى 30 مارس 1912، مذكرة تخرج لنيل شهادة الليسانس في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، بوزريعة، 2011/2010.

69- بن داود أحمد ،المقاومة الثقافية للإستعمار الفرنسي في كل من الجزائر و المغرب من خلال التعليم (1920-1954)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر ،2016-2017،وهران.

70- سونة كريمة ، فاطمة قناوي، الاستيطان الفرنسي في المغرب الأقصى 1912-1956، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2016-2017.

71- بلعباس فاطمة، واقع المغرب الأقصى في مطلع القرن العشرين عهدي السلطانين عبد العزيز و عبد الحفيظ 1912،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث و المعاصر 2014-2015، جامعة ابن خلدون تيارت.

72- مسعود صيد، مدينتي سبتة و مليلة في العلاقات المغربية الاسبانية 1497-1956، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة الجزائر2، بوزريعة، 2011/2010.

المراجع الالكترونية (الأنترنت):

73- الغالي خالد، السياسة الإسلامية الوجه الناعم للاحتلال. http://alaan24.com/magazine(1.html)، تاريخ الدخول: 2018/05/28، 20:40.

74- الدحماني يوسف، تعيين ليوطي مقيما عاما بالمغرب 28 أفريل 1912. https://ar.yabiladi.com/articles/auteur/138 ، تاريخ الدخول 2018/04/28.

فهرس الموضوعات

شكر و تقدير

الاهداء

مقدمة..... أ–هـ

فصل تمهيدي:المغرب و الدول الأوربية في مطلع القرن العشرين..... 06

تمهيد..... 07

أولا : التغلغل الأوربي في الأراضي المغربية..... 08

1–المعاهدة المغربية السويدية 1763م..... 11

2–المعاهدة المغربية الفرنسية 1767م..... 11

3–المعاهدة المغربية الدانمركية 1767م..... 12

4–المعاهدة المغربية البرتغالية 1773م..... 12

5– المعاهدة المغربية البريطانية 1856م..... 13

6– المعاهدة المغربية الإسبانية الأولى عام 1860م..... 13

7– المعاهدة المغربية الإسبانية الثانية 1861م..... 14

8–التسوية المغربية الفرنسية سنة1863م..... 14

ثانيا: الاتفاق الأوربي على احتلال المغرب..... 15

1. الاتفاق الفرنسي الايطالي 1900 – 1902م..... 15

2. الاتفاق الفرنسي البريطاني : الودي 1904م..... 18

3. الاتفاق الفرنسي الاسباني 1904م..... 20

4. أزمة طنجة 1905 و الاتفاق الفرنسي الألماني 1905م..... 21

5. مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م..... 23

ثالثا: ازدواجية الحماية الفرنسية و الاسبانية على المغرب..... 24

أ) معاهدة الحماية الفرنسية 1912م..... 25

1) ظروف توقيع معاهدة الحماية..... 25

2) مفهوم الحماية 27

3) أسباب اختيار فرنسا لنظام الحماية..... 28
4) بنود معاهدة الحماية..... 28
ب)الاتفاق الفرنسي الاسباني 1912م..... 30
رابعا: ردود الفعل المغربية من الحماية الفرنسية..... 31
1) ثورة فاس..... 32
2) ثورة الهبة..... 33
3) ثورة الريسوني..... 34
4) ثورة عبد الكريم الخطابي..... 35
استنتاج..... 39
الفصل الأول:نبذة عن حياة الجنرال ليوتي..... 40
تمهيد..... 41
أولا: مولده و نشأته..... 41
ثانيا: أهم المناصب التي تولاها الجنرال..... 43
ثالثا: نهاية مهام الجنرال ليوتي بالمغرب ووفاته..... 47
استنتاج..... 49
الفصل الثاني: سياسة الجنرال ليوتي في المغرب..... 50
تمهيد..... 51
اولا : الإصلاحات العسكرية و الاقتصادية التي طبقها الجنرال ليوتي في المغرب. 51
أ– في المجال العسكري 51
ب– المجال الاقتصادي 55
1) الميدان الفلاحي..... 55
2) الميدان الصناعي 57
3) الميدان التجاري 58
ثانيا :سياسة الجنرال ليوتي في إحداث نظم إدارية و قضائية بالمغرب 59
أ– في مجال إدارة 59

ب– المجال القضائي 63
ثالثا: الإصلاحات الدينية و الثقافية 64
أ) الإصلاحات الدينية 64
ب) السياسة التعليمية 66
ج) قطاع الصحة 69
استنتاج 72
خاتمة..... 73
الملاحق..... 76
قائمة بيبليوغرافيا 88